ابن تيمية مُحدثاً

د. أحمد محمد العليمي

دار ابن حزم

الطبعة الأولى

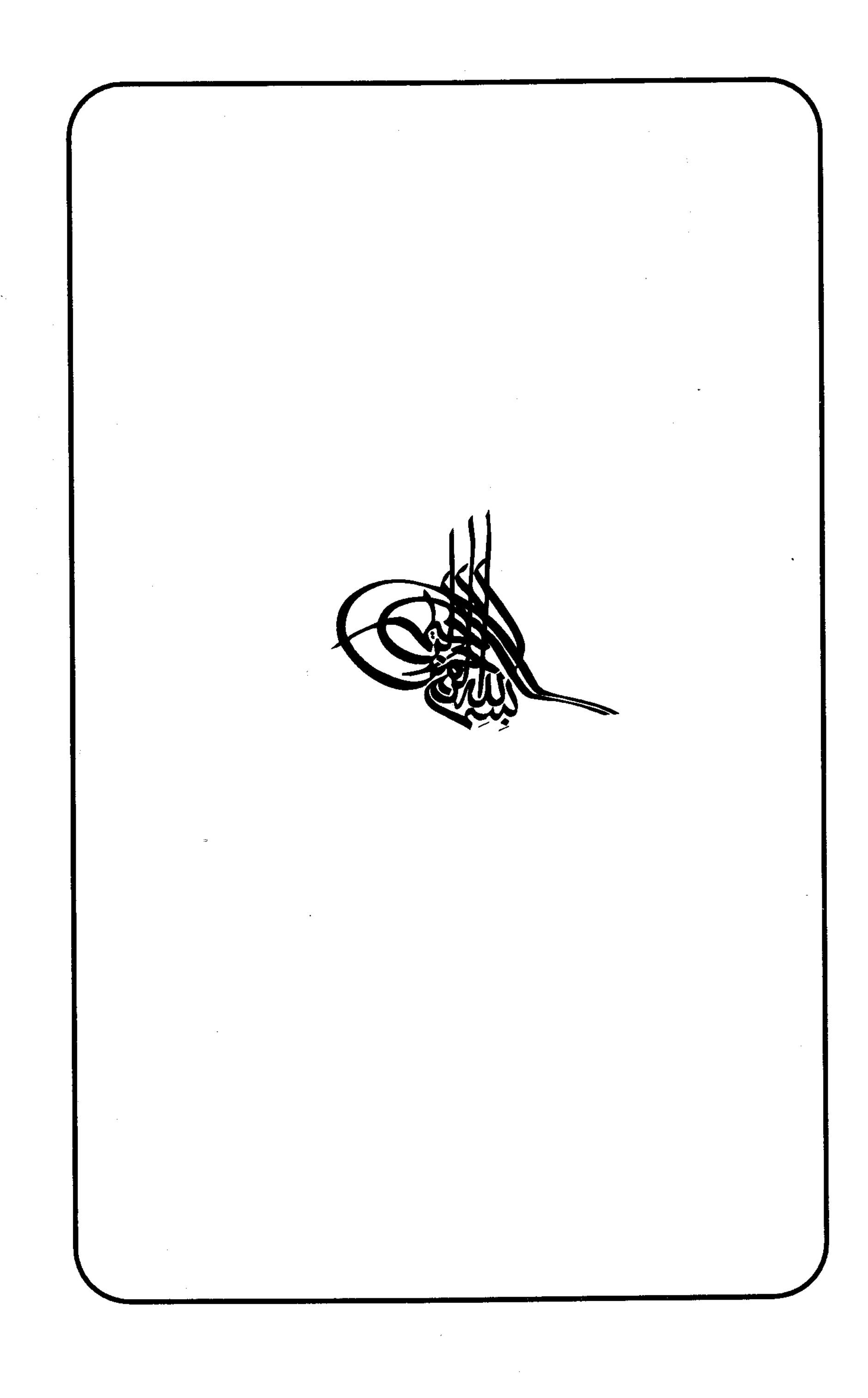
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

ابن تيمية محدثاً



ابن تيمية رحمه الله تعالى
أقوال وصفات

قال الذهبي رحمه الله:

«من خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير فيه ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه وقد أوذيت من الفريقين من أصحابه وأضداده».

الدرر الكامنة ١/١٦١

وقال الشوكاني رحمه الله:

«والناس قسمان في شأنه:

فبعض منهم مقصر به عن المقدار الذي يستحقه بل يرميه بالعظائم.

وبعض آخر يبالغ في وصفه، ويجاوز به الحد ويتعصب له، كما يتعصب أهل القسم الأول عليه».

البدر الطالع ١/١٦١

وقال الشوكاني رحمه الله عنه أيضاً:

«أنا لا أعلم بعد ابن حزم مثله، وما أظنه سمح الزمان ما بين عصر الرجلين بمن شابههما أو يقاربهما».

البدر الطالع ١/٦٤

قال ابن تيمية رحمه الله:
«ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير، ثم أسأل الله الفهم وأقول: يا معلم آدم وإبراهيم علمني، وكنت أذهب إلى المساجد المهجورة ونحوها وأمرغ وجهي في التراب وأسأل الله تعالى وأقول: يا معلم إبراهيم فهمني».

العقود الدرية/ ٣٦

قال الذهبي أيضاً:
«كان محافظاً على الصلاة والصوم، معظِّماً للشرائع ظاهراً وباطناً لا يُؤتى من سوء فهم، فإن له الذكاء المفرط ولا من قلة علم، فإنه بحر زخار، ولا كان متلاعباً بالدين، ولا ينفرد بمسألة بالتشهي، ولا يُطلق لسانه بما اتفق بل يحتج بالقرآن والحديث والقياس، ويبرهن ويناظر أسوة بمن تقدمه من الأئمة، فله أجر على أخطائه وأجران على إصابته».

الدرر الكامنة ١/ ١٦١

وقال الإمام الذهبي رحمه الله عن وصفه الخلقي:
«كان أبيض، أسود الرأس واللحية، قليل الشيب شعره إلى شحمة أذنيه، وكأن عينيه لسانان ناطقان، ربعة من الرجال، بعيد ما بين المنكبين، جهوري الصوت فصيحاً، سريع القراءة».

الدرر الكامنة ١/ ١٦١

قال الحافظ الزملكاني رحمه الله عنه:

ماذا يقول الواصفون له

وصفاته جلّت عن الحصر

هو حجة لله قاهرة

هو بيننا أعجوبة الدهر

هو آية في الخلق ظاهرة

أنوارها أربت على الفجر

الشهادة الزكية/ ٣٨

* * *

الإهداء

إلى طلاب الحقيقة

ورواد العلم، ومنصفي الناس

إليكم اهدي هذا الجهد

المؤلف





المقدمة



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله بلَّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، ونصح الأمة، وتركها على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[١].

وبعد:

إن واقعنا يحتاج إلى إبراز المتميزين فكراً وعلماً وعملاً ليمثلوا قدوات في توجيه الأمة المسلمة اليوم.

وشرط القدوة المطلوبة للاقتداء هو: التكامل في العلم والعمل، في التصور والممارسة، لأن فصاماً نكداً قد حل بساحة أمتنا، فإذا الفهم والتصور في وادٍ، والواقع والممارسة في وادٍ آخر، بل قد يتناقض القول مع الفعل في موقع واحد.

لذا لا بد من إصلاح وتقريب، يبدأ بإظهار فكر أئمتنا الأعلام، فهم منارات الهدى في الطريق، ودعاة الإصلاح، وقادة الممارسة.

ولقد كان ابن تيمية أحد أولئك الأفذاذ من نبلاء الرجال ودعاة الحق والمجاهدين في سبيله.

وضعت بين يديك نبذة عنه لم أستوف فيها دقائق شخصيته، ولا تنوع أقواله، ولا كثرة أبحاثه، إنما هي إيماءات وإشارات تُظهر التميز فتدفع إلى الاقتداء والابتداء، فلعلَّ نوراً يضيء طريق قلوبنا، فيرفع العلم والتصور إلى مرحلة الإدراك

---

(١) سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠ ـ ٧١ وانظر خطبة الحاجة تخريج المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني طبع المكتب الإسلامي بيروت. وهي التي كان يفتتح ابن تيمية بها أكثر رسائله وكتبه وأحياناً يقتصر على جزء منها.

والاستيعاب، ويبعث الممارسة المتعثرة إلى علو الهمة وعصامية الأفذاذ، لعلّ وعسى ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ﴾[١].

لقد تميز الإمام ابن تيمية رحمه الله بعدة ميزات في جانب العلم والعمل.. فكان مبرزاً فيهما، فهو العالم الموسوعي المجتهد، والعامل والمجاهد الصابر، والداعية البارع.

وقد تناول الباحثون تلك الجوانب بالدراسة والتوضيح.

وأردت أن أبين جانباً من علمه ومنهجيته، وهو المتعلق باشتغاله بعلم الحديث ومصطلحاته وروايته.

وخاصة وقد قال الذهبي عنه: «.. وبرع في الحديث وحفظه فقلَّ من يحفظ ما يحفظ من الحديث، معزواً إلى أصوله وصحابته، مع شدة استحضار له وقت إقامة الدليل».

لقد رأيت في فكره منهجاً، وفي ممارسته قدوة، تراها إن شاء الله في هذا البحث الذي سميته (ابن تيمية محدثاً).

فبين يديك مجموعة من الإشارات والإيماءات تبرز جهداً ضخماً، ومعرفة تامة، وممارسة فريدة عند ابن تيمية رحمه الله في إطار من الموسوعية التي تميز بها، والاستقلالية الفكرية التي سلكها رحمه الله.

---

(١) سورة الروم، الآيتان: ٤ ـ ٥.

وقد قسمت هذا الكتاب إلى قسمين:

القسم الأول: جعلته في السيرة الذاتية لابن تيمية رحمه الله

وقد ذكرت تلك الترجمة بتوسع حاولت أن يحقق الهدف من وضوح القدوة به، ببيان مزايا شخصيته في جوانبها كلها وما أحاط بها من أوضاع وبيئات ومؤثرات.

ولعلَّ ترجمته قد طالت مما أعتذر منه من القارىء الكريم، ولكنه كان لا بد له من هذا التوسع البسيط على الأقل في نظري.

لقد اشتملت تلك الترجمة على مجموعة من المعارف التي لا بد منها لسالكي طريق المعرفة والاقتداء والتأسي بالابتداء والانتهاء في حياة ذلك الإمام رحمه الله تعالى. إذ لم تكن الترجمة تهدف فقط إلى التعريف به، بل ما ذكرته فيها كان هدفاً أو أهدافاً قصدت الوصول إليها.

وقد ثنيت بذكر تلاميذه الذين نشروا فكره، واقتفوا أثره، واكتفيت بذكر اثنين منهم، هم أعلام أئمة لا بد من التتلمذ عليهم لننال شرف فضلهم، ونحصل على ثمرة علمهم، وقد قيل يكفي ابن تيمية فضلاً تلاميذه.

ثم ثلثت ببيان أسلوبه من حيث اللغة المستخدمة عنده، خلواً من الجفاف، وموسوعية في الطرح والبَيان، معتمداً على أسلوب القرآن والسنة في الاستدلال، وبعيداً عن المنطق وعلم الكلام، وبينت موقفه منه ورأيه فيه.

القسم الثاني: منهجيته في علم الحديث

وقد قسمته إلى سبعة مباحث:

المبحث الأول: طريقة المحدثين في التثبت في الرواية:

وفيه: التوثيق بالاعتماد على الكتاب والسنة، وبيان مسلكه في الاعتماد على صحة السند والتثبت في المنقول.

المبحث الثاني: طريقة المحدثين في الفهم والإدراك:

وفيه: كيفية الفهم وإدراك الدلالة، والرواية عنده، ونظرته الحديثية إلى أسباب الخلاف بين الفقهاء.

المبحث الثالث: طريقة المحدثين في الرواية للأحاديث:

وفيه: نماذج أربعة من مروياته بأسانيده التي ذكرها مع ذكر لطائف ذلك باختصار.

المبحث الرابع: طريقة المحدثين في النقد والتقويم:

وفيه: نماذج من نقده للرجال والكتب.

المبحث الخامس: نظراته في علوم الحديث:

وقد ذكرت مجموعة من أقواله في ذلك، وبينت بعض ما انفرد به من اجتهاد في التعريفات أو البيان، أو الأخذ.

المبحث السادس: نماذج من شرحه للفظ النبوي:

وقد اخترت من شرحه لبعض الأحاديث التي لها دلالة دعوية في واقعنا المعاصر الذي نعيش فيه.

المبحث السابع: بعض نظراته الحديثية الفقهية:

وقد ذكرت ثلاثة نماذج مما يُبتلى به الناس من المسائل الفقهية، وبينت اجتهاده فيها، واعتماده على الدليل في تقريرها، بعيداً عن التعصب المذهبي، وهي مسائل: وقوع الطلاق بالثلاث، ووقوع الطلاق أثناء الحيض، وطواف الحج للمرأة الحائض إذا أرادت المغادرة ولم تقدر على البقاء في مكة.

فاللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه. يا حي يا قيوم وفقنا لأحب الأعمال والأقوال إليك، وارزقنا الفقه في الدين، والعصمة من الذنوب، والصدق في القول، والإخلاص في العمل، يا رحمٰن يا رحيم.

هذا ما تيسر جمعه وتدوينه، أعلم تقصيري في عدم استيفاء الكلام فيه إلا أن الاختصار هدف أسعى إليه، فما فيه من صواب ومن خير فهو من الله، وما فيه من خطأ أو تقصير فمني ومن الشيطان، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله[1].

---

(١) هذا الكتاب أصله بحث بهذا العنوان: «ابن تيمية محدثاً» نشرته مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، وهي مجلة علمية محكمة. كما هو مثبت بصورة الغلاف المرفق كما هو منشور، وقد حكَّمته المجلة، وأجازته للنشر.

إلا أني زدت فيه ووسعته وأضفت فيه بعض الأبحاث ليتناسب مع مقصد إخراجه في كتاب يستفيد منه إن شاء الله من قرأه من طلاب العلم، ورواد المعرفة، ومنصفي الخلق، والله يتولى الصالحين.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
عمادة البحث العلمي



مجلة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مجلة علمية محكمة

ابن تيمية محدثا

الدكتور/ أحمد بن محمد العليمي

الأستاذ المشارك بجامعة الإمارات العربية المتحدة

مدير مركز الأنتساب الموجه ـ رأس الخيمة

العدد العاشر ـ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ ـ ديسمبر ١٩٩٣م



السيرة الذاتية



السيرة الذاتية:

- اسمه، وأسرته، وانتقاله مع أسرته إلى دمشق.
- ثناء العلماء عليه.

العصر الذي عاش فيه:

- الحالة السياسية، والاجتماعية والعلمية والدينية، والطبقية في المجتمع، وأصناف الناس.

ابتلاؤه ومحنته:

- حالة في الابتلاء، رأيه في خصومه، مؤلفاته، وفاته.

تلاميذه وناشروا فكره:

- ابن القيم وابن كثير.

أسلوبه في التأليف:

- أسلوب موسوعي، خالياً من الجفاف، معتمداً على الاستدلال بالقرآن والسنة نابذاً للمنطق وعلم الكلام.



السيرة الذاتية



اسمه:

هو أحمد تقي الدين بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية[١].

كنيته ونسبه:

لقد اكتنى بأبي العباس في مطلع حياته ولكنه اشتهر بنسبته ابن تيمية، فلا تكاد تطلق تلك النسبة حتى تنصرف إليه دون سواه من آبائه وقومه.

لقد غلب لقبه النسبي على كنيته، بل حتى على اسمه، وبذلك عرف بين الناس.

أما نسبته إلى تيمية فقيل فيه[٢]:

---

(١) ترد مراجع ترجمته آخر البحث حيث اشتملت تلك المراجع على ما ورد في حياته بتفصيل وافٍ.

(٢) وفيات الأعيان ترجمة رقم (٦٢٩)، العقود الدرية/ ١٨، والشهادة الزكية/ ٢٤، وابن تيمية وجهوده في التفسير/ ٤٦، وشيخ الإسلام ابن تيمية وسيرته وأخباره/ ٥٦، وجلاء العينين في محاكمة الأحمدين/ ٤ـ ٥.

١ـ إن جده محمد بن الخضر حج وله امرأة حامل ومرَّ في طريقه على درب تيماء فرأى هناك جارية «طفلة» قد خرجت من خبائها. فلما رجع إلى ـ حران ـ وجد امرأته قد ولدت بنتاً فلما رآها قال: يا تيمية فلقب بذلك.

٢ـ وقيل إن جده محمداً هذا كانت أمه تسمى تيمية، وكانت امرأة واعظة فنسب إليها وعرف هو والأسرة بها.

«ولم يذكر المؤرخون اسم قبيلته بل ينسبوه إلى حران، وينسبه البعض إلى قبيلة نمير»[1].

أسرته:

ولد أحمد تقي الدين بن تيمية في أسرة علم توارثت ذلك واستمرت عليه.

كانت أسرة حنبلية المذهب، سلفية العقيدة، اشتغل رجال تلك الأسرة بالعلم والدعوة فكثرت مؤلفاتهم وانتشرت اجتهاداتهم وعمت فتاواهم، يستندون إلى فهم النصوص ودراية الأدلة وقبول الراجح من الأقوال المدعوم بالدليل كما هو

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية/ ٣٥ قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: «وقد وجدت نسبته إلى نمير في ديباجة رسالتين مضافتين، وهما مطبوعتان: الأولى في مجموع رقم (١٣٩) بالظاهرية (دمشق) في تفسير قوله ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ والثانية في مجموع (٩٩) في إعراب ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ وانظر ابن تيمية لأبي زهرة/ ١٨، وابن تيمية وجهوده في التفسير/ ٤٦ـ ٤٧، وشذرات الذهب ٥/ ١٠٢ـ ١٠٣، وطبقات المفسرين/ ٣٢، والمنهج الأحمد/ ٣٥٦ـ ٣٦٠.

موضح في ثنايا هذا الكتاب.

جد ابن تيمية «مجد الدين»:

قال الذهبي: «هو الشيخ العلامة فقيه العصر شيخ الحنابلة مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن محمد بن علي الحراني ابن تيمية. ولد سنة (٥٩٠هـ) تقريباً).

ثم ذكر مشايخه وتلاميذه.

ثم قال: تفقه وبرع واشتغل وصنف التصانيف وانتهت إليه الإمامة في الفقه وكان يدري القراءات وصنف فيها أرجوزة»[١].

قال الذهبي: سمعت الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول: كان الشيخ جمال الدين بن مالك يقول: «أُلين للشيخ المجد الفقه كما أُلين لداود الحديد»[٢].

مؤلفاته:

«المنتقى» وشرحه الشوكاني رحمه الله في نيل الأوطار.

و«منتهى الغاية في شرح الهداية».

وفاته: توفي بحران يوم عيد الفطر سنة (٦٥٢هـ).

والد ابن تيمية:

«شهاب الدين عبد الحليم بن الشيخ مجد الدين».

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٩٣، وشذرات الذهب ٥/٢٥٧، وطبقات القراء ١/٣٨٦، وإيضاح المكنون ٢/٧٥٠، وجلاء العينين/ ١٨ـ ١٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٩٣.

قال عنه ابن كثير:

«كان عالماً محدثاً فقيهاً حنبلياً صاحب تدريس وإفتاء، قام بالتدريس في الجامع الأموي»[١].

وولي مشيخة دار الحديث السكرية بالقصاعين، وبها سكنه.

ولد بحران سنة (٦٢٧هـ). وتوفي سنة (٦٨٢هـ) بدمشق ودفن في مقابر الصوفية.

أخوه شرف الدين عبد الله بن عبد الحليم[٢]:

اشتغل بالعلوم، وبرع في الفرائض، والحساب وعلم الهيئة، وفي الأصلين والعربية والحديث، وكان قانعاً زاهداً عابداً ورعاً كثير الصدقات. وبين يدينا رسالة من أخيه عبد الله هذا إلى بدر الدين أخى عبد الله لأمه يشرح فيها حال أخيه أحمد بن تيمية في الإسكندرية عند نفيه إليها. قال فيها:

وبعد.. فنحن والجماعة في نعم الله الكاملة ومننه الشاملة، فمنها نزول الأخ الكريم ـ يقصد أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ـ بالثغر المحروس ـ يقصد بالإسكندرية.

فإن أعداء الله قصدوا بذلك أموراً يكيدون بها للإسلام وأهله. وظنوا أن ذلك يحصل عن قريب فانقلبت عليهم مقاصدهم الخبيثة المعلومة، وانعكست من كل الوجوه.

---

(١) البداية ١٣/ ٣٠٣، شذرات الذهب ٥/ ٣٧٦، مختصر طبقات الحنابلة/ ٥٢، والدارس في أخبار المدارس ١/ ٧٤ـ ٧٥.

(٢) أصول الفقه وابن تيمية/ ٦٧ـ ٦٨.

وأقبل أهل الثغر أجمعون إلى الأخ متقبلين لما يذكره وينشره من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والحط والوقيعة في أعدائهما من أهل البدع والضلالات[١].

زوجة جده: المكناة بأم البدر كانت من رواة الحديث[٢].

ولادته زماناً ومكاناً:

ولد تقي الدين يوم الاثنين (١٠) من شهر ربيع الأول سنة (٦٦١هـ) الموافق ٢٢/ يناير/ ١٢٦٣م.

وكان مولده في حران ـ جنوب الرها ـ من أعمال الشام[٣].

انتقاله مع أسرته إلى دمشق[٤]:

انتقل مع أسرته إلى دمشق حوالي (٦٦٨هـ). وعمره سبع سنوات وقيل سنة (٦٦٧هـ).

وكان سبب انتقالهم مهاجمة التتار لبلدتهم حران.

ومما لا شك فيه أن هذا الانتقال المبكر لابن تيمية قد فتح

---

(١) العقود الدرية/ ٢٧٢، ورسائل من السجن/ ٢٨ـ ٢٩.

(٢) الكواكب الدرية/ ٢٠١، وأصول الفقه وابن تيمية/ ٦٧.

(٣) البداية ١٤/ ٢٢٩، العقود الدرية/ ١٨، والوافي بالوفيات ٧/ ١٥. قال زهير الشاويش: حران بلدة قديمة كانت من أهم مراكز الديانات القديمة وموطن الصابئة وتقع شمال شرق الجمهورية التركية، وهي الآن بلدة عامرة ومن يزعم أنه منسوب إلى حران العواميد كالمنجد وغيره فقد وهم. انظر كلامه في الأعلام العلية/ ١٦.

(٤) شذرات الذهب ٦/ ٨٠، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٧.

عينيه على آفاق من المعرفة والتعلم، ومعرفة الناس وأساليب حياتهم.

فدمشق غير حران، وجد فيها العلماء وحلقات العلم فتوسعت مداركه وفطن لواقعه، وأدرك من صغره آلام الأمة الإسلامية نتيجة الاعتداء عليها، ففراق الأوطان والديار يُلقي بظلال من التصميم والعزيمة على المتأثرين بالواقع، والواقعين تحت نيره.

ومصداق ذلك قول ورقة بن نوفل للنبي ﷺ لما عرض عليه ما رآه في غار حراء من مجيء الوحي إليه. قال له ورقة: «يا ليتني فيها جذع إذ يخرجك قومك».

فشد انتباه النبي ﷺ فقال: **«أو مخرجي هم؟»**.

فقال له ورقة: ما جاء أحد بمثل ما جئت به إلا أوذي».

لذا قال ﷺ يوم خروجه منها للهجرة إلى المدينة:

«والله! إنك لأحب البلاد إليَّ، ولولا أن قومك أخرجوني ما خرجت»[١].

تعلّمَّ العلوم مبتدئاً بالقرآن حفظاً وتفسيراً وحلاً لمسائله، ثم ثنى بالحديث النبوي الشريف، ثم ثلث بمجموعة من العلوم يتبين لك فيها من كثرة مصنفاته وطول باعه في تفصيل مسائلها مكانته ودرجته بين العلماء والمحققين.

---

(١) البداية والنهاية ٣/ ٣.

ثناء العلماء عليه:

ثناء العلماء والأئمة عليه لا يحصى بل قد أفرد بعضهم كتباً تبين فضله وتذكر مآثره.

لقد امتلأ بذكره الآفاق وحاز على ثناء الثقات من الأئمة مما لا يحتاج إلى بيان أو توضيح، وإذا كان لا بد من ذكر شيء في هذه العجالة فاختصار مطلوب.

إلا أنه لا بد من بيان لمسألة الثناء والقدح الذي توجه إلى ابن تيمية من محبيه ومبغضيه.

وذلك كما ذكره الأستاذ أبو الحسن الندوي رحمه الله فقال(١):

«ينشأ هنا سؤال في نفس كل إنسان سليم الطبع وهو أن ابن تيمية على رغم تبوئه هذا المنصب العالي للعلم والدين، وتحليه بالفضائل الفكرية والتدوين والإخلاص إلى حد الإبداع والتفرد. لماذا خولف وعورض هذه المعارضة الشديدة من قبل معاصريه وبعض المتأخرين من العلماء؟ ولماذا ظلت شخصيته موضع بحث وانتقاد منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا؟ ولماذا لم يتفق الناس على هذا الإنسان الجامع للفضائل والكمال؟

إن هذا السؤال حق، ويجدر بأن نرد عليه في وضوح وصراحة في ضوء سيرته وتاريخه.

ثم يُرجع الندوي الأمر إلى ثمانية أسباب، ألخصها في عناوين:

---

(١) رجال الفكر والدعوة ٢/ ١١٥ـ ١٢٧ـ باختصار ـ.

١ ـ إختلاف الناس في شخصيته وصراعهم في تحديد مكانتها دليل على عظمة تلك الشخصية «وهو دليل على مبادىء العظمة وشرط العبقرية عند علماء النفس والتاريخ».

أي أن من شروط العبقرية عند الفرد أن يختلف فيه الناس وتتعدد آراؤهم فيه.

٢ ـ علو مستواه الفكري والعلمي عن الجيل الذي نشأ فيه، فالمعاصرون له لا يسايرون طراوة فكره وعلو نظره وقوة اجتهاده، ولا يستطيعون أن يتوصلوا إلى آفاق علمه وفكره العالية، لذا نشأ الصراع لأنهم لم يرتقوا إلى مستواه.

٣ ـ قال عنه الذهبي: «غير أنه يغترف من بحر وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي».

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه

فالناس أعداء له وخصوم[١]

والحسد بضاعة بعض العلماء، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٤ ـ حدةُ طبعٍ عند ابن تيمية.

قال الذهبي[٢]: «تعتريه حدة في البحث وغضب وصدمة للخصوم، تزرع له عداوة في النفوس، ولولا ذلك لكان كلمة

---

(١) الكواكب الدرية/ ١٤٥.

(٢) الدرر الكامنة / ١٦١، وجلاء العينين/ ٧.

إجماع، فإن كبارهم خاضعون لعلومه، معترفون بأنه بحر لا ساحل له، وكنز ليس له نظير».

٥ ـ بعض تحقيقاته وترجيحاته انفرد بها وانشق عنها عن جماعة الأئمة الأربعة والمذاهب المشهورة في بعض الأحيان ـ وخاصة إذا علم مقدار تمجيد التقليد ومحاربة الاجتهاد في ذلك الزمن ـ.

٦ ـ خالف أسلوب الأشعرية في تأويل الصفات، وبيَّن مذهب الصحابة والتابعين والعلماء الأعلام في مسألة الصفات.

قلت: ولعلَّ هذه وحدها تكفي في سبب نقده والحمل عليه إلى يومنا هذا.

٧ ـ معارضته لابن عربي فإن ذلك ذنب لا يغتفر له من جماعات الصوفية والمتعصبين لها، إن تحقيقاته في الرد على مذهب ابن عربي ـ وحدة الوجود ـ يكفي للقضاء على جميع فضائله ومحاسنه من قبل المتعصبين الجاهلين المقلدين.

٨ ـ نسبوا إليه ما لم يقل، وأولوا بعض ما قال على غير وجهه[١].

قال الندوي رحمه الله[٢]:

«ولا شك أن المعاملة القاسية التي لقيها ابن تيمية من بعض

---

(١) قلت: وهو مسلك مثيري الشبه إلى يومنا هذا بدعوى مقاومة البدعة ونصر السنة كما يدعون، وهم كثر، لا كثَّرهم الله تعالى.

(٢) رجال الفكر والدعوة ٢/ ١١٥ـ ١٢٧.

المعاصرين له والمتعصبين كانت لا تخلو من المغالاة والتطرف وعدم التحقق والتثبت».

ولا ينبغي أن يُعتقد أن ابن تيمية سيف صارم يُضرب به على الرؤوس حتى إن بعض من يتحدث عنه يورده بتلك الصفة حتى استحكمت في أذهان الناس وربطوا صفات القسوة والغلظة والشدة باسمه عند ذكره، وهذا خطأ لا ينبغي تكريسه، فصدمته لخصومه إنما حدثت من واقع عاشه الناس بالتسليم لما سبقهم والإذعان لأقوالهم دون النَظر فيها أو في أدلتها.

فلما جاء ابن تيمية بمنهج يختلف عما ألفوه من فهم للدليل وإيراد له ووضع كل الأقوال على طاولة البحث والتنقيب ظن أولئك أنه ضد أقوال أئمتهم فناصبوه العداء بسبب ما ألفوه من قَفل للاجتهاد وانغلاق العقل للنظر الاستدلالي المنهجي.

لقد قالوا في صفاته رحمه الله:

«وكان لا يسأم ممن يستفتيه أو يسأله بل يَقبل عليه ببشاشة وجه ولين عريكة ويقف معه حتى يكون هو الذي يفارقه كبيراً كان أو صغيراً، رجلاً أو امرأة، حراً أو عبداً، عالماً أو عامياً، حاضراً أو بادياً، ولا يجبهه ولا يحرجه، ولا ينفِّره بكلام يوحشه بل يجيب ويفهمّه ويعرفه الخطأ من الصواب بلطف وانبساط[١]».

---

(١) البزار/ الأعلام العلية/ ٢٨، ومنهج ابن تيمية في الفقه/ ١٩١.

وقال البزار: «فقلَّ أن يراه أحد ممن له بصيرة إلا وانكب على يديه يقبلها حتى إنه كان إذا رآه أرباب المعايش يتخبطون من حوانيتهم للسلام عليه والتبرك به وهو مع هذا يعطي كلاً منهم نصيباً وافراً من السلام وغيره»[١].



(١) الأعلام العلية من مناقب ابن تيمية/ ٤١.



العصر الذي عاش فيه



يتناول هذا العنوان الجوانب السياسية والاجتماعية والعلمية والدينية لذلك العصر الذي عاش فيه ابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ).

ومما هو مسلم به أنه عصر متميز بأحداثه ومتطلبات ممارسته، ذاع صيت عصره حتى عرف، وظهر أمره حتى أدركه القارىء والباحث، لذا كان لزاماً أن أختصر لأقدم لمحة موجزة مرتبة مرقمة لمظاهر الممارسة في ذلك العصر.

والحديث عن عصر المترجم له دائماً يعطي صورة لكيفية المنشأ، وطريقة المساهمة والمشاركة في الأحداث والدور الذي مارسه، وذلك تتمة لصورته وكمالاً لشخصيته. فإليك ذلك مرتباً ومنظماً[١].

الحالة السياسية:

١ ـ الجانب السياسي في عصر ابن تيمية اتسم بحوادث خطيرة وقلاقل كثيرة أهمها غزو التتر لبلاد المسلمين، فقد ولد

---

(١) ابن تيمية لأبي زهرة/ ١٢٤ـ وما بعدها ـ ورجال الفكر والدعوة/ ١٧ـ ١٨، وابن تيمية د/ محمد يوسف موسى/ ١١ـ ٦٦.

ابن تيمية بعد تدمير بغداد بخمس سنوات، ودخول التتر في حلب ودمشق بثلاث سنوات فقط.

٢ ـ الصراع الرهيب الذي حدث بين المسلمين والصليبيين، وما حدث في عين جالوت من انتصار المسلمين الزاهر إنما وقع قبل مولده بثلاث سنوات.

قال ابن الأثير[١]: «ومنها ـ أي من الفتن ـ خروج الفرنج ـ لعنهم الله ـ من الغرب إلى الشام، وقصدهم ديار مصر، وملكهم ثغر دمياط منها وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها على أن يملكوها، لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم».

٣ ـ ولد ابن تيمية في أيام الملك الظاهر بيبرس، الذي كان يحكم آنذاك مصر والشام، ولما توفي الظاهر بيبرس كان ابن تيمية شاباً قد بلغ (١٥ عاماً)، وكان الملك الظاهر بيبرس أول ملك قوي مسلم بعد صلاح الدين الأيوبي اعتنى بأمر الجهاد، وهزم أعداء الإسلام بالتوالي.

٤ ـ من عام (٦٧٦هـ) إلى عام (٧٠٩هـ) تداول على عرش الحكم في مصر والشام من الملوك ما يمكن تقديرهم بتسعة ملوك.

٥ ـ في سنة (٧٠٩هـ) تقلد حكم مصر الملك الناصر محمد بن قلاوون واستمر (٣٢ سنة)، وفي عصره نالت الدولة الإسلامية قوة ووحدة، وانتصر على التتر انتصاراً باهراً.

---

(١) الكامل ٢/ ١٣٨.

٦ ـ لقد كان اللون السياسي للعالم الإسلامي في عصر ابن تيمية، وخصوصاً في مصر والشام، هو اللون الذي اصطبغ به حكم المماليك. وحكم المماليك كان حكماً مطلقاً، الحاكم فيه مستبد، لا يصل إلى الحكم إلا بقوته، ومع ذلك فقد كان الواحد منهم يحرص على أن يكون تحت سلطان الدين، يستمد من قوة الدين قوة، ويعلن حكمه بين الناس على ذلك، من هنا كانت بعض الوظائف الشرعية قائمة، القضاء له سلطانه، والحسبة قائمة(١).

يقول أبو زهرة رحمه الله(٢):

«إن الحكم في هذه الدولة ـ أي المماليك ـ كان بلا ريب حكماً مطلقاً الحاكم فيه مستبد، لا يصل إلى الحكم إلا بقوته، وقد يحوله بعد أن يتمكن في عرشه إلى وراثة لذريته من بعده، وقد يستقر الحكم لمن آل إليه الملك وراثة، ولكن سرعان ما ينقض عليه قريب أو قائد من قواده، ليأخذ منه الحكم بالطريقة التي أخذها أبوه أو جده».

٧ ـ «البلاد الإسلامية في تلك الفترة، عبارة من ممالك صغيرة، يحكمها أمراء، غير خاضعين لسلطان الخلافة الإسلامية، وكثيراً ما كان يحفزهم الطمع في سعة الملك وعظمة السلطان إلى قتال بعضهم بعضاً، حتى بعضهم لا يتورع عن الاستعانة بالروم والتتر والمغول وغيرهم من أعداء الإسلام

---

(١) التفسير الكبير ١/ ٢٣.

(٢) ابن تيمية لأبي زهرة/ ١٤١ـ ١٤٢.

على أبناء ملتهم من المسلمين»[١].

«ولم يكن مركز الخلافة في بغداد قوياً إلى الحد الذي يستطيع معه إخضاع هذه الأطراف وضمها إلى حوزته، فقد ضعف الخلفاء العباسيون إبان انخرام دولتهم وأصبحوا لعبة في أيدي المتغلبين من الأتراك وغيرهم يتصرفون فيهم على حسب ما توحي به أهواؤهم ومصلحتهم الخاصة من تولية وعزل، وتعذيب وتمثيل»[٢].

٨ ـ عند ذكر جهاد ابن تيمية ومشاركته في الصراع السياسي ودخوله ميدان الوغى ما يبين تفاعله مع الحدث الذي عاشه، وقوة شكيمته في مقاومة أعداء الإسلام.

«كان إذا حضر مع عسكر المسلمين في جهاد يكون بينهم واقيتهم، وقطب ثباتهم إن رأى من بعضهم هلعاً أو رقة، أو جبانة، شجعه وثبته وبشره، ووعده بالنصر والظفر والغنيمة، وبين له فضل الجهاد والمجاهدين وإنزال الله عليهم السكينة»[٣].

الحالة الاجتماعية:

كل دارس للظواهر الاجتماعية يتعين عليه أن يقرن بين الناحية الاجتماعية والناحية السياسية، لما بينهما من الترابط

---

(١) ابن تيمية وجهوده في التفسير/ ٩ ـ ١٠.
(٢) ابن تيمية السلفي/ ١٤.
(٣) الأعلام العلية/ ٦٩.

والتوافق، وتأثير إحداهما على الأخرى، وهذا ما وجد في زمن ابن تيمية رحمه الله:

١ ـ كان الطبيعي والحالة السياسية ـ كما ذكر ـ أن لا تكون هناك حياة اجتماعية مستقرة، فقد أدَّى تنازع الأمراء المسلمين فيما بينهم، كثرة الغارات على البلاد الإسلامية إلى اضطراب حال الأمن في ربوع البلاد ووجود حالة من الرعب والفزع في قلوب الناس، بحيث أصبح لا يطمئن أحد على نفسه وماله[١].

٢ ـ ويذكر الشيخ القطان والشيخ الزين المسألة الاجتماعية في عصره فيقولان[٢]:

«كان المجتمع الذي عاش فيه ابن تيمية يموج بأجناس عديدة وأنواع كثيرة فتباينت تبعاً لذلك الطباع والعادات والتقاليد في فهم الحياة وألوان المعيشة وكانت هذه الأصناف رغم تعددها وتنوعها، تؤلف وحدة متجانسة في حالة الحرب، وذلك تبعاً لما تمليه عليه مصالحها الخاصة، وإليك بيان هذه الأصناف:

أولاً ـ التتار:

لقد كان للأسرى من الفرنجة والترك والتتار شأن عظيم لدى سلاطين المماليك، وخاصة التتار لأنهم يشتركون معهم في الجنس والأصل واللغة فالتتار أنفسهم يتكلمون اللغة التركية

---

(١) ابن تيمية السلفي/ ١٧.

(٢) شيخ الإسلام أحمد تقي الدين ابن تيمية/ ٢٢ـ وما بعدها.

التي يتكلم بها سلاطين المماليك إضافة إلى أن المماليك أنفسهم من الأسرى والمجلوبين بالبيع في عصر الأيوبيين ثم آل الملك إليهم.

فلما ازداد عدد الأسرى من التتار في عهد قطز وبيبرس جعلوا لهم نظام حكم يخصهم وسهلوا الإقامة لهم بينهم وسموهم الوافدين.

يقول المقريزي رحمه الله في خططه:

«وكانوا إنما ربوا بدار الإسلام ولقنوا القرآن وعرفوا أحكام الملة المحمدية فجمعوا بين الحق والباطل، وضموا الجيد إلى الرديء، وفوضوا لقاضي القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة والصوم والزكاة والحج وأناطوا به أمر الأوقاف والأيتام، وجعلوا إليه النظر في الأقضية الشرعية كتداعي الزوجين وأباب الديون ونحو ذلك، واحتاجوا في ذات أنفسم إلى الرجوع لعادة جنكيز خان والإقتداء بحكم الياسة».

ولذلك نجد أن ابن كثير يقول في تفسيره عنهم: «وفي ذلك كله مخالفة لشرائع الله المنزلة على عباده والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء، وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسة، وقدمها عليه».

وكان التتار عنصراً مهماً في المجتمع لأنهم كانوا من مخلفات الحروب التي نشبت بين الملك المظفر قطز، والملك الظاهر، وناصر الدين قلاوون وبين التتار فقد أسر فيها عدد

كبير من التتار، وجيء بهم إلى مصر والشام حيث استوطنوا وسكنوا، وقد كانت حياة هؤلاء التتار المسلمين مزيجاً من الإسلام والتأثير الجاهلي الذي ورثوه عن الآباء والأجداد.

وقد تأثر المجتمع الإسلامي آنذاك بما حمل إليه هؤلاء الأتراك العجم والتتار المهتدين حديثاً إلى الإسلام من عادات وحضارات وتقاليد وعقائد وأفكار ونشأ عن ذلك مشكلات جديدة وحضارة جديدة، وأصبحت عادات جاهلية ومؤثرات غير إسلامية تعيش وتتفاعل في المجتمع الإسلامي.

ثانياً ـ الأقليات غير المسلمة:

كان للأقليات في المجتمع الإسلامي دور كبير في تأليب الأعداء وإعانتهم على المسلمين، وتسهيل دخولهم إلى بلاد الإسلام، ومن المفيد أن نقف على ذكرها وبإيجاز:

أ ـ الفرق الباطنية:

تختلف فرق الشيعة في قربها إلى أهل السنة وبعدها عنهم، وأقل هذه الفرق خطراً هم الإثني عشرية أتباع جعفر الصادق، وأما ما دونهم كالإسماعيلية والنصيرية[1] فليسوا من الإسلام

---

(١) الإسماعيلية: ـ جمعية سرية ـ تسمى بالباطنية ـ من غلاة الشيعة انتسبت إلى الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق، ظاهرها التشيع وحقيقتها هدم عقائد الإسلام، الموسوعة الميسرة/ ٤٣، أما النصيرية فهم نسبة إلى زعيمهم ابن نصير ألهوا علياً وهم أكفر من اليهود والنصارى مقصدهم هدم الإسلام، أطلق عليهم المستعمرون الفرنسيون العلويين تمويهاً لحقيقتهم. الموسوعة الميسرة/ ١١.

في شيء، فهم قد مرقوا من الدين كمروق السهم من الرمية.

وقد كثرت الإسماعيلية «الباطنية» في بلاد الشام وخاصة في الشمال بحصون مصياف والقدموس وكهف وخوابي ومنيقا وعليقة وقرب مدينة حماة، وكان هؤلاء يغتنمون الفرص التي ينقضون فيها على المسلمين ولذلك فقد أجبرهم بيبرس سنة (٦٦٨هـ) على دفع الجزية، وقامت حرب بينهم وبينه استمرت سنتين دارت خلالها معارك طاحنة ومواقع حاسمة.

والنصيرية هي الأخرى فرقة ضالة منحرفة بعيدة عن الإسلام وتعاليمه وكانت تسكن جبال كسروان، وكانوا يغتنمون فرص انشغال السلاطين بحروبهم مع الإفرنج فينقضون على المسلمين يقتلونهم وينهبون أموالهم ويأسرون رجالهم، ويعقدون الأسواق ليبيعوا ما غنموه من متاع ورجال إلى الصليبيين، وقد قاموا بحركات تمرد كثيرة، تدخل السلطان محمد بن قلاوون للقضاء عليها.

ونكتفي هنا بالإشارة إلى ما ذكره ابن الأثير وما ذكره المؤرخون عن مكاتبة الدولة الفاطمية بمصر للإفرنج يدعونهم للدخول إلى الشام، ليكونوا حائلاً بينهم وبين الدولة السلجوقية، ونشير إلى ما ذكره ابن كثير في تاريخه عن ابن العلقمي الرافضي وزير آخر خلفاء العباسيين ببغداد، وتآمره ضد الدولة الإسلامية، وتسهيل دخول التتار إلى العاصمة. وذلك انتقاماً للرافضة من أهل السنة، كما عمل نصر الطوسي الشيعي المعروف بخدمة هولاكو وأصبح من أكبر مساعديه.

وفي سنة (٦٥٥هـ) يذكر ابن كثير في تاريخه[1] أنه كانت هناك فتنة عظيمة ببغداد بين الرافضة وأهل السنة، فنهبت الكرخ ودور الرافضة يقول الأستاذ أبو الحسن الندوي رحمه الله[2]: «إن قبائل الروافض في الجبال الكرد «الإسماعيلية والدروز والنصيرية» أصابوا المسلمين بأضرار وجاهروا في إيذائهم ومعارضتهم، وهم الذين دعوا الصليبيين والتتار للعدوان على البلاد الإسلامية، ووفروا كل نوع من التسهيلات واستباحوا كل فرصة لاستغلال ضعف المسلمين وقلة وسائلهم، ونالوا من أعراضم، وأذلوهم حتى باعوهم إلى الأعداء كالغنم».

وهذه رسالة ابن تيمية إلى السلطان الناصر يبين فيها خطر هؤلاء وفساد نواياهم فيقول فيها:

«ولما قدم التتار إلى البلاد وفعلوا بمعسكر المسلمين ما لا يحصى من الفساد وأرسلوا إلى أهل قبرص فملكوا بعض الساحل وحملوا راية الصليب وحملوا إلى قبرص من خيول المسلمين وسلاحهم وأسراهم ما لا يحصى عدده إلا الله، وأقام سوقهم بالساحل عشرين يوماً يبيعون فيه المسلمين والخيل والسلاح على أهل قبرص ـ أي الصليبيين المحاربين للمسلمين ـ وفرحوا بمجيء التتار، ولما خرجت العساكر الإسلامية من الديار المصرية ظهر فيهم من الخزي والنكال ما

(١) البداية ١٣/ ١٩٦.

(٢) رجال الفكر والدعوة/ ٦٤.

عرفه الناس منهم، ولما نصر الله الإسلام النصرة العظمى عند قدوم السلطان كان بينهم شبيه العزاء.. كل هذا وأعظم منه عند هذه الطائفة كان من أسباب خروج جنكيز خان إلى بلاد الإسلام وفي استيلاء هولاكو على بغداد وفي قدومه إلى حلب، وفي نهب الصالحية وغير ذلك من أنواع العداوة للإسلام وأهله.

ويقول فيها أيضاً: ولقد كان جيرانهم من أهل البقاع وغيرها منهم في أمر لا يضبط شره. كل ليلة تنزل منهم طائفة ويفعلون من الفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد، وكانوا في قطع الطرقات وإخافة سكان البيوتات على أقبح سيرة عرفت من أهل الجنايات، يرد إليهم النصارى من أهل قبرص فيقبضونهم ويعطونهم سلاح المسلمين، ويقعون بالرجل الصالح من المسلمين فإما أن يقتلوه، وإما أن يسلبوه، وقليل من يفلت بالحيلة»[١].

ب ـ النصارى:

عاش النصارى قروناً طويلة بين المسلمين ينعمون بالسلامة والاطمئنان وقد حرص الإسلام وحث أتباعه على الإحسان إليهم وعدم إيذائهم ولكن الحال كانت تتغير إذا شعر النصارى أن المسلمين في مأزق حرج فيستغلون هذه الفرصة لينالوا من المسلمين.

---

(١) ابن تيمية لأبي زهرة/ ٤٥.

يقول الأستاذ محمد يوسف موسى[١]:

«أما المسيحيون فإنهم بعد دخول التتار بغداد، أظهروا عداءهم للإسلام والمسلمين ومالئوا التتار وكاتبوهم، فلما دخل التتار دمشق اشرأبت أعناق النصارى لإكمال ما بدءوه في بغداد.

وفي هذا يقول المقريزي في حوادث سنة (٦٥٨هـ) واستطال النصارى بدمشق على المسلمين، وأحضروا فرماناً من هولاكوا بالاعتناء بأمرهم وإقامة دينهم، فتظاهروا بالخمر في نهار رمضان، ورشوه على ثياب المسلمين في الطرقات، وصبوه على أبواب المساجد، وألزموا أرباب الحوانيت بالقيام إذا مروا بالصليب عليهم، وأهانوا من امتنع عن القيام للصليب».

ويقول أبو زهرة رحمه الله[٢]:

«كلما اشتدت بالمسلمين شدة كانت للنصارى بها فرحة، وإذا كان ذلك شعورهم وهو طبيعي فلا بد أن يكون منهم في هذه الحرب ما يثير الظنة بهم، فالاحتياط يوجب السبق بالشك والعمل على منع أذاهم قبل أن يقع، ولذا كانوا يبعدونهم حتى لا يكونوا إلباً عليهم، أو يكشفوا عن عوراتهم، فكان لا بد من الاحتياط، فلا يعجب أن عرفنا أن يمنع النصارى ارتداء العمائم التي تشبه عمائم المسلمين لأنها بمثابة إشارة يعرفون بها وليست تحقيراً لشأنهم».

---

(١) ابن تيمية/ ٤٢.

(٢) ابن تيمية/ ١٢٩.

يقول الندوي رحمه الله[١]:

«وكان لزاماً أن يتأثر العالم الإسلامي والعرب القدامى بما حمل إليهم هؤلاء الأتراك العجم والتتر المهتدون، من عادات وأخلاق وحضارات وتقاليد واجتماع حتى بما اتصفوا به من عقائد وأفكار، لقد كان الشرق والغرب يختلطان فيما بينهما، ويجتمعان بهجوم التتر وفي حالة انتصارهم وانهزامهم، كما اختلطت آسيا وأوروبا في الحروب الصليبية، قد بدأ هذا الاختلاط والاجتماع من الاشتباك في ساحة القتال، ولكنه انتهى بالامتزاج الحضاري والفكري والخلقي، وتأثر كل واحد من صاحبه وأثر عليه.

إن هذا الاختلاط أحدث مشكلات جديدة وعديدة، قد نشأت حضارة جديدة، واجتماع جديد يصعب الحكم فيها هل هي حضارة إسلامية أو اجتماع عربي. وفي مثل هذا الوضع تتضاعف مسؤولية مصلح ومرب لا يرضى بوجود أي عادة من عادات الجاهلية، أو تأثير غير إسلامي في مجتمع المسلمين، ويريد أن يرى هذا المجتمع تابعاً للكتاب والسنة بأكمله ومقتفياً آثار الصدر الأول وخير القرون من المسلمين.

ثالثاً ـ الطبقات الاجتماعية:

يقول القطان والزين[٢]:

وكما كان المجتمع يتألف من أجناس مختلفة، فإنه يتألف كذلك من طبقات متعددة وأهمها:

---

(١) رجال الفكر والدعوة/ ٢٣ـ ٢٤.

(٢) شيخ الإسلام أحمد تقي الدين ابن تيمية/ ٢٩ـ وما بعدها.

أ ـ الطبقة الحاكمة:

كانت طبقة الأمراء وعلى رأسهم السلطان هي الطبقة الأولى في المجتمع وكانت تعيش بشعور الأفضلية، ولا يتكلمون العربية إلا فيما ندر في أحاديثهم مع الشعب، أو في أحاديثهم مع العلماء، أما فيما عدا ذلك يتكلمون اللغة التركية التي ينتمون إليها، وكان تعيين القواد وخلع رتب الأمراء من اختصاص السلطة، وكان اختيار السلطان لقواده وأمرائه الجدد لا يخرج عن أوساط المماليك أو طبقة أمراء من سبقه من السلاطين.

والإمارة رتبة في سلسلة الرتب تتضمن بعض الالتزامات المادية والعسكرية وكان راتبها في صورة ريع بعض الإقطاعيات، التي كانت تختلف باختلاف كل رتبة.

ولقد شهد ابن تيمية إعادة توزيع الإقطاعيات مرتين، كانت إحداهما موجهة ضد الأمراء وقام بها السلطان حسان الدين لاجين، وقد سببت له المتاعب والثورات ضده، أما التقسيم الثاني فكان في عهد الناصر محمد بن قلاوون سنة (٧١٥هـ) وقد أعاد إلى الأمراء بعض ما أخذ منهم دون إسراف، وقد وجه ابن تيمية نقده الإصلاحي إلى الخاصة لأن إصلاح المجتمع إنما يكون بصلاح هؤلاء ويبدو ذلك جلياً في كتابه «السياسة الشرعية»[١] فاستمع إليه يقول:

(١) السياسة الشرعية/ ١٦٤.

فإذا كان المقصود بالسلطان والمال هو التقرب إلى الله وإقامة دينه وإنفاق ذلك في سبيله كان ذلك صلاح الدين والدنيا، وإن انفرد السلطان عن الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس».

ب ـ العلماء والفقهاء:

والطبقة الثانية في المجتمع هي طبقة العلماء والفقهاء، ورجال التصوف وهؤلاء إنما يستمدون نفوذهم من الدين نفسه، هذا الدين الذي رغب سلاطين المماليك أن يستمدوا سلطتهم الشرعية بكسب ود علمائه وأتباعه ولذلك كانت فتاواهم هي التبرير الشرعي الذي لا غنى عنه لقيام بعض حركات التمرد على السلطة، أو للتخلص من عدو لدود. ففي عام (٦٧٨هـ) قررت فتوى لابن خلكان خلع السلطان سعيد[(١)]. ونشير هنا إلى ما كان بين السلطان الظاهر بيبرس وبين الإمام النووي رحمه الله من مواقف مشهودة وخطيرة، ومراسلات بينهما تتسم بالشدة والعنف والنصح الصريح الشديد، فلقد كان الواحد من هؤلاء العلماء لا يخاف في الله لومة لائم، ويرعى لما آتاه الله من العلم كرامته ومن الدين حرمته.

ونشير إلى أحد مواقف الشيخ عز الدين بن عبد السلام مع سلاطين عصره وأمرائه، وذلك عندما أراد الملك المظفر الخروج لقتال التتار وأراد فرض الضرائب لجمع الأموال من

---

(١) ابن تيمية للمستشرق هنري لاووست/ ١٦٨، حسن المحاضرة ٢/ ٨٩ـ وما بعدها.

الرعية، فجمع القضاة والفقهاء والأعيان لاستشارتهم في هذا، وطلب الموافقة على ذلك فسكت من كان في المجلس إلا الشيخ عز الدين الذي قال: «إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على الحاكم قتالهم، وجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء من السلاح، والسروج الذهبية والفضية، والكبابيش المزركشة، وإسقاط السيوف والفضة وغير ذلك، وتبيعوا مالكم من الحوائص الذهبية والآلات النفيسة، ويقتصر كل الجند على سلاحه ومركوبه ويتساووا هم والعامة.

وأما أخذ الأموال من العامة مع بقايا في أيدي الجند من الأموال والآلات الفاخرة فلا[(١)].

وفي جانب آخر فقد مال العلماء أحياناً إلى تشجيع النظام المطلق للسلطة السياسية والاجتماعية وعدم مقاومة الظلم، ولا شك هذا كان ينمي الاتجاه إلى الزهد والتصوف ولا يساعد على سيادة الشريعة، وكان انقيادهم وطمعهم وانقسامهم من الأسباب التي وضعتهم تحت سيطرة السلطة الحاكمة»[(٢)].

والملاحظ أن الدولة كانت تكثر من عطاياها لبعض العلماء، وتعمل على تركيز السلطات الدينية والقضائية في يد بعضهم، يذكر أن الشيخ تقي الدين بن بنت الأعز، كان بيده سبعة عشر منصباً، منها القضاء والخطابة ونظر الأحباش ومشيخة الشيوخ

---

(١) النجوم الزاهرة ٧/ ٧٢، وابن تيمية للدكتور موسى/ ٣٣.

(٢) ابن تيمية/ هنري لاووست/ ١٨٣.

ونظر الخزانة وتداريس كبار، فبعض العلماء كان يجمع في يده وظائف كثيرة ويأخذ بالتالي رواتباً ضخمة، وربما كان ذلك مدعاة لبعضهم أن يهادن أو يداهن[١].

ج ـ طبقة العامة:

والطبقة الأخيرة في هذا المجتمع هي طبقة العامة من الشعب بما فيها من تجار وصناع وزراع وكان هؤلاء هم اليد العاملة في المجتمع، وعليهم يقع معظم المظالم من ضرائب ومكوس، وهؤلاء هم الذين عصفت بهم التيارات المنحرفة، ونشطت بهم الطرق الصوفية.

وقد اهتم ابن تيمية بهذه الفئة اهتماماً عظيماً، فكثيراً ما أرشدها إلى طريق الصواب والحق، وكثيراً ما عمل جاهداً لرفع الظلم والعسف والجور عن هذه الفئة، وكان له فضل توجيههم وإرشادهم إلى ما فيه الخير في الدنيا والآخرة[٢].

الحالة العلمية والدينية:

هذا الجانب عميق ينبىء عنه الكلام عن ابن تيمية كله ولا يوفيه حقه، فهو حديث ذو شجون، أضع أبرز معالمه في نقاط محدّدة توفي بالغرض، وتقوم مقام عناوين الكتب، حيث تفتح شهية الباحث، وتدفع بهمة المحقق لمتابعتها، والتعرف عليها.

١ ـ لقد كان انتشار العلم في تقدم مطرد، فقد وجدت في

---

(١) ابن تيمية للدكتور موسى/ ٣٤.

(٢) شيخ الإسلام أحمد تقي الدين بن تيمية/ ٣١ـ ٣٢.

مصر والشام مدارس كبيرة ودور للحديث، تلك التي أسسها الأيوبيون والمماليك، كان يؤمها الطلاب من أنحاء العالم لتلقي العلوم الدينية والتجريبية، وكانت مكتبات كبيرة تابعة لهذه المدارس وأخرى مستقلة بذاتها تحتوي على ذخائر علمية ونوادر من كل علم وفن، ولا يوصد بابها عن أي دارس، ولقد كانت المكتبة التابعة للمدرسة الكاملية التي أسسها الكامل محمد أيوبي سنة (٦٢١هـ) تحتوي وحدها على مائة ألف كتاب[١].

وقد ذكر النعيمي دوراً كثيرة لتدريس القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وذكر أيضاً مدارس للحنفية والشافعية، وأخرى للمالكية والحنابلة[٢].

٢ ـ نهض في أوساط هذا القرن أئمة كبار كالعلامة تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح (٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ)، وشيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام (٥٧٨ ـ ٦٦٠هـ).

والإمام محي الدين النووي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ)، وظهر في أواخر هذا القرن علماء كبار مثل المحدث الكبير شيخ الإسلام تقي الدين بن دقيق العيد (٦٢٥ ـ ٧٠٢هـ). والأصولي العلامة علاء الدين الباجي (٦٣١ ـ ٧١٤هـ).

وقد كان من معاصري ابن تيمية كبار المحدثين والمؤرخين كالعلامة جمال الدين أبي الحجاج المزي (٦٥٤ ـ ٧٤٢هـ)،

---

(١) رجال الفكر والدعوة/ ٢٤.

(٢) الدارس من تاريخ المدارس ١/ ١٩ـ ٥١.

والحافظ علم الدين البرزالي (٦٦٥ ـ ٧٣٩هـ)، والعلامة شمس الدين الذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ) الذين كانوا يعدون الأركان الثلاثة للحديث والرواية في عصرهم والذين يعتمد على كتبهم المتأخرون من العلماء.

كما نبغ في عصره أساتذة الفن البارعون وعلماء ذوو كفاءات علمية قوية كانوا مرجع الخلق، وطار صيتهم العلمي في الآفاق، كقاضي القضاة كمال الدين بن الزملكاني (٦٦٧ ـ ٧٢٧هـ). وقاضي القضاة جلال الدين القزويني (٧٣٩هـ)، والعلامة أبي حيان النحوي (٦٥٤ ـ ٧٤٥هـ) وغيرهم[١].

٣ ـ «وقد أُلف في نفس هذا القرن كتب جليلة تعتبر مرجعاً للمتأخرين من العلماء، كمقدمة العلامة تقي الدين بن الصلاح، والقواعد الكبرى للشيخ عز الدين بن عبد السلام، والمجموع «شهاب المهذب» و«شرح مسلم» للإمام النووي، وكتاب «الإمام»، و«أحكام الأحكام» لابن دقيق العيد و«تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي، و«ميزان الاعتدال» و«تاريخ الإسلام» للعلامة الذهبي.

باستثناء عدد من الشخصيات والمآثر العلمية كان يتسم العلم والتأليف في هذا القرن بالسعة وقلة التعمق ويغلب طابع النقل والاقتباس على التفكير والدراسة والتعميق في العلم[٢].

٤ ـ «وتكونت للمذاهب الفقهية قوالب من حديد لا تقبل

(١) رجال الفكر والدعوة/ ٢٤.

(٢) رجال الفكر والدعوة/ ٢٥.

المرونة والتسامح وإن كان القول السائد أن الحق دائر بين المذاهب الأربعة، ولكن أتباع كل مذهب يحصرون الحق في مذهبهم في الواقع، ولا يزيدون إذا توسعوا كثيراً على أن يقولوا: «رأي إمامنا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب».

لقد كان أتباع كل مذهب يرجحون مذهبهم الفقهي على سائر المذاهب الفقهية، ويعتبرونه مقبولاً ومؤيداً من الله، كانوا يبذلون كل ذكائهم وقوة بيانهم وتأليفهم في ترجيحه وتفضيله على غيره، أما النظرة التي كان أتباع المذاهب ينظرون بها إلى مذاهبهم العقلية التي كانت تسود على أهلها فيمكن تقدير ذلك بأن الملك الظاهر بيبرس لما نصب لكل مذهب قاضي للقضاة خاصاً به خلافاً للعادة المتبعة في زمنه وهي ألا يكون قاضي القضاة إلا شافعياً استنكر ذلك فقهاء الشافعية إذ كانوا لا يرضون إلا أن يروا مصر خاضعة للقاضي الشافعي ظناً منهم أن مصر أحق بالمذهب الشافعي لأنها مدفن الإمام الشافعي، ولما انتهى حكم الملك الظاهر وانتقلت المملكة من أسرته إلى غيرها رأى ذلك بعض الشافعية نقمة إلهية وعقاباً لفعلته التي فعلها.

لقد جمدت الأفكار ووقفت العقول عن الاجتهاد وانطلقوا إلى الكتب القديمة في كل مذهب يتلونها ويختصرونها مرات، لم يحاولوا الخروج عن دائرة التقليد إلى دائرة إعمال الفكر وتحريك العقل.

ظلت أفكارهم مقيدة في أغلال التقليد القديم، والتبعية للموروث، فلم تظهر ملامح ولا سمات ابتكار، وما علموا أن كلاً يؤخذ من قوله ويترك إلا محمداً ﷺ»[١].

٥ ـ «وقد كان التعصب الكلامي مع التحزب الفقهي بالغاً مداه، كان أتباع المذاهب الأربعة تلاميذاً وشيوخاً فيما بينهم معترفين بفضل بعضهم على بعض، يتبادلون الحب والإكرام والزيارة، غير أن اتحاد الأشاعرة مع الحنابلة كان شبه مستحيل، فبينما كانت المذاهب تختلف في الأفضلية والأولوية، كانت الأشعرية والحنبلية تختلفان في الفكر والإسلام، كل طائفة كانت تلح على تكفير الطائفة الأخرى، وكانت المباحث الاعتقادية وتقعر المتكلمين تتغلب على جميع المباحث الأخرى، وكان هذا الذوق فوق كل ذوق يسكر به العامة والخاصة جميعاً، وتبتلى به الحكومات أيضاً»[٢].

«ولم تكن العلاقات تسير على نحو مرضٍ خصوصاً بين المتطرفين من الجانبين لذلك لم يتوان الأشاعرة في استعمال سلاح التكفير والتفسيق في شتى المناسبات حتى بلغ الأمر حد الفصل للحنابلة كفرقة تلز في قرن مع النصارى واليهود والباطنية.

وقد كتب منشىء المدرسة الرواحية في دمشق في حجة وقفيته لهذه المدرسة نصاً يمنع دخول اليهود والنصارى والحنابلة لهذه المدرسة»[٣].

---

(١) ابن تيمية لأبي زهرة/ ٨٧.

(٢) رجال الفكر والدعوة/ ٢٥ ـ ٢٦.

(٣) ابن تيمية/ عبد العزيز المراغي/ ٤٢.

٦ ـ كما اشتغلت طائفة من الفلاسفة بنشر تعاليمها جهراً وعلانيةً حيناً وسراً وخفيةً بعض الأحيان، متحررة من قيود الدين وتعاليم الأنبياء... وطائفة أخرى كانت تعتبر الفلسفة مقياساً أصيلاً وتريد ترفيعها بالأديان، وتحاول التوفيق بين العقل والنقل، وكانت الطائفتان كلتاهما من مقلدي أرسطاليس وأفلاطون مقدسي أفكارهما وآرائهما، ومن المعتقدين لصحة علومهما وفضلهما، وكونها أمراً فوق الطاقة البشرية، فلم تكونا تعرفان بخطئهما في أي ناحية، ولا تحيدان في شيء عن نتاج أفكارهما ودراستهما[١].

قال أبو زهرة رحمه الله[٢]:

«اتسمت الدراسات العلمية في عهد ابن تيمية بالتحيز الفكري والتعصب المذهبي، فكل رأي في العقيدة له إمام من المتقدمين يتبعه بعض المتأخرين وينظر إلى آرائه كلها على أنها الحق الذي لا شك فيه، وعلى أن آراء غيره الباطل الذي لا شك فيه.

وكل مذهب فقهي له أتباع يتبعونه على أنه صواب وغيره خطأ، وإن تساهلوا يقولون رأي إمامنا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب «وهكذا في كل مناحي الفكر».

٧ ـ «وكان التصوف في جانب آخر قد بلغ أوجه، ودخل

(١) رجال الفكر والدعوة/ ٢٦.

(٢) ابن تيمية لأبي زهرة/ ١٥٥.

فيه كثير من الأفكار والعناصر غير الإسلامية، وانتمى إليه كثير من الجهلاء والمحترفين والمبتدعين المارقين وسببوا ضلال العامة والخاصة وازدهار الشرك في المجتمع[١].

قال الندوي رحمه الله عن آراء ابن عربي[٢]:

«ومما لا شك فيه أنها موحشة فُتِنَ بها كثير من الناس وتضرروا بها، وشغل قسطاً من ذكائهم ووقتهم لو صرف في محله لعاد على الإسلام والمسلمين بخير..

ويعجبني ما قاله العلامة شمس الدين الذهبي قال:

«فوالله لأن يعيش المسلم جاهلاً خلف البقر، لا يعرف من العلم شيئاً سوى سورة من القرآن يُصلي بها في الصلوات، ويؤمن بالله واليوم الآخر، خير له بكثير من هذا العرفان، وهذه الحقائق، ولو قرأ مائة كتاب، وعمل مائة خلوة»».

«وكانت هناك فرق كثيرة للصوفية منتشرة في البلاد الإسلامية كالرفاعية في دمشق وحلب، والجيلانية في العراق، والشاذلية في مصر، وكانت لهم جولات فيما بينهم أو مع الفقهاء المتكلمين»[٣].

إن هذا العصر كان عصراً مجيداً أخرج في فورة الصراع والوقوف في وجه الشر أئمة جهابذة وعلماء مجددين لهذا

(١) رجال الفكر والدعوة/ ٢٦.
(٢) رجال الفكر والدعوة/ ٧٠.
(٣) نوابغ الإسلام/ ٣١٦.

الدين كان على رأسهم: الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

أبرز معالم ذلك العصر ألخصها فيما يأتي:

- غزو التتر لبلاد المسلمين واجتياحهم بغداد، وما خلفه ذلك من أثر على مناحي الحياة، وما قام به ابن تيمية من مشاركة وصل مداها إلى دخول القتال ومحاربته مع جيوش المسلمين، وتثبيت الناس ودعوتهم للبذل والعطاء، مع يقين صادق بأن الله ناصرهم ومؤيدهم على أعدائهم.

- الصراع الرهيب بين المسلمين والصليبيين ونتائج ذلك.

- تعدد الولاة والحكام في الزمن الذي عاش فيه ابن تيمية مما كان يحدث مدّاً أو جزراً في الحياة السياسية وقوة المسلمين.

- كان المجتمع الذي عاش فيه ابن تيمية يموج بأجناس عديدة - التتار، الباطنية، النصارى - وبطبقات توزعت الأداء الاجتماعي - طبقة الحكام، العلماء والفقهاء والقضاة، الطبقة العامة - حيث حظيت الطبقة الأخيرة بجل اهتمامه وتوجيهه مع العناية بها تدريساً ووعظاً وإرشاداً.

- اتسم هذا العصر بنشوء المدارس العلمية، وبزوغ الأئمة الأعلام أصحاب الكفاءات العلمية، حيث ظهرت مؤلفاتهم، إلا أن التعصب المذهبي أخذ مداه فأصبح في قوالب من حديد لا تعرف المرونة ولا التسامح وأقفل باب الاجتهاد، كما ظهرت بدع الصوفية، وتأويلات المتكلمين وفلسفتهم، وأصبح شأنهم عالياً وظاهراً وبارزاً.



ابتلاؤه ومحنته



طريق الدعوة والجهاد متميز يسلكه المؤمن وهو يعلم قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٣﴾[(١)].

ولأن طبيعة الصراع بين الحق والباطل يقتضي التصادم، وعدم الرضى من أصحاب الباطل على أصحاب الحق، فيقع الابتلاء فيتميز دعاة الحق في صبر وثبات، واستمرار وتصميم لبلوغ الغايات وتحقيق المقاصد.

قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾[(٢)].

«هي سنة الله في تمحيص المؤمنين وإعدادهم ليدخلوا الجنة وليكونوا أهلاً لها. أن يدافع أصحاب العقيدة عن عقيدتهم، وأن يلقوا في سبيلها العنت والألم والشدة والضر، وأن يتراوحوا بين النصر والهزيمة حتى إذا ثبتوا على عقيدتهم لم

---

(١) سورة العنكبوت، الآيات: ١ ـ ٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

تزعزعهم شدة ولم ترهبهم قوة ولم يهنوا تحت مطارق المحنة والفتنة.. استحقوا نصر الله لأنهم يومئذ أمناء على دين الله مأمومون على ما ائتمنوا عليه، صالحون لصيانته والذود عنه، واستحقوا الجنة لأن أرواحهم قد تحررت من الخوف، وتحررت من الذل، وتحررت من الحرص على الحياة، أو على الدعة والرخاء، فهي عندئذ أقرب ما تكون إلى عالم الجنة؛ وأرفع ما تكون عن عالم الطين...» ويجيء النصر من الله ﴿أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾.

إنه مدخر لمن يستحقونه ولن يستحقه إلا الذين يثبتون حتى النهاية، الذين يثبتون على البأساء والضراء، الذين يصمدون للزلزلة، الذين لا يحنون رؤوسهم للعاصفة، الذين يستيقنون أن لا نصر إلا نصر الله، وعندما يشاء الله، وحتى تبلغ المحنة ذروتها فهم يتطلعون فحسب إلى «نصر الله» لا إلى أي حل آخر، ولا إلى أي نصر آخر لا يجيء من عند الله، ولا نصر إلا من عند الله.

إن الصراع والصبر عليه يهب النفوس قوة ويرفعها على ذواتها في بوتقة الألم فيصفو عنصرها ويضيء، ويهب العقيدة عمقاً وقوةً وحيوية فتتلألأ حتى في أعين أعدائها وخصومها، وعندئذ يدخلون في دين الله أفواجاً كما وقع، وكما يقع في كل قضية حتى يلقى أصحابها ما يلقون في أول الطريق حتى إذا ثبتوا للمحنة انحاز إليهم من كانوا يحاربونهم وناصرهم أشد المناوئين وأكبر المعاندين.

هذا هو الطريق: إيمان وجهاد، ومحنة وابتلاء، وصبر

وثبات، وتوجه إلى الله وحده، ثم يجيء النصر ثم يجيء النعيم.

نعم إنه طريق الابتلاء الذي لا يُعفى منه أحد من المؤمنين ولا من الرسل عليهم الصلاة وأتم التسليم»(١).

قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾(٢).

وقال تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾(٣).

وقال تعالى: ﴿وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾(٤).

وفي السنة روى ابن ماجه في سننه عَنْ أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ فَوَجَدْتُ حَرَّهُ بَيْنَ يَدَيَّ فَوْقَ اللِّحَافِ. فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَشَدَّهَا عَلَيْكَ. قَالَ: «**إِنَّا كَذَلِكَ يُضَعَّفُ لَنَا الْبَلاءُ، وَيُضَعَّفُ لَنَا الأجرُ**» قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلاءً؟

---

(١) في ظلال القرآن ١/ ٢١٨ـ ٢١٩ ط/ الشروق.

(٢) سورة محمد، الآية: ٣١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٨٦.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.

قَالَ: «**الأَنْبِيَاءُ**» قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ ثُمَّ «**الصَّالِحُونَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيُبْتَلَى بِالْفَقْرِ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُهُمْ إِلا الْعَبَاءَةَ يُحَوِّيهَا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيَفْرَحُ بِالْبَلاءِ كَمَا يَفْرحُ أَحَدُكُمْ بِالرَّخَاءِ**»(١).

ومثله في الصحيح:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِي الله عَنْهم أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ وَهُوَ يُوعَكُ وَعْكاً شَدِيداً وَقُلْتُ: إِنَّك لَتُوعَكُ وَعْكاً شَدِيداً قُلْتُ إِنَّ ذَاكَ بِأَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ.

قَالَ: «**أَجَلْ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى إِلاَّ حَاتَّ اللَّهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ كَمَا تُحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ**»(٢).

يقول ابن تيمية رحمه الله(٣):

«والعبد إذا أنعم الله عليه بالتوحيد فشهد أن لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه حلاه الله بالأمن والسرور والحبور والرحمة للخلق، والخوف الذي يحصل في قلوب الناس هو الشرك الذي دب في قلوبهم.

---

(١) أخرجه ابن ماجه ٢/ ١٣٣٤ـ ١٣٣٥ (٤٠٢٤) قال في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(٢) أخرجه البخاري ٥/ ٢١٣٨ (ح/ ٥٣٢٣).

(٣) رسائل من السجن/ ٣٧.

قال تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾(١).

وفي الحديث الصحيح:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي الله عَنْه عَنِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**تعسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ وَالْخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ.**

وفيه: وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ تَعِسَ وَانْتَكَسَ وَإِذَا شِيكَ فَلا انْتَقَشَ»(٢).

ولما خوفوا الخليل عليه السلام بما يعبدونه ويشركون به قال الخليل عليه السلام:

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(٣)،

لذا.. فإن الابتلاء في حياة ابن تيمية تتعدد صوره وتتنوع جهاته ويطول زمنه فلم يزده ذلك إلا ثباتاً ويقيناً وطمأنينة، لأنه يعلم قدر الله وسننه.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥١.
(٢) أخرجه البخاري ٣/ ١٠٥٧ (ح/ ٢٧٣٠).
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

قال عمر بن علي البزار[١] وهو يصف ابن تيمية وقوته في صبره على الشدائد والمحن واحتماله إياها قال:

«كان رضي الله عنه من أعظم أهل عصره قوة ومقاماً وثبوتاً على الحق، وتقريراً لتحقيق توحيد الحق، لا يصده عن ذلك لوم لائم، ولا قول قائل، ولا يرجع عنه لحجّة محتج، بل كان إذا وضح له الحق يعض عليه بالنواجذ، ولا يلتفت إلى مباين معاند، فاتفق غالب الناس على معاداته، وجُل من عاداه قد تستروا باسم العلماء والزمرة الفاخرة، وهم أبلغ الناس في الإقبال على الدنيا والإعراض عن الآخرة.

وسبب عدوانهم له: أن مقصودهم الأكبر طلب الجاه والرئاسة وإقبال الخلق، ورأوه قد رقاه الله إلى ذروة السنام من ذلك بما أوقع له في قلوب الخاصة والعامة من المواهب التي منحه بها وهم عنها بمعزل، فنصبوا عدوانه وامتلأت قلوبهم بمحاسدته، وأرادوا ستر ذلك عن الناس حتى لا يُفطن بهم، فعمدوا إلى اختلاق الباطل والبهتان عليه، والوقوع فيه خصوصاً عند الأمراء والحكام، وإظهارهم الإنكار عليه بما يفتي من الحلال والحرام فشققوا قلوب الطّغام بما اجترحوه من زور الكلام.

ونسوا أن لكل قول مقاماً ـ أي مقام ـ بين يدي أحكم الحكّام، يسأله: هل قلته بحق أو بذم، فيجازى المحق دار السلام، والمبطل دار الانتقام، فبعضهم صبا إلى أقوالهم تقليداً،

---

(١) الأعلام العلية/ ٣٥.

وصار في حق هذا الإمام جباراً عنيداً، وأحسَّ بذلك من العامة قوم قد أصبحوا للحكام عبيداً، وتصوروا أن أخذهم بزمام حصول المال يكون شديداً، فأصبحوا وهم لهم مصدقين، وفي طاعتهم مستبقين.

فاجتمع من هذا التركيب العديد، بحيث عاداه أكثر السادات والعبيد، كل بحسب غرضه الفاسد.

وهو مع ذلك كلما رأى تحاشدهم في مبيانته، وتعاضدهم في مناقضته، لا يزداد إلا للحق انتصاراً ولكثرة حججه وبراهينه إلا إظهاراً.

ولقد سجن أزماناً وأعصاراً، وسنين وشهوراً، ولم يولهم دبره فراراً، ولقد قصد أعداؤه الفتك به مراراً، وأوسعوا حيلهم عليه إعلاناً وإسراراً، فجعل الله حفظه منهم له شعاراً ودثاراً، ولقد ظنوا أن في حبسه مشينة، فجعله الله له فضيلة وزينة وظهر له يوم موته ما لو رآه والده أقرَّبه عينيه، فإن الله تعالى لعلمه بقرب أجله ألبسه الفراغ عن الخلق للقدوم على الحق أجمل حلله، كونه حبس على غير جريرة ولا جريمة بل على قوة في الحق وعزيمة.

وهذا مع ما نشر الله له من علومه في الآفاق وبهر بفنونه البصائر والأحداق وملأ بمحاسن مؤلفاته الصحف والأوراق، كبتاً ورغماً للأعداء أهل البدع المضلة والأهواء، وصُنعاً عظيماً من رب السماء لعباده وخاصة الأولياء، أهل المحبة والولاء.

ويذكر كل من ترجم له تفاصيل ذلك الابتلاء ومجريات أحداثه. أجمل القول في ذلك:

المحنة الأولى:

وكان سببها سؤال ورد إليه من حماه أجاب عليه بالفتوى الحموية وذكر فيها مذهبه في فهم الصفات، فأثارت خصومه وتحزبوا ضده ورموه بالصفات السيئة إلا أن أحد الأمراء انتصر له فأطفأ الله به كيد أعدائه وخصومه، وكان ذلك في شهر ربيع الأول سنة (٦٩٨هـ).

قال ابن كثير[١]: «قام عليه جماعة من الفقهاء وأرادوا إحضاره إلى مجلس القاضي جلال الدين الحنفي فلم يحضر، فنودي في البلد في العقيدة التي كان قد سأله عنها أهل حماه المسماة بالحموية فانتصر له الأمير سيف الدين جاغان، وأرسل يطلب الذين قاموا عنده فاختفى كثير منهم وضرب جماعة ممن نادى على العقيدة وسكت الباقون».

المحنة الثانية[٢]:

هجومه على الفكر الصوفي وعلى ابن عربي صاحب فكرة وحدة الوجود فشكاه الأعداء إلى الحاكم «ركن الدين بيبرس الجاشنكير» فخيره بين الإقامة في الإسكندرية أو دمشق بشروط أو الحبس، فاختار الشيخ السجن وردد قول يوسف عليه السلام:

(١) البداية ١٤/ ٤.

(٢) البداية ١٤/ ٤٥ ـ ٤٦ ـ ٥٣، والنجوم الزاهرة ٩/ ٢٧١.

﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾[١] ثم أطلق سراحه محمد بن قلاوون بعد توليه السلطة في شوال عام (٧٠٩هـ).

المحنة الثالثة[٢]:

اتجه خصومه إلى العامة يحرضونهم عليه وكان ذلك في مصر حيث لم يكن الناس عارفين بمكانته وعلو شأنه، فحدث في الرابع من رجب سنة (٧١١هـ) أنه انفرد به جماعة فامتدت أيديهم الأثيمة إليه بالضرب والاعتداء وأراد سكان حي الحسين أن يثأروا له فلم يأذن لهم بذلك، وكان لا ينتصر لنفسه رحمه الله.

المحنة الرابعة:

وذلك لما أفتى به في مسألة الطلقات الثلاث.

قال ابن كثير: «وفي يوم الخميس منتصف ربيع الأول اجتمع قاضي القضاة شمس الدين بن مسلم بالشيخ الإمام العلامة تقي الدين ابن تيمية وأشار عليه في ترك الإفتاء في مسألة الحلف بالطلاق فقبل الشيخ نصيحته وأجاب إلى ما أشار به رعاية لخاطره وخواطر الجماعة المفتين، ثم ورد البريد في مستهل جمادي الأولى بكتاب من السلطان فيه منع الشيخ تقي الدين من الإفتاء في مسألة الحلف بالطلاق، وانعقد بذلك مجلس، وانفصل الحال على ما رسم به السلطان، ونودي به في البلد، وكان قبل قدوم المرسوم قد اجتمع بالقاضي ابن

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٣.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠٠، ورجال الفكر/ ٨٤.

مسلم الحنبلي جماعة من المفتين الكبار وقالوا له أن ينصح الشيخ في ترك الإفتاء في مسألة الطلاق فعلم الشيخ نصيحته، وأنه إنما قصد بذلك ترك ثوران فتنة وشر»[١].

ويبدو أنه بعد صدور المرسوم ازداد ثقة وطمأنينة في هذه المسألة وبدأ يفتي فيها حسب ما تحقق له من غير أن يبالي بأي منع من قبل الحكومة ظناً منه أن الحكومة ليس لها حق التدخل في هذه المسألة ولا يجوز لأي عالم أن يخفي عقيدته وعلمه خوفاً من الحكومة.

يتحدث ابن كثير في أحداث عام (٧٢٠هـ) فيقول[٢]:

«وفي يوم الخميس ثاني عشرين رجب عقد مجلس بدار السعادة للشيخ تقي الدين ابن تيمية بحضرة نائب السلطة وحضر فيه القضاة والمفتون من المذاهب وحضر الشيخ وعاتبوه على العود إلى الإفتاء بمسألة الطلاق، ثم حبس في القلعة».

ولكن مدة الحبس هذه لم تطل كثيراً وورد مرسوم من السلطان من مصر بإخراجه يوم الاثنين يوم عاشوراء من عام (٧٢١هـ) بعدما مكث فيه خمسة أشهر وثمانية عشر يوماً.

(١) البداية ١٤/ ٨٧ ـ ٩٨، وتاريخ ابن الوردي ٢/ ٢٦٧، فوات الوفيات ١/ ٥٢.

(٢) البداية ١٤/ ٨٧ ـ ٩٨.

المحنة الخامسة[١]:

وجد خصومه في فتواه في مسألة شد الرحال مع أنها فتوى قديمة له فرصة إثارة، فبعثوا بها إلى السلطان ليتخذ قراراً يحد به من نشاط ابن تيمية فأصدر عام (٧٢٦هـ) أمراً باعتقال ابن تيمية في قلعة دمشق، وبقي فيها حتى مات رحمه الله، وكان دخوله القلعة في السادس من شعبان سنة (٧٢٦هـ).

حاله في الإبتلاء:

ولما ورد أمر سجنه بقلعة دمشق، أظهر السرور بذلك وقال: إني كنت منتظر ذلك، وهذا فيه خير عظيم.

وقال: ما يصنع أعدائي بي؟ أنا جنتي وبستاني في صدري، أين رحت فهي معي لا تفارقني، أنا حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة.

ويقول: لو بذلت ملء هذه القلعة ذهباً، ما عدل عندي شكر هذه النعمة.

أو قال: ما جزيتهم على ما تسببوا إلي فيه من الخير. ونحو هذا[٢].

يقول ابن القيم عنه: المحبوس من حبس قلبه عن ربه، والمأسور من أسره هواه.

---

(١) البداية ١٤/ ١٢٣ ـ ١٣٥، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠١، وفوات الوفيات ٢/ ٢٧٩.

(٢) ناحية من حياة ابن تيمية/ ٤١.

ثم قال ابن القيم: وعلم الله ما رأيت أحداً أطيب عيشاً منه قط، مع ما كان فيه من ضيق العيش، وخلاف الرفاهية والنعيم بل ضدها، ومع ما كان فيه من الحبس والتهديد والإرجاف، وهو مع ذلك أطيب الناس عيشاً وأشرحهم صدراً، وأقواهم قلباً، وأسرهم نفساً، تلوح نظرة النعيم على وجهه، وكنا إذا اشتد بنا الخوف، وساءت بنا الظنون وضاقت بنا الأرض، أتيناه فما هو إلا أن نراه ونسمع كلامه فيذهب ذلك كله فينقلب انشراحاً وقوةً ويقيناً وطمأنينة.

فسبحان من أشهد عباده جنته قبل لقائه، وفتح لهم أبوابها في دار العمل فأتاهم من روحها ونسيمها وطيبها ما استفرغ قواهم لطلبها والمسابقة إليها[١].

أعماله في السجن:

ولما دخل السجن وجد المحابيس مشغولين بأنواع من اللعب يلتهون بها عما هم فيه، كالشطرنج والنرد، مع تضييع الصلوات، فأنكر الشيخ ذلك عليهم وأمرهم بملازمة الصلاة والتوجه إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة والتسبيح والاستغفار والدعاء، وعلمهم من السنة ما يحتاجون إليه ورغبهم في أعمال الخير وحضهم على ذلك، حتى صار الحبس بالاشتغال بالعلم والدين خيراً من كثير من الزوايا والربط والخوانق والمدارس، وصار خلق من المحابيس إذا أطلقوا يختارون الإقامة عنده.

(١) حياة شيخ الإسلام ابن تيمية/ ٣٤.

واستمر الشيخ ابن تيمية في الحبس يستفتى، ويقصده الناس ويزورونه وتأتيه الفتاوى المشكلة التي لا يستطيعها الفقهاء، من الأمراء وأعيان الناس فيكتب عليها ما يحير العقول من الكتاب والسنة[١].

ويرسل رسالة إلى طلابه ومحبيه يبين فيها ما يقوم به من دعاء لهم، وما يعتلج في صدره من مشاعر نحوهم..

يقول فيها: «والمقصود إخبار الجماعة بأن نعم الله علينا فوق ما كانت بكثير، ونحن بحمد الله في زيادة من نعم الله، وإن لم يمكن خدمة الجماعة باللقاء، فأنا داعٍ لهم بالليل والنهار قياماً ببعض الواجب من حقهم، وتقرباً إلى الله تعالى في معاملته فيهم.

والذي آمر به كل شخص منهم: أن يتق الله، ويعمل لله مستعيناً بالله، مجاهداً في سبيل الله، ويكون دعاؤه وغيره بحسب ذلك كما أمر الله به ورسوله.

اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم، وانصرهم على عدوك وعدوهم، وجنبهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

اللهم انصر كتابك ودينك وعبادك المؤمنين، اللهم عذب الكفار والمنافقين الذين يصدون عن سبيلك ويبدلون دينك.

---

(١) الكواكب الدرية/ ١٨١.

اللهم أنزل بأسك الذي لا يرد عن القوم المجرمين، اللهم مجري السحاب ومنزل الكتاب وهازم الأحزاب اهزمهم وزلزلهم وانصرنا عليهم...

ربنا أعنا ولا تعن علينا، وانصرنا ولا تنصر علينا، وامكر لنا ولا تمكر علينا، وانصرنا على من بغى علينا... ربنا اجعلنا لك شاكرين مطاوعين مخبتين... ربنا تقبل توبتنا، واغسل حوبتنا وثبت حجتنا، وسدد ألسنتنا واسلل سخائم صدورنا. والحمد لله ناصر السنة وخاذل أهل البدعة وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً»[١].

ومنع من الكتابة في السجن، أخذوا منه القلم والدواة، فبدأ يكتب بالفحم على أوراق مبعثرة هنا وهناك.

وهو في عمله هذا يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

يقول: كل ما يقضيه الله تعالى فيه الخير والرحمة والحكمة، إن ربي لطيف لما يشاء إنه هو القوي العزيز العليم الحكيم، ولا يدخل على أحد ضرر إلا من ذنوبه، ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك، فالعبد عليه أن يشكر الله ويحمده دائماً على كل حال، ويستغفر من ذنوبه، فالشكر يوجب المزيد من النعم، والاستغفار يدفع النقم، ولا يقضي الله للمرء من قضاء إلا كان خيراً له، إن أصابته سراء

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٣٠، ورسائل من السجن/ ٣٦ ـ ٣٧.

شكر، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له[١].

وكان يقول وهو في السجن:

نحن ولله الحمد في عظيم الجهاد في سبيله، بل جهادنا في هذا مثل جهادنا يوم قازان والجبلية والجهنمية والاتحادية، وأمثال ذلك.

وذلك من أعظم نعم الله علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يعلمون[٢].

رأيه في خصومه:

لقد توجه الأذى لابن تيمية من جميع الجهات، حكاماً أو محكومين ومع هذا أعلن أنه لا يؤاخذ أحداً، ولا يعتب على أحد.

يقول: تعلمون رضي الله عنكم أني لا أحب أن يؤذى أحد من عموم المسلمين فضلاً عن أصحابنا بشيء أصلاً لا ظاهراً ولا باطناً، ولا عندي عتب على أحد منهم ولا لوم أصلاً بل لهم عندي من الكرامة والإجلال والمحبة أضعاف ما كان كل بحسبه.

ولا يخلو الرجل إما أن يكون مجتهداً أو مخطئاً أو مذنباً. فالأول مأجور مشكور، والثاني مع أجره على الاجتهاد معفو عنه. والثالث فالله يغفر لنا وله ولسائر المسلمين، لا أحب أن ينتصر من أحد بسبب كذبه علي، أو ظلمه وعدوانه، فإني قد

---

(١) رجال الفكر والدعوة/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) ابن تيمية لأبي زهرة/ ٦٢، ورسائل من السجن/ ٢٣.

أحللت كل مسلم، وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أريده لفسي، والذين كذبوا وظلموا هم حل من جهتي[١].

يقول ابن القلانسي: إن ابن تيمية حدثه قال: إن السلطان ـ يقصد ابن قلاوون ـ استفتاه في قتل بعض القضاة بسبب ما كانوا تكلموا فيه وأخرج فتاوى بعضهم بعزله من الملك ومبايعة الجاشنكير وأنهم قاموا عليك وآذوك أنت أيضاً، وأخذ يحثه بذلك على أن يفتيه في قتل بعضهم ففهمت قصده بذلك فأخذت في تعظيم أولئك العلماء والقضاة، وأنكر أن ينال أحداً منهم بسوء، وقال له: إذا قتلت هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم.

فقال: إنهم قد آذوك وأرادوا قتلك مراراً.

فقلت له: من آذاني فهو في حل، ومن آذى الله ورسوله فالله ينتقم منه وأنا لا أنتصر لنفسي، وما زلت به حتى حلم عنهم السلطان وصفح.

قال ابن مخلوف قاضي المالكية:

ما رأينا مثل ابن تيمية حرضنا عليه فلم نقدر عليه، وقدر علينا فصفح عنا وحجج عنا[٢].

ولما بلغ نائب دمشق نبأ مرضه الأخير استأذن في الدخول

---

(١) ابن تيمية لأبي زهرة/ ٦٢، ورسائل من السجن/ ٢٣.

(٢) البداية ١٤/ ١٥، وتاريخ ابن الوردي ٢/ ٢٦٧، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠٠، والإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل/ ٢٢.

عليه ليعوده فأذن له، فلما جلس أخذ يعتذر ويتلمس منه أن يعفو عنه إذا كان قد وقع منه تقصير أو أذى في حقه، فأجابه ابن تيمية:

إني قد أحللتك وجميع من عاداني وهو لا يعلم أني على الحق، وأحللت السلطان المعظم الملك الناصر من حبسه إياي لكونه فعل ذلك مقلداً معذوراً، ولم يفعله لحظ في نفسه، وقد أحللت كل أحد مما بيني وبينه إلا من كان عدواً لله ورسوله ﷺ[1].

مؤلفاته:

لقد جاهد بنفسه وقلمه، فعلّم الناس التصور والفكر، وأراهم من نفسه التطبيق لذلك الفهم، فكان صورة صادقة يراها الناس في توافق تام بين القول والعمل. والكلمات تبقى خاوية لا روح فيها حتى يغذيها العمل والتطبيق، فإذا بها أرواحاً تتجسد في صورة واقعية تهدي السالكين، وتنير طريق العابرين، في تكامل وانضباط تامين.

قال ابن رجب رحمه الله عن مؤلفات ابن تيمية[2]:

هي أشهر من أن تذكر، وأعرف من أن تنكر، سارت سير الشمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار، قد جاوزت حد الكثرة فلا يمكن لأحد حصرها.

---

(١) الأعلام العلية/ ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠٣.

وقال أبو حفص عمر البزار[١]:

وأما مؤلفاته ومصنفاته فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها، بل هذا لا يقدر عليه أحد، لأنها كثيرة جداً كباراً وصغاراً، وهي منتشرة في البلدان فكل بلد نزلته إلا ورأيت من تصانيفه.

وقال شمس الدين بن قدامة رحمه الله[٢]:

للشيخ رحمه الله تعالى من التصانيف والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضبط. قال: ولا أعلم أحداً من متقدمي الأئمة ولا متأخريهم، جمع مثل ما جمع، ولا قريباً من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إما أملاها من حفظه، وكثيراً منها صنفها في الحبس وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب، فمن ذلك ما جمعه في التفسير وما جمعه من أقوال مفسري السلف الذين يذكرون الأسانيد في كتبهم، وذلك من ثلاثين مجلداً، وقد بيض أصحابه ذلك، وكثير منه لم يكتبوه، ولو كتب كله لبلغ خمسين مجلداً.

وذكر ابن قيم الجوزية تلميذ ابن تيمية أنه يعجز عن حصر مؤلفاته وتعدادها.

يقول الدكتور صالح المنصور[٣]:

هكذا قال الأئمة الأعلام عن مؤلفات ابن تيمية رحمه الله،

---

(١) الكواكب الدرية/ ١٥٣.

(٢) رسالة ابن القيم في مؤلفات شيخه ابن تيمية/ ٢.

(٣) أصول الفقه وابن تيمية ١/ ١٥٦ ـ ١٨٩.

ولكن مع الأسف فقد خسرت المكتبة الإسلامية جملة كبيرة منها، تحمل في طياتها فكراً نيراً، وعقلية ناضجة، وعلماً جماً، الأمة الإسلامية في أمس الحاجة إليه.

ولعلنا نعرف القارىء الكريم بجملة من هذه المؤلفات التي سطرها التاريخ وأبرز جملة كبيرة من كنوزه حتى أصبحت سهلة التناول في كل مكان. اهـ. ثم ذكر ذلك كتاباً كتاباً، ورسالة رسالة، فوصل تعدادها إلى أربعمائة وأحد عشر (٤١١) إلا أنه لو أضاف إلى ذلك الذكر التعريف بأماكن من لم يذكر مكانه وخاصة المخطوط لكان أنفع، إلا أن الجهد مشهور وطيب. جزاه الله خيراً.

وفاته:

يقول البزار عن ذلك[١] أخبرني غير واحد ممن كان حاضراً بدمشق حين وفاته رحمه الله.

قالوا: إن الشيخ قدس الله روحه مرض أياماً يسيرة، وبقي إلى ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة الحرام، وتوفي إلى رحمة الله تعالى ورضوانه في بكرة ذلك اليوم، وذلك من ثمانٍ وعشرين وسبعمائة وهو على حاله مجاهداً في ذات الله تعالى، صابراً، محتسباً، لم يجبن ولم يهلع، ولم يضعف ولم يتتعتع، بل كان رضي الله عنه إلى حين وفاته مشتغلاً بالله عن جميع ما سواه.

---

(١) الأعلام العلية/ ٨٤.

قالوا: فما هو إلا أن سمع الناس بموته، فلم يبق في دمشق من يستطيع المجيء للصلاة عليه وأراده إلا حضر لذلك وتفرغ له، حتى غلقت الأسواق بدمشق وعطلت معايشها حينئذ، وحصل للناس بمصابه أمر شغلهم عن غالب أمورهم وأسبابهم، وخرج الأمراء والرؤساء، والعلماء والفقهاء، والأتراك والأجناد، والرجال والنساء، والصبيان من الخواص والعوام.

قالوا: ولم يتخلف أحد من غالب الناس فيما أعلم إلا ثلاثة أنفس كانوا قد اشتهروا بمعاندته، فاختفوا من الناس خوفاً على أنفسهم، بحيث غلب على ظنهم أنهم متى خرجوا رجمهم الناس فأهلكوهم. فغُسل رضي الله عنه وكفن.

قالوا: وازدحم من حضر غسله من الخاصة والعامة على الماء المنفصل عن غسله، حتى حصل لكل واحد منهم شيىء قليل.

ثم أخرجت جنازته، فما هو إلا أن رآها الناس فأكبوا عليها من كل جانب، كلاًّ منهم يقصد التبرك بها، حتى خشي على النعش أن يحطم قبل وصوله إلى القبر فأحدق بها الأمراء والأجناد، واجتمع الأتراك فمنعوا الناس من الزحام عليها خشية من سقوطها، وعليهم من اختناق بعضهم وجعلوا يردونهم عن الجنازة، بكل ما يمكنهم وهم لا يزدادون إلا ازدحاماً وكثرة، حتى أدخلت جامع بني أمية المحروس ظناً منهم أنه يسع الناس فبقي كثير من الناس خارج الجامع، وصلى عليه رضي الله عنه في الجامع ثم حمل على أيدي الكبراء والأشراف ومن

حصل له ذلك من جميع الناس إلى ظاهر دمشق، ووضع بأرض فسيحة متسعة الأطراف وصلى عليه الناس.

قال أحدهم: وكنت أنا قد صليت عليه في الجامع، وكان لي مستشرف على المكان الذي صُلي فيه عليه بظاهر دمشق، فأحببت أن أنظر إلى الناس وكثرتهم فأشرفت عليهم حال الصلاة، وجعلت أنظر يميناً وشمالاً ولا أرى أواخرهم، بل رأيت الناس قد طبقوا تلك الأرض كلها.

واتفق جماعة من حضر حينئذ وشاهد الناس والمصلين عليه على أنهم يزيدون على خمس مائة ألف.

وقال العارفون بالنقل والتاريخ: لم يسمع بجنازة بمثل هذا الجمع إلا جنازة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

ثم حمل بعد ذلك إلى قبره فوضع، وقد جاء الكاتب شمس الدين الوزير لم يكن حاضراً قبل ذلك، فصلى عليه أيضاً ومن معه من الأمراء والكبراء ومن شاء الله من الناس.

ولم ير لجنازة أحد ما رئي لجنازته من الوقار والهيبة، والعظمة والجلالة وتعظيم الناس لها، وتوقيرهم إياها، وتفخيمهم أمر صاحبها، وثنائهم عليه بما كان عليه من العلم والعمل والزهادة والعبادة، والإعراض عن الدنيا والاشتغال بالآخرة، والفقر، والإيثار، والكرم، والمرؤة، والصبر، والثبات، والشجاعة، والفراسة، والإقدام، والصدع بالحق، والإغلاظ على أعداء الله وأعداء رسوله ﷺ والمنحرفين عن دينه، والنصر لله ولرسوله ﷺ ولربه ولأهله، والتواضع لأولياء الله والتذلل لهم

والإكرام والإعزاز والاحترام لجنابهم، وعدم الاكتراث بالدنيا وزخرفها، ونعيمها لذاتها، وشدة الرغبة في الآخرة، والمواظبة على طلبها حتى لتسمع ذلك ونحوه من الرجال والنساء والصبيان، وكل منهم يثني عليه مما يعلمه عن ذلك. ودفن في ذلك اليوم رضي الله عنه.

ثم جعل الناس يتناوبون قبره للصلاة عليه من القرى والأطراف والأماكن والبلاد، مشاة وركباناً.

وما وصل خبر موته إلى بلد، فيما نعلم، إلا وصلى عليه في جميع جوامعه ومجامعه خصوصاً أرض مصر والشام والعراق وتبريز والبصرة وقراها وغيرها.

إن تلك الجماهير التي خرجت قد قيل فيها: «لعلها شاركت في جنازته لتعتذر عن تقصيرها في مدافعة الظلم الذي نزل به».

لقد صدق الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه فيما رواه الدارقطني قال: سمعت أبا سهل زياد القطان يقول: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: «قولوا لأهل البدع بيننا وبينكم الجنائز».

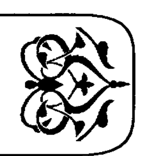
ودفن ابن تيمية في مقبرة الصوفية بدمشق.

لقد رحل ابن تيمية من هذه الدنيا وقد بلغ من العمر (٦٧) قضاها في خدمة الإسلام تعلماً وتعليماً وجهاداً وصبراً، أثبت من خلال جُهده وجَهده ما يبلغه المصلحون من درجة، وما يقدمون من إبداع علمي وعملي في هذه الحياة.

فهذا هو ابن تيمية: الإمام العالم، التقي الورع. الذي عاش حياة صاخبة بالرأي والمبدأ والعقيدة، حياة حافلة بالكفاح والنضال بالسيف والقلم واللسان مع الخصوم من قومه، والأعداء من التتار[١].



(١) الأعلام العلية/ ٨٣ ـ ٨٤.



أسلوب ابن تيمية في التأليف



لقد كان أسلوب ابن تيمية موسوعياً، خالياً من الجفاف، معتمداً على الاستدلال بالقرآن والسنة نابذاً للمنطق وعلم الكلام.

وجد ابن تيمية أن الفكر والعقل عند العلماء قد قلد من سبقه من الفلاسفة والمتكلمين بل وصل الأمر بالأتباع والمريدين حد التقديس لتلك الأقوال الفلسفية والحجج المنطقية.

يقول الندوي رحمه الله(١):

«لقد تناول الفلسفة والمنطق وعلم الكلام بنقد مفصل، وأثبت فضل أسلوب الكتاب والسنة إزاء هذه العلوم بالدلائل والبراهين».

واقع الحال عند المسلمين:

ولا شك أنها مهمة صعبة أمام ذاك التقديس الذي أضفاه المتأخرون والمعاصرون له على منطقهم وفلسفتهم.

---

(١) رجال الفكر والدعوة/ ١٦٣.

وإليك نماذج من ذلك:

يقول أبو نصر الفارابي (ت/ ٣٣٩هـ) عن أفلاطون وأرسطو:

«كان هذان الحكيمان هما المبدعان للفلسفة والمنشئان لأوائلها وأصولها والمتممان لأواخرها وفروعها وعليهما المعول في قليلها وكثيرها».

ويقول أبو علي بن سينا (ت/ ٤٢٨هـ):

«إن أرسطو مضى عليه أمد طويل إلا أن القضايا والتحقيقات التي أدلى بها لم تحتج إلى زيادة».

أما تمجيد ابن رشد لأرسطو فلا حد له فيكاد يؤلهه وقد وضع له أوصافاً تجعله فوق درجات الكمال الإنساني عقلاً وفضلاً، ولو كان ابن رشد يقول بتعدد الآلهة لجعل أرسطو رب الأرباب[١].

ثم جاءت بعد ذلك مدرسة الطوسي.

يقول أبو الحسن الندوي رحمه الله[٢]:

«وفي القرن السابع تبرز شخصية نصير الدين الطوسي (٦٧٢هـ) في أوساط الفلسفة، ذلك الذي عرفته حلقات المدارس الفلسفية بالمحقق الطوسي وكان العالم الإسلامي قد أصابته دهشة الفتح وأصيب بالذهول في هذا الزمن بهجوم

---

(١) تاريخ فلاسفة الإسلام في الشرق والغرب/ ١٥٥ ـ لطفي جمعة.

(٢) رجال الفكر والدعوة/ ١٦٦.

التتر، وسقوط بغداد، وأظل العالم الإسلامي كله انحطاط علمي عام.

وقد كان نصير الدين الطوسي وهو حامل لواء العلم والفلسفة اليونانية وهو من مقربي هولاكو خان ومستشاريه وتولى تلاميذه أمور التدريس والتأليف ـ وأخص بالذكر منهم قطب الدين الشيرازي وسميه قطب الدين الرازي ـ وعلى يدهم وجد ذلك المنهج الخاص للتعليم السائد في إيران والذي يحل فيه المنطق والفلسفة محلاً رئيسياً، وقد كان نصير الدين الطوسي يتصل بالمدرسة التي كانت تعتبر أرسطو العقل الكلي وترى في نظراته وتحقيقاته المرجع الأخير، وقد دافع عن فلسفة أرسطو مخالفاً للإمام الرازي وكان قد نفخ في فلسفة أرسطو روحاً جديدة.

لا بد من منقذ:

ولمحاربة هذا الوضع كانت الحاجة ماسة إلى نقد صريح واستعراض علمي حر للفلسفة والمنطق وإلى إزاحة الستار عن مواضع ضعفها العلمية، وقد أنجز حاجة الساعة هذه شيخ الإسلام ابن تيمية. وقام بنقد الفلسفة اليونانية ومحاسبتها العلمية مؤيداً بحوثه بالدلائل والبراهين، وناظر أرسطو مناظرة علمية وجهاً لوجه، ذلك الذي كان علماء الفلسفة يعتبرونه شخصية فوق مستوى البشر وغنية عن النقد والرد[١].

---

(١) رجال الفكر والدعوة/ ١٦٧.

إنه ابن تيمية لم يكتب أحد مثله في سعة علمه وفي طول نفسه وقوة حجته.

يقول رحمه الله عن الفلاسفة:

«للمتفلسفة في الطبيعيات خوض وتفصيل تميزوا به بخلاف الإلهيات، فإنهم أجهل الناس بها، وأبعدهم عن معرفة الحق فيها، وكلام أرسطو معلمهم فيها قليل كثير الخطأ»[١].

«وأما معرفة الله تعالى فحظهم منها مبخوس جداً، وأما ملائكته وكتبه ورسله فلا يعرفون ذلك البتة، ولم يتكلموا فيه لا بنفي ولا بإثبات وإنما تكلم في ذلك المتأخرون الداخلون في الملل»[٢].

«بل قد صرح أساطين الفلسفة أن العلوم الإلهية لا سبيل فيها إلى اليقين، إنما يتكلم فيها بالأحرى والأخلق، فليس لهم إلا الظن، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً»[٣].

«إذا نظر في كلام معلمهم الأول ـ أرسطو ـ وتدبره الفاضل العاقل لم يفده إلا العلم بأنهم كانوا من أجهل الخلق برب العالمين، وصار يتعجب تعجباً لا ينقضي ممن يقرن علم هؤلاء بالإلهيات بما جاءت به الأنبياء ويرى أن هذا من جنس يقرن الحدادين بالملائكة بل من يقرن دهاقين القرى بملوك العالم،

(١) معارج الوصول/ ١٨٦.
(٢) تفسير سورة الإخلاص/ ٥٧.
(٣) نقض المنطق/ ١٨٧.

فهو أقرب إلى العلم والعدل ممن يقرن هؤلاء بالأنبياء فإن دهقان القرية متولي عليها كتولي الملك على مملكته فله جزء من الملك.

وأما ما جاءت به الأنبياء فلا يعرفه هؤلاء البتة، وليسوا قريبين منه، بل كفار اليهود والنصارى أعلم منهم بالأمور الإلهية، ولست أعني بذلك ما اختص الأنبياء بعلمه من الوحي الذي لا يناله غيرهم، فإن هذا ليس من علمهم ولا من علم غيرهم، وإنما أعني العلوم العقلية التي بينها الرسل للناس بالبراهين العقلية في أمر معرفة الرب وتوحيده ومعرفة أسمائه وصفاته وفي النبوات والمعاد وما جاؤوا به من مصالح الأعمال التي تورث السعادة في الآخرة، فإن كثيراً من ذلك لم يشموا رائحتها ولا في علومهم ما يدل عليها، وأما ما اختصت الرسل بمعرفته وأخبرت به من الغيب، فذلك أمر أعظم من أن يذكر في ترجيحه على الفلسفة، وإنما المقصود الكلام في العلوم العقلية دع ما جاءت به الأنبياء فإنه مرتبة عالية»[١].

يقول الندوي رحمه الله عنه[٢]:

«إنه يرى أن المتأخرين من الفلاسفة الذين نشأوا في العهد الإسلامي إنما هم مقلدون عميان لأرسطو وفلسفته، وبتقيدهم بالتقليد تقع منهم أخطاء فاحشة كبيرة ويوجد في كلامهم تناقض شديد يشكو ابن تيمية تألمه الشديد ويبدي عتابه على

(١) الرد على المنطقيين/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٢) رجال الفكر والدعوة/ ١٧٠.

هؤلاء الفلاسفة المسلمين الذين جحدوا تلك النعمة التي وصلت إليهم عن طريق رسول الله ﷺ ولم يستفيدوا من نور الهداية التي كان بمتناول أيديهم بل إنهم أرادوا أن يحجبوا ذلك النور ويحولوا دون ضياه».

ثم يقول ابن تيمية عنهم أيضاً[١]:

«إن هؤلاء المتفلسفة المتأخرين في الإسلام من أجهل الخلق عند أهل العلم والإيمان، وفيهم من الضلال والتناقض ما لا يخفى على الأذكياء الصبيان لأنهم لما التزموا ألا يسلكوا إلا سبيل سلفهم الضالين، وألا يقروا بما يبنونه على تلك القوانين، وقد جاءهم من النور والهدى والبيان ما ملأ القلوب والألسنة والآذان وصاروا بمنزلة من يريد أن يطفىء نور الشمس بالنفخ في الهباء أو يغطي ضوءها بالعباء».

ويقول أيضاً[٢]:

«كلامهم في الخلق والبعث والمبدأ والمعاد وفي إثبات الصانع، ليس فيه تحقيق العلم عقلاً ولا نقلاً، وهم معترفون بذلك. كما قال الرازي:

لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن.

---

(١) الرد على البكرى/ ١٦٨.

(٢) النبوات/ ١٤٨.

أقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[٢] وأقرأ في الإثبات ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[٣]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[٤]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[٥].

ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

وكذلك الغزالي وابن عقيل وغيرهما يقولون ما يشبه هذا وهو كما قالوا».

وختام هذا النقل يتم بقوله رحمه الله:

«إني كنت دائماً أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به الغبي»[٦].

خلو أسلوبه من الجفاف والتعقيد ـ اللفظي والدلالي ـ

قال عنه تلميذه أبو حفص البزار[٧]:

«كان ابن تيمية إذا شرع في الدرس يفتح الله عليه أسرار العلوم وغوامض ولطائف ودقائق فنون ونقول، واستدلالات

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.
(٢) سورة طه، الآية: ١١٠.
(٣) سورة طه، الآية: ٥.
(٤) سورة فاطر، الآية: ١٠.
(٥) سورة الملك، الآية: ١٦.
(٦) الرد على المنطقيين/ ٣.
(٧) الكواكب الدرية/ ١٥٥.

بآيات وأحاديث واستشهاد بأشعار العرب، وهو مع ذلك يجري كما يجري التيار، ويفيض كما يفيض البحر.

ويصير منذ يتكلم إلى أن يفرغ كالغائب عن الحاضرين، مغمضاً عينية ويقع عليه إذ ذاك من المهابة ما يرعد القلوب ويحير الأبصار والعقول».

وقال عنه الأقشهري:

«وقلمه ولسانه متقاربان».

لقد ذكر الأستاذ أبو الحسن الندوي رحمه الله[1] مسألتين عنه.

أولاً: أن كل دارس لمؤلفات ابن تيمية يرجع بانطباع أن مؤلفها عارف بمقاصد الشريعة ومطلع على روح الدين وأنه آخذ بأطراف الدين وأصوله، ولذلك فإنه يركز بحثه في كل أمر من أموره على الأصول دون الفروع، ويبدأ كل بحث بأسلوب يشعر القارىء بأنه هو طبيعة الدين وروحه، ومقتضى الشريعة المحمدية بالبداهة والاضطرار، إن السر في تفوقه بإزاء معاصريه والمؤلفين الآخرين هو اطلاعه على مقاصد الشريعة، وروح الدين وشرحه الناجح لهما، وذلك ما يتجلى في كل ما ألفه من صغير وكبير ولا سيما عندما يبحث في العقائد والمسائل الكلامية والفقهية المهمة.

ثانياً: أن كتبه تفيض حيوية، ويبدو أنها لم تؤلف في ركن

(١) رجال الفكر والدعوة/ ١١١.

من المكتبة متروكة أو جزيرة منقطعة عن الناس، بل إنها ألفت في معترك الحياة وأوساط العامة. إن من يدرسها يستطيع أن يعين ويقدر العصر الذي ألفت فيه، وعقلية المجتمع وأخلاقه الذي كان يتصل به مؤلفها.

كما أن مؤلفاته تشير إلى عواطفه وحماسه، وحبه وكراهيته، ويبدو أن مؤلفها كان صاحب عقل واعٍ، وقلب حساس، ومشاعر حية قوية، ولم يكن مجرد آلة للكتابة ولا محض عقل.

وكذلك أسلوب تفسيره يتسم بارتباطه مع الحياة، إنه يطبق الآيات القرآنية على ما حوله من الحياة والإنسان، ويستعرض الحياة من وجهة نظرها، ويتناول معاصريه وطبقات الأمة المختلفة بالاحتساب، إنه يضع الإصبع في مواطن الانحراف عن هذه الآيات والحقائق، ويخبر بنتائج ذلك، إن ميزة الحيوية هذه منحت مؤلفاته حياة طويلة وتأثيراً عميقاً، وروعة عجيبة، قد تندر في مؤلفات غيره، وقد تكون مفقودة فيها.

أسلوبه الموسوعي الجامع (التكامل العلمي)

قال عنه ابن دقيق العيد رحمه الله[١]:

«لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلاً العلوم كلها بين عينيه، يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد».

---

(١) الشهادة الزكية/ ٢٩، والرد الوافر/ ٣١، وشذرات الذهب ٦/ ٨٣.

وقال العلامة كمال الدين الزملكاني[١]:

«كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحداً لا يعرف مثله».

قال أبو الحسن الندوي رحمه الله[٢]:

«يجمع معلومات ومواد في كل موضوع يطرقه في عشرات من الكتب ومئات من الصفحات. إن أسلوب تأليفه هذا ـ الذي يمكن أن يسمى أسلوباً موسوعياً ـ أبرز ميزة لجميع مؤلفاته سواء كانت من المباحث النقلية أو العقلية.

وهكذا فإن كتبه تجمع معلومات كثيرة وفيرة تغنى أكثر الأحيان عن مكتبة بل تقوم مقامها ويستغني بها الطالب عن مراجعة المصادر والمباحث.

إنه حفظ كثيراً من المواد والمعلومات القديمة وكثيراً من الآراء والأفكار في كتبه وصانها من الضياع، وهي منّة علمية كبرى لا تنسى له».

وإن القارىء في كتبه ليجد جاذبية قوية تأخذه وتشده إلى السير في رحاب وآفاق حقائقه لا يملك الإنسان معها إلا أن يقول سبحان الحكيم العليم سبحان من وهب هذا الإنسان هذه الذاكرة والفكر الناضج النير، والذكاء المتوقد والاستقامة على الحق، وكم من إنسان منصف يخالفه في رأي من الآراء وقرأ

---

(١) الشهادة الزكية/ ٣٦.

(٢) رجال الفكر والدعوة/ ١١٢.

كتبه متجرداً عن الأغراض والهوى فأعلن موافقته للشيخ وأيده على مذهبه ودعا له بالمغفرة.

فإن قرأت له بالتفسير وجدت له البيان الواضح المستند إلى الدليل من القرآن نفسه أو السنة أو تفسير الصحابة أو كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة غير متكلف فيه ولا خارج به عن المقصود الأسمى للقرآن، حيث نزل بلسان عربي مبين، ولقد بين خطأ كثير من أقوال المفسرين ونصر ما وافق القرآن والحديث.

ولقد اقتصر في تفسيره على بعض السور والآيات ولم يكتب جميع التفسير علماً أنه فسره كله في درسه في المسجد حيث إنه يرى أن القرآن واضح لا يحتاج إلى ذلك، وإنما فسر ما فسر من الآيات والسور للتذكرة ولأنه أشكل تفسيرها على جماعة من العلماء فلربما طالع على تفسيرها عدة كتب ولا يتبين له المعنى الصحيح.

وإليك ما قاله تلميذ الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي: قال: الشيخ أبو عبد الله بن رشيق وكان من أصحاب شيخنا ـ يريد ابن تيمية ـ وأكثرهم كتابة لكلامه وحرصاً على جمعه: كتب الشيخ رحمه الله نقول السلف مجردة عن الاستدلال على جميع القرآن. وكتب في أوله قطعة كبيرة بالاستدلال، ورأيت له سوراً وآيات يفسرها ويقول في بعضها كتبته للتذكرة ونحو ذلك، ثم لما حبس في آخر عمره كتب له أن يكتب جميع القرآن تفسيراً مرتباً على السور فكتب يقول:

إن القرآن فيه ما هو بين بنفسه وفيه ما قد بينه المفسرون في غير كتاب. ولكن بعض الآيات أشكل تفسيرها على جماعة من العلماء فربما يطالع الإنسان عليها عدة كتب ولا يتبين له تفسيرها، وربما كتب المصنف الواحد في آية تفسيراً ويفسر غيرها بنظيره فقصدت تفسير تلك الآيات بالدليل لأنه أهم من غيره، وإذا تبين معنى آية تبين معاني نظائرها[١].

وإن قرأت له في الحديث وجدته الجبل الأشم والإمام العلم والحافظ الفطن والناقد البصير فإليه الورد ومنه الصدر في معرفة صحيحها من موضوعها، وقويها من ضعيفها، وأسانيدها عاليها ونازلها، حتى قال فيه معاصره ابن الوردي: إن كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث[٢].

وقال فيه الحافظ الذهبي: له خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث، وبالعالي والنازل، وبالصحيح والسقيم، مع حفظ لمتونه الذي انفرد به، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته ولا يقاربه، وهو عجيب في استحضاره واستخراج الحجج منه، وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة والمسند، بحيث يصدق عليه أن يقال كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث ولكن الإحاطة لله[٣].

وإن قرأت له في الفلسفة والمنطق وجدته الإمام الأكبر،

---

(١) العقود الدرية/ ٢٨.

(٢) تاريخ ابن الوردي ٢/ ٤٠٩.

(٣) الكواكب الدرية/ ١٤٥.

فلقد تصدى للفلاسفة وبين زيفهم ومناقضتهم للعقل السليم والنقل الصحيح وبين أن المنطق السليم ما تمشى مع العقل السليم والعقل الصريح ما وافق النقل الصحيح[١].

بيَّن كل ذلك بأقوى عبارة وأدقها وأيسر طريق وأسهله.

وإن قرأت له في علم الكلام: وجدته الإمام والليث الهمام الذي لا يبارى في الميدان، فلقد تصدى لكثير من المتكلمين وعاب عليهم إعراضهم عن الكتاب والسنة، وتقديمهم العقل عليهما، وبين أن العقل ليس مقياساً لإثبات شيء من صفات الله تعالى أو من العقائد أو نفي شيء عنه إذ أن العقول متفاوتة. فما يراه عقل هذا يمنعه عقل ذاك. كما هو الواقع الملموس في مذاهب الفرق في مسائل الصفات والاعتقاد، والعقل الصحيح السليم لا يعارض النقل الصريح.

ولكن من الناس من يعرف نفسه حق المعرفة فيرى أن الحكم في هذه المسألة غير صحيح فيوافق الآخر الذي يرى عقله فيها صحيحاً؟ وإلا لما احتاج الناس إلى رسل ـ إذاً لا بد من الرجوع إلى الكتاب والسنة وتقديمها على العقل. وترك اللف والدوران والتعسف في تأويلهما.

على هذا الأصل مشى ابن تيمية في علم الكلام متمشياً مع النصوص.

وإن قرأت لابن تيمية في الفقه: وجدته البحر الزخار،

---

(١) له كتاب «درء تعارض العقل والنقل» بحقيق د/ محمد رشاد سالم.

والفلك الدوار الذي يدور مع النصوص حيث دارت غير متقيد بقول فلان أو فلان، بل متقيد بالحق الذي جاءت به النصوص. ولذا نجد آراءه وأقواله متمشية مع يسر الشريعة وسماحتها التي لا يسع الناس غيرها، وباستطاعة القارىء الكريم أن يراجع مؤلفاته ليجد ما ينشرح له صدره وتطمئن إليه نفسه. وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث مستقل.

وإن قرأت لابن تيمية في أصول الفقه: وجدت ما يبهرك ويأخذ بلبك من التأصيلات والتقعيدات الثابتة والتنسيقات الدقيقة الصائبة، مما يجعلك تقول إنه بحق أستاذ كبير وعالم قدير.

وإن قرأت له في علم الفلك: وجدته في الذروة، فقد بين عظم قدر هذه الأفلاك وصفاتها، ومقادير حركاتها، والسمٰوات ومعناها، وممّ خلقت، والشمس وعظمها وفائدتها وسرها في المنازل وفلكها وكيفية حركتها وكسوفها، والقمر وخلقه ومكانه وتأثيره في الأرض لا سيما في حال الكسوف والليل والنهار، والنجوم ومنافعها ودوران الكواكب حول القطب، والهواء وإحاطته بالماء والأرض والبرق والرعد والمطر من أين يكون، والأرض وشكلها والجبال وفائدتها.. إلى غير ذلك. ومن أحب أن يطلع على ذلك فليرجع إلى كتبه.

وإن قرأت له في علم الأجيال (أثنولوجيا) وجدت العجب العجاب، فقد بين أن الله جلت قدرته خلق الناس على أربعة أصناف، كما بين أصل الإنسان وخلقه بالتفصيل وتطوراته في رحم أمه، وبين من أين يكون المني كما بين استحالة الطعام

في بطن الإنسان... كل ذلك بتدقيق وتحقيق واضح وأسلوب سهل سلس.

واقرأ له إن شئت في علم الحيوان والنبات والمعادن والكيمياء والطب والرياضة البدنية والرياضيات العقلية فهو أستاذ كبير في علم الحساب والجبر والمقابلة وعلم الهندسة وعلم النفس فلا غرو بعد ذلك كله أن يلقبه علماء عصره بشيخ الإسلام فهو أهل لذلك ونعم الأهل والله[1].

أسماء الكتب التي اشتملت على ترجمة ابن تيمية:

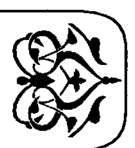
- تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦ ـ ١٤٩٧
- النجوم الزاهرة ٩/ ٢٧١
- مرآة الجنان ٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨
- الأعلام للزركلي ١/ ١٤٤
- فهرس الفهارس ١/ ١٩٩
- المنهل الصافي ١/ ٣٣٦
- طبقات المفسرين / ٤٦ ـ ٥٠
- معجم المؤلفين ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢
- شيخ الإسلام ابن تيمية إمام السيف والقلم ـ سعد صادق محمد
- خمسة من أعلام الفكر الإسلامي ـ مصطفى عبد الرزاق

(١) أصول الفقه وابن تيمية/ ٢٠٠ ـ وما بعدها.

- معاً على طريق الدعوة - محمد عبد الحليم حامد
- ابن تيمية بطل الإصلاح الديني - محمد مهدي الإستانبولي
- من مشاهير المجددين في الإسلام - صالح فوزان
- الإمام ابن تيمية - عبد السلام هاشم حافظ

وغيرها مما ورد ذكره في الحواشي الماضية أثناء الترجمة.





تلاميذه وناشروا أفكاره



تتلمذ عليه كثير من طلاب العلم والمعرفة بحيث لا يمكن حصرهم، خاصة وقد انتقل من مكان إلى مكان ومن بلد إلى آخر. إذ تحقق الرحلة عند العلماء كثرة المشايخ والطلاب كواحدة من فوائدها.

والتلامذة يتفاوتون في التحصيل والقدرة، وتقصر ببعضهم الطريق فلا يكاد يبلغ، بينما يبرز آخرون فيكررون مشايخهم في شخصياتهم، بل لعلَّ بعض التلاميذ يذيب شخصيته في حياة شيخه وأستاذه، بحيث يُلغي استقلاليته حتى لا تكاد توجد له شخصية لوحده، وهكذا كان النجباء من تلاميذ ابن تيمية.

أقف بك على آثارهم في سرد لسيرتهم الذاتية مختصراً، وفي بيان لدرجاتهم وثناء العلماء عليهم موضحاً، فكانوا رواد الطريق، وناشري العلم، ومحبي منهج ابن تيمية، بل هم نسخ مكررة منه تجمعهم الفكرة، وتهدي طريقهم القدوة في شيخهم، وتقوي عزائمهم لتحقيق الأهداف التي سعى أستاذهم إلى تحقيقها.

أقف بك على منارات الطريق الذي ينتظم فيه السالكون في

فهم واضح وحس متوقد، وعزيمة صادقة، ونية خالصة، فإذا بالطريق قد ملئت بعلامات الهداية، ودلائل البشارة، يحدو الجميع حب الله ورسوله ﷺ وجهاد في سبيله والتزام بأمره، وأقصر الحديث على اثنين من تلامذته لما لهما من مكانة ولجهدهما من الأثر فيمن جاء بعدهما:

أولهم هو: الإمام الحافظ ابن قيم الجوزية[(١)]

اسمه ونسبه:

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب، لقبه شمس الدين ويكنى أبا عبد الله. كان والده قيم المدرسة الجوزية، فقيل له ابن قيم الجوزية نسبة إلى منصب والده وعمله، وقد تختصر النسبة فيقال: ابن القيم.

ولادته: ولد سنة (٦٩١هـ) بدمشق.

مشايخه: تلقى العلم على يد مجموعة من العلماء، أشهرهم ابن تيمية، بل قيل «لو لم يكن لابن تيمية من المآثر والفضل إلا تلميذه ابن القيم لكفاه ذلك».

ومنهم: الشهاب النابلسي، وتقي الدين سليمان، وعيسى بن مطعم وأبو بكر بن عبد الدائم، وفاطمة بنت جوهر، وغيرهم كثير.

---

(١) ينظر في ترجمته: البداية ١٤/ ٤٠٢، والدرر الكامنة ٤/ ٢١ ـ ٢٣، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٨، والمجددون في الإسلام/ ٣٠٢ ـ ٣٠٦.

تلامذته: روى عنه خلق كثير لا يحصون، وكان العلماء المعاصرون له يبجلونه ويرون التلمذة عليه شرفاً كبيراً، ومنهم ابن عبد الهادي، وابن رجب، وغيرهم.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

إليك شذرات في بحر لجي من الثناء العاطر، والقول المحكم الذي ليس له آخر فيما دبجت الأقلام من القول، وما نطقت به الألسن من الثناء على التلميذ وشيخه فلقد فاق الثناء حتى وصل إلى التمام. فإليك ريح عطره، وزكي لفظه، لترى مكانة الإمام ودرجته.

قال عنه ابن رجب[١]: «لم أجد عالماً أكبر منه في معاني الكتاب والسنة والحقائق الإيمانية، إنه لم يكن معصوماً عن الخطأ إلا أنني لَمْ أر أحداً يحمل هذه الصفات كمثله».

وقال عنه الذهبي[٢]: «كانت له عناية فائقة بمتون الحديث ورجاله، إنه كان يشتغل بدراسة الفقه ويكتب مسائله في غاية من التفصيل، كما كانت له براعة في تدريس النحو وأصول الفقه وأصول الحديث».

وقال عنه ابن كثير[٣]: «لازم ابن القيم ابن تيمية إلى أن مات، فأخذ عنه علماً جماً».

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٧ ـ ٤٥٢.
(٢) انظر ترجمته في مقدمة كتابه زاد المعاد ١/ ٢٣.
(٣) البداية والنهاية ١٤/ ٢٣٤.

وقال عنه القاضي برهان الدين الزرعي[١]: «لا يوجد الآن رجل أوسع علماً منه تحت هذه السماء».

وقال عنه ابن كثير[٢]: «سمع الحديث واشتغل بالعلم، وبرع في علوم متعددة، ولا سيما علم التفسير والحديث والأصلين».

مؤلفاته:

صاحب التصانيف المتعددة، تميزت كتبه برقة أسلوبه، وسلاسة عباراته وتأثيرها، محقق يطلب الدليل فيرضاه، يكتب بقلمه وقلبه فإذا به ذا حرقة في بيانه ورده، وتوقد في فهمه وإدراكه.

قائمة كتبه تصل إلى الثلاثين تزيد قليلاً أو تنقص، فالعبرة ليست في الأعداد ولكنها في الإعداد، وقد كان بحراً لا ساحل له[٣]، ومنها:

١ ـ تهذيب سنن أبي داود.

٢ ـ مدارج السالكين.

٣ ـ زاد المعاد.

٤ ـ أعلام الموقعين.

٥ ـ مفتاح دار السعادتين.

٦ ـ إغاثة اللهفان.

---

(١) زاد المعاد ـ ترجمة ابن القيم ـ ١/ ٢٣.
(٢) البداية ١٤/ ٢٣٤.
(٣) شذرات الذهب ٦/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.

أخلاقه وسلوكياته:

لقد لقي ما لاقاه شيخه ابن تيمية من أذى الحساد وظلم السلطان، فدخل السجن معه، وفرقوا بينه وبينه، ولم يخرج منه إلا بعد وفاة شيخه، ومع هذا كان كما يقول ابن كثير عنه: «كان كثير التودد، لا يحسد أحداً ولا يؤذيه ولا يستعيبه ولا يحقد على أحد»[١].

وفاته:

توفي في (٢٣/ رجب سنة/ ٧٥١هـ) يوم الأربعاء ليلاً، وصُليَ عليه في اليوم التالي بعد صلاة الظهر في المسجد الجامع، ودفن في مقبرة الباب الصغير. رحمه الله تعالى[٢].

الإمام ابن كثير[٣]

اسمه: هو إسماعيل بن عمر. عماد الدين، يكنى بأبي الفدا، ويعرف بابن كثير.

ولادته: ولد ابن كثير في عام (٧٠١هـ) بقرية ـ مجدل ـ في نواحي بصرى الشام. انتقل إلى دمشق مع والده عام (٧٠٦هـ).

شيوخه: أجل شيوخه ابن تيمية، وبه تأثر، وتلقى العلم أيضاً

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٤/ ٢٣٤.

(٢) انظر: شيخ الإسلام ـ القطان/ ٩٠.

(٣) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣١ ـ ٢٣٢، والنجوم الزاهرة ١١/ ١٢٣ ـ ١٢٤، وطبقات الشافعية ٣/ ١١٥، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٥٠٨.

من الحافظ المزي وبرهان الدين الفزاري، والقاسم بن عساكر، وغيرهم.

مكانته العلية وثناء العلماء عليه:

لقد اشتغل ابن كثير بالفتاوى والتدريس والمناظرة، وبرع في العلوم من فقه وتفسير ونحو، وتوسع في علم الحديث فأبدع في علم الرجال والعلل واشتهر بدقة النظر وسعة الاطلاع.

قال عنه الذهبي[١]:

«هو فقيه متقن، محدث محقق، مفسر نقاد، له تصانيف مفيدة».

وقال عنه ابن حجر العسقلاني[٢]:

«كان كثير الاستحضار، سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته».

وقال أيضاً: «أخذ عن ابن تيمية ففتن بحبه وامتحن بسببه».

وقال عنه ابن حبيب: «انتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير».

قال ابن حجر رحمه الله[٣]: «وقع بين ابن كثير وإبراهيم بن محمد ـ ابن القيم منازعة في تدريس الناس، فقال ابن كثير:

---

(١) الدرر الكامنة ١/ ٤٠٠.

(٢) الدرر الكامنة ١/ ٤٠٠.

(٣) الدرر الكامنة ١/ ٣٧٤.

أنت تكرهني لأنني أشعري، فقال له: لو كان رأسك إلى قدمك شعراً ما صدقك الناس في قولك إنك أشعري وشيخك ابن تيمية».

مؤلفاته:

لقد ألف ابن كثير مجموعة من الكتب القيمة النافعة، بأسلوب تحققي منهجي يعتمد على الكتاب والسنة وما صح من الآثار والمرويات، فحاز السبق بين المؤلفين.

من كتبه: تفسير القرآن العظيم، والبداية والنهاية، والباعث الحثيث من علوم الحديث. وغيرها كثير.

ويكفيه رحمه الله كتابه: «في تفسير القرآن العظيم».

قال عنه السيوطي: «له التفسير الذي لم يؤلف مثله».

وفاته:

توفي في شعبان عام (٧٧٤هـ) ودفن بمقبرة الصوفية بدمشق.



منهجية ابن تيمية
في
الحديث النبوي





قدراته في الحديث وعلومه[١]



تعدد الثناء عليه في قدرته الحديثية، وسعة اطلاعه على مرويات الأحاديث وفحصها.

ويكفيك فيه قول الذهبي رحمه الله: «كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث».

أو قول المزي رحمه الله: «وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ولا أتبع لهما منه».

والدراسات الحديثة تفخر بآرائه، وتتضح كثير من المسائل بنظراته، يقول الأستاذ الندوي رحمه الله عنه[٢]:

«وإن لم يكن له كتاب مستقل في فن الحديث وشرحه، وكان هذا الفن بلغ ذروة الاتساع والكمال في القرنين السابع والثامن، حيث لم تعد هناك حاجة إلى تأليف أو شرح

---

(١) مقدمة مختصر ابن كثير.

(٢) قال ابن تيمية: «ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته، بل نعني بهم كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه، ظاهراً أو باطناً، واتباعه باطناً أو ظاهراً، وكذلك أهل القرآن»، الفتاوى ٢٥/ ٢٣٣.

للحديث، إلا أن مؤلفاته تحتوي مواد غزيرة لأصول الحديث، وأسماء الرجال، والجرح والتعديل، ونقد الحديث، وفقه الحديث، حتى إذا جمعت في كتاب مستقل تكونت ذخيرة قيمة، وكانت تأليفاً ضخماً، وبالأخص فإن آراءه فيما يتصل بالأحاديث الموضوعة تبلغ من الصراحة والتحقيق إلى حد يصعب العثور عليه في مكان آخر، والمواد التي تطلع عليها حول هذا الموضوع في كتابه «منهاج السنة» وما بحثه هو عن عشرات من الأحاديث المشهورة والمتداولة، وكل ذلك ذخيرة قيمة نادرة».

وقد جمع الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم مجلداً في فتاوي «ابن تيمية» المشهورة عن علم الحديث، وذكر فيها أربعين حديثاً رواها «ابن تيمية» بسنده إلى رسول الله ﷺ.

وبين يديك مجموعة من المباحث المتعلقة بهذا الجانب عند ابن تيمية رحمه الله.



المبحث الأول:

طريقة المحدثين في التثبت من الرواية

اعتمد المحدثون طريقة في التثبت في الرواية والمروي، واعتمدوا فيها على المعرفة التامة بعلم تاريخ الرواة وأعملوا في ذلك قواعد علم الجرح والتعديل، وصنوف أخرى من علوم الحديث، مما اصطلحوا على جعله قواعد ضبط للرواية حتى تصل إليهم صحيحة.

كما اعتمدوا لتوثيق أقوالهم وتثبيت اجتهاداتهم، النص من القرآن والسنة، فاعتمدوا على ذلك، وهو ما يمكن أن يطلق عليه مدرسة الأثر.

وقد كان ابن تيمية رحمه الله في طريقته واجتهاده، سالكاً مسلك المحدثين سائراً في منهجيتهم تلك.

ومن ذلك مما ورد عنه في هذا الباب ما يأتي:

التوثيق بالاعتماد على الكتاب والسنة:

قال ابن الوردي رحمه الله:

«وكان للشيخ خبرة تامة بالرجال رواة الأحاديث، وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم، ومعرفة فنون الحديث، وبالعالي والنازل

والصحيح والسقيم، مع حفظه أحواله الذي انفرد به، وهو عجيب في استحضاره واستخراج الحجج منه»[١].

وقال الذهبي عنه:

«يصدق عليه أن يقال: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث»[٢].

وقال الحافظ المزي:

«ما رأيت مثله ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ولا أتبع لهما منه»[٣].

وقال الذهبي أيضاً:

«سمع الحديث وأكثر بنفسه من طلبه، وكتب وخرج ونظر في الرجال والطبقات، وحصل ما لم يحصله غيره.

وبرع في تفسير القرآن وغاص في دقيق معانيه، واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها. وبرع في الحديث وحفظه، فقل من يحفظ ما يحفظه من الحديث معزواً إلى أصوله وأصحابه.

وفاق في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب وفتاوى الصحابة

---

(١) رجال الفكر والدعوة ٢/ ٢٣٨.

(٢) رجال الفكر والدعوة ٢/ ١٣٨، وتاريخ ابن الوردي ١/ ٤٦.

(٣) العقود الدرية/ ٤١. وقد يحمل هذا على من سبقه أو عاصره وإلا فإن السنة لم يحط بها أحد ـ والله أعلم ـ.

والتابعين، بحيث إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل يقول بما دليله عنده»[١].

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس رحمه الله:

«كاد يستوعب السنن والآثار حفظاً، إذا تكلم في التفسير فهو حامل رأيته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر بالحديث فهو صاحب علمه وروايته، أو حاضر بالنحل والملل لم تر أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته.

برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه»[٢].

وقال الحافظ سراج الدين البزار رحمه الله:

«لا والله ما رأيت أحداً أشد تعظيماً لرسول الله ﷺ ولا أحرص على اتباعه، ونصر ما جاء به منه»[٣].

وقال أبو محمد القاسم بن محمد البرازني رحمه الله:

«.. وخلق كثير سمع عنهم الحديث، وقرأ بنفسه الكثير، وطلب الحديث، وكتب الطباق والإثبات، ولازم السماع بنفسه مدة سنين، وقل أن يسمع شيئاً إلا حفظه».

«.. وأما الحديث، فكان حامل رايته، حافظاً له، مميزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً برجاله متضلعاً من ذلك»[٤].

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٩١، والكواكب الدرية/ ١٤٥.

(٢) شذرات الذهب ٦/ ٨١، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٩.

(٣) الشهادة الزكية/ ٢٦ ـ ٢٧.

(٤) الكواكب الدرية/ ٢٦٦.

وقال عماد الدين الواسطي رحمه الله عنه:

«وما رأينا في عصرنا هذا من تستجلي فيه النبوة المحمدية وسننها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل. يشهد القلب الصحيح أن هذا هو الاتباع حقيقة»[١].

وقال الذهبي:

[٢]«ما رأيت أشد استحضاراً لمتون الأحاديث منه، وعزوها إلى الصحيح أو المسند أو السنن، كأن ذلك نصب عينيه، وعلى طرف لسانه، بعبارة حلوة وإفحام للمخاطب»[٣].

قال ابن تيمية رحمه الله:

«فلا بد أن نؤمن بالكتاب كله، ونتبع ما أنزل إلينا من ربنا جميعه ولا نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض، ولا تلن قلوبنا لاتباع بعض السنة ونتفرق عن قبول بعضها بحسب العادات والأهواء، فإن ذلك خروج عن الصراط المستقيم إلى صراط المغضوب عليهم ولا الضالين»[٤].

وقال رحمه الله: «فمن بنى الكلام في علم الأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع

---

(١) الشهادة الزكية/ ٤٩.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٩٣، شذرات الذهب ٦/ ٨٥، جلاء العينين/ ٦.

(٣) الدرر الكامنة ١/ ١٦٠، الوافي بالوفيات ٧/ ١٧.

(٤) رفع الملام عن الأئمة الأعلام/ ٥٩.

المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأصول القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدي الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه، فقد أصاب طريق النبوة، وهذه طريق أئمة الهدى»[١].

وكلما كان الزمن قريباً من العهد النبوي كان الاستدلال قوياً، يقول رحمه الله: «فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب كان أعلم بالمعقول والمنقول»[٢].

وقال: «ولكن ينبغي أن يُعرف أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته»[٣].

صحة السند والتثبت في النقل

قال ابن تيمية رحمه الله:

«فإن الإستدلال بكلام الشارع يتوقف على أن يُعرف ثبوت اللفظ عنه، وعلى أن يُعرف مراده باللفظ»[٤].

وقال رحمه الله: السنة أنواع ثلاثة:

الأول: وهو السنة المتواترة التي تفسر القرآن الكريم، ولا

(١) الفتاوى ١٠/ ٣٦٣.

(٢) الفتاوى ٣/ ٢٢٨.

(٣) الفتاوى ١/ ٤٥٧.

(٤) الفتاوى ١/ ٤٩٣.

تخلف ظاهره، مثل عدد ركعات الصلاة، ومقدار نصاب الزكاة.. وغيره.

الثاني: هو ما يفسر القرآن الكريم، لكنه أتى بحكم جديد، مثل السنة التي جاءت في تقدير نصاب السرقة، ورجم الزاني، وهذا النوع لا يخالف ظاهر القرآن مطلقاً.

الثالث: هو أحاديث وأخبار الآحاد التي وصلت إلينا بطريق الثقات، وهذ يجب تقديم العمل به على المصادر الأخرى التي تجيء بعده[١].

ويقول ابن تيمية:

«.. وإن تمسك المبطل بحجج سمعية، فإما أن تكون كذباً على الرسول ﷺ، أو تكون غير دالة على ما احتج به أهل الباطل. فالمنع ـ أي المنع من صحة الاستدلال ـ إما في الإسناد ـ أي سند الحديث كما قدمنا ـ وإما في المتن»[٢].

والنتيجة التي نطلبها من هذا المنهج تتلخص فيما يأتي:

«المصدر الأول للمعرفة عند ابن تيمية كما يلي:

١ ـ إن ما جاءت به الرسل من الله، وثبت بالنقل الصحيح هو المصدر الأساسي للمعرفة الصحيحة، وهو صحيح عند كل من يؤمن بالله وكتبه ورسله. وصحته ثابتة مطلقة.

---

(١) ابن تيمية ـ د/ محمد يوسف موسى/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى ١/ ٥١.

أما أقوال الناس وإلهاماتهم واستدلالهم فكلها قابلة للصحة والخطأ، ولذلك ينبغي أن تربى الأجيال على ربط المعرفة الصحيحة بهذا المصدر، وهو محصور منذ زمن النبي ﷺ بالقرآن والسنة.

٢ ـ أن هذا المصدر شمل كل ما تحتاج الأمة إلى معرفته في دينها وتعاملها من المباحات والمحرمات والواجبات والمستحبات و...

٣ ـ يشمل هذا المصدر نماذج الأصول الفكرية من قياس وبرهان واستدلال كما يشمل كل الفروع، فينبغي أن نستقي منه منهجاً في الاستدلال، والتفكير الصحيح، وأن نربي عقول أجيالنا على الأسلوب القرآني في البرهان، وأن نستنبط تشريعنا التربوي من القرآن والسنة.

٤ ـ يجب أن نربي أجيالنا على اتباع الرسول ﷺ والاقتداء بسنته، فهو المربي وهو القدوة، وسنته تضمنت تعليم الحق بالأسلوب الحق، دون الباطل، فأساليبنا التربوية تبعاً لأساليب الرسول الأعظم ﷺ.

٥ ـ لا تتم الاستفادة من هذا المصدر ولا تحصل المعرفة الحق إلا بتوفير الأمور الآتية:

أ ـ البحث أولاً عن تفسير القرآن والحديث من جهة النبي ﷺ وصحبه والتابعين فإن وجد فلا حاجة إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم ولا يجوز معارضته بقياس أو رأي أو معقول.

ب ـ التأكد من صحة السند أي صحة النقل عن النبي ﷺ، لذلك يجب تربية الأجيال الإسلامية على التحرز من الأخذ بالأحاديث الموضوعة والضعيفة، وحثهم على الأمانة العلمية والتأكد عند نسبة الحقائق إلى قائلها وخاصة إلى النبي ﷺ.

ج ـ تربية الناشئين على الأخذ بصريح النصوص دون اللجوء إلى الغموض والألغاز والتفاسير الشاذة في فهم هذه النصوص إلا إذا ثبت بالدليل والاستعمال اللغوي أن ظاهر النص غير مراد فيلجأ حينئذ إلى الفهم المجازي ضمن شروط وحدود.

د ـ تربية عقول الناشئين على القياس الصحيح وفق كليات الشريعة ومقاييسها ومفاهيمها وعلى اكتشاف العلاقة بين الفروع والأصول وعلى استخدام القياس لتحيق أوامر الله في سلوكنا وعلاقاتنا الاجتماعية كلها.

هـ ـ كل حكم ورد صريحاً في النصوص الثابتة عن رسول الله ﷺ أو الواضحة في القرآن لا يمكن أن يخالف قياساً صحيحاً ولا استدلالاً عقلياً سليماً ولا فطرة سليمة وتقوى من الله، وكل ما خالف النص الصحيح من هذه الأمور فهو خاطىء أو فاسد ربما خفي فساده على بعض الناس.

و ـ ينبغي تربية أذواق الناشئين وعقولهم على أن القرآن والسنة وإجماع السلف هي المصادر القدوة والمقياس الصحيح لكل معرفة وعلى كيفية الرجوع إلى هذه المصادر وفق مناهج البحث الإسلامية. فالتربية الإسلامية تحتاج إلى التأكد من صحة

النصوص التربوية في القرآن والسنة، ولهذا لا بد من الإلمام بمصطلح الحديث ثم القدرة على فهم النص، ولا بد من الإلمام بعلم أصول الفقه واللغة وفيه أصول القياس والاستنباط... ثم القدرة على استنباط علل النصوص والأحكام الأصلية وإيجاد الصلة بينهما وبين الفروع والتطبيقات والمواقف العملية في حياتنا[١].

يقول ابن تيمية رحمه الله:

«يُعطى كل حديث حقه ـ يقصد عند تعارض الأدلة ـ فليس بينهما تعارض ولا تنافٍ، وإنما نظن التعارض والتنافي من حملها ما لا تدل عليه، ولم يُعطها حقها بسوء نظره وتأويله، والله سبحانه وتعالى أعلم»[٢].



(١) أعلام التربية في تاريخ الإسلام/ ٦١ ـ ٦٢.

(٢) الفتاوى ٢/ ٤٣٠ ـ ٤٤٠.



المبحث الثاني:

طريقة المحدثين في الفهم والإدراك

إذا ضبط المحدثون النقل، واعتمدوا القرآن والسنة، فإنهم قد وضعوا قواعد وطرائق في الفهم لذلك النص... إنه لا يكفي أن يرد النص مجرداً، بل لا بد من قوالب للفهم والإدراك والاستنباط أوجدها العلماء رحمهم الله.

وقد كان ابن تيمية رحمه الله ملتزماً بتلك الطريقة، مقرراً لها.. معتذراً لما يظن أنه خروج عنها في بعض أقوال الأئمة.. وإليك ذلك موضحاً:

قال: فصل: ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة وغيرهم.

ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حده بالشرع، كالصلاة والزكاة، ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ المعروف في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ﴾[1].

فأما ما يعرف حده بالشرع، فتفسيره من جهة النبي ﷺ ولا

(١) سورة النساء، الآية: ٤٩.

يجوز معارضته بقياس أو رأي أو معقول، كما اتفق على ذلك الصحابة والتابعون. فقد كان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة.

فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا بذمته ولا معقوله ولا قياسه.....

فكان القرآن هو الإمام يقتدي به، فإما أن يفسر القرآن بالقرآن والسنة، وإما بالسنة، فإذا توافر لم يقدم عليهما شيء[١].

ويقرر بعد ذلك:

«أنه لا سبيل إلى معرفة العقيدة والأحكام وكل ما يتصل بها جملة وتفصيلاً واعتقاداً واستدلالاً من القرآن والسنة المبينة له، والسير في مسارهما، وما يقرر القرآن وما تشرعه السنة مقبول لا يصح رده. وإنكاره خروج على الدين، وليس للعقل سلطان في تأويل القرآن وتفسيره وتخريجه إلا بالقدر الذي تؤدي إليه العبارات وما تضافرت عليه الأخبار، وإذا كان للعقل سلطان بعد ذلك فهو التصديق والإذعان وبيان تقريب المنقول من المعقول، وعدم المنافرة بينهما، فالعقل يكون شاهداً ولا يكون حاكماً، ويكون مقرراً مؤيداً ولا يكون ناقضاً ولا رافضاً، ويكون موضحاً لما اشتمل عليه القرآن من الأدلة[٢].

(١) مجموعة الرسائل الكبرى ١/ ١٩ ـ ٢٠.

(٢) نوابغ الإسلام/ ٢١٠.

ويقول:

«إن الدليلين السمعي والعقلي القطعيين لا يتعارضان أصلاً، وإذا تعارضا كان أحدهما قطعياً والآخر ظنياً، والقطعي منهما مقدم»(١).

ويقول: «إن الفساد لم يأت من قبل النصوص، فهي حق في معناها ولا تحتاج إلى تأويل، وإنما جاء من حملها على معانٍ فاسدة ليست معانيها المرادة بها»(٢).

ويقول: «وانظر في عموم كلام الله تعالى ورسوله ﷺ لفظاً ومعنىً حتى تُعطيه حقه، وأحسن ما أستدل به على معناه آثار الصحابة رضوان الله عليهم الذين كانوا أعلم بمقاصده، فإن ضبط ذلك يُوجب توافق أصول الشريعة وجريها على الأصول الثابتة»(٣).

ويقول: «وبالجملة فما عرفت حديثاً صحيحاً إلا ويمكن أن يخرَّج على الأصول الثابتة، وقد تدبرت ما أمكنني من أدلة الشرع، فما رأيت قياساً يُخالف حديثاً صحيحاً، كما أن المعقول الصريح لا يخالف المنقول الصحيح»(٤).

وكلامه في تأييد هذه المنهجية أكثر مما يحصى، بل لا تكاد تجد مسألة تعرَّض لها إلا ووجدته ذاكراً مطبقاً لهذه المنهجية، وهي طريقة تميز بها فكره وعلمه وعمله.

---

(١) بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ١/ ١٠.
(٢) نوابغ الإسلام/ ٢٠١.
(٣) الفتاوى ٢٩/ ٨٦ ـ ٨٧.
(٤) الرسائل الكبرى/ ٢٨١.

نظرته إلى أسباب الخلاف بين الفقهاء

أما نظرته الحديثية إلى أسباب الخلاف بين الفقهاء فهي بين يديك مختصرة مرتبة:

تتعدد الأقوال في المسألة الواحدة حيث يتنازعها النظر الاجتهادي حتى تكثر أوجه الاستدلال والاستنباط، بل ظهر في ذلك ما سمي بمدرسة الأثر ومدرسة الرأي.

وقد أدَّى ذلك الاجتهاد إلى تعدد في الأقوال على مستوى المسألة الواحدة وقد تكون فيها آراء مصيبة، وآراء مرجوحة.

لذا نظر ابن تيمية إلى كل ذلك وفتش عن الأسباب التي أدت إلى ذلك التعدد والاختلاف بروح البحث الناقد المدرك لطبيعة الرأي والرأي الآخر وأسباب ذلك.

قال رحمه الله(١):

«واجتهاد العلماء في الأحكام كاجتهاد المستدلين على جهة الكعبة، فإذا صلى أربعة أنفس كل واحد منهم بطائفة إلى أربع جهات لاعتقادهم أن القبلة هناك فإن صلاة الأربعة صحيحة، والذي صلى إلى جهة الكعبة واحد وهو المصيب الذي له أجران.

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا حكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرانِ، وَإِذَا**

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٢٤.

حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»(١).

ثم ذكر أسباب الخلاف التي أدت إليه بإفاضة.

قال: وبعد: فيجب على المسلمين بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن خصوصاً العلماء الذين هم ورثة الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يُهتدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها إلا المسلمين فإن علماءهم خيارهم فإنهم خلفاء الرسول ﷺ في أمته، والمحيون لما مات من سنته، بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا.

وليعلم أنه ليس من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولا عاماً من يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جليل.

فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه.

وجميع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

---

(١) أخرجه البخاري ٦/ ٢٦٧٦ (ح/ ٦٩١٩)، ومسلم ٣/ ١٣٤٢ (ح/ ١٧١٦).

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

وهذه الأصناف الثلاثة تتفرع إلى أسباب متعددة:

السبب الأول: أن لا يكون الحديث قد بلغه

ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن يكون عالماً بموجبه.

وإذا لم يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية أو حديث آخر أو بموجب قياس أو موجب استصحاب.

فقد يوافق ذلك الحديث تارة ويخالفه تارة أخرى.

وهذا السبب هو الغالب على ما يوجد من أقوال السلف مخالفاً لبعض الأحاديث، فإن الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأمة.

وقد كان النبي ﷺ يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً، ويبلِّغه أولئك أو بعضهم لمن يبلِّغونه فينتهي علم ذلك إلى من يشاء الله من العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ثم في مجلس آخر قد يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئا ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس، ويبلغونه لمن أمكنهم.

فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء وعند هؤلاء

ما ليس عند هؤلاء، وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته.

وأما إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله ﷺ فهذا لا يمكن إدعاؤه.

واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمور رسول الله ﷺ وسنته وأحواله خصوصاً الصديق رضي الله عنه الذي لم يكن يفارقه حضراً ولا سفراً، بل كان يكون معه في غالب الأوقات حتى إنه يسمر عنده بالليل في أمور المسلمين.

وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقول: دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر.

ثم مع ذلك لما سئل أبو بكر رضي الله عنه عن ميراث الجدة قال: مالك في كتاب الله من شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ من شيء، ولكن أسأل الناس! فسألهم فقام المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة فشهدا أن النبي ﷺ أعطاها السدس.

وقد بلَّغَ هذه السنة عمران بن حصين رضي الله عنه أيضاً[١].

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٢/ ٥١٣ (ح/ ٩٥٣)، وأبو داود ٣/ ٣١٧ (ج ٤/ ٢٨٩)، والترمذي ٤/ ٤١٤ (ح/ ٢١٠١)، وابن ماجه ٢/ ٩٠٩ (ح/ ٢٧٢٤) وقال الشيخ الألباني: ضعيف. أنظر ضعيف سنن أبي داود/ ٢٢٦.

وليس هؤلاء الثلاثة مثل أبي بكرٍ وغيره من الخلفاء، ثم قد اختصوا بعلم هذه السنة التي قد اتفقت الأمة على العمل بها[١].

وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتى أخبره بها أبو موسى واستشهد بالأنصار فشهد له أبو سعيد الخدري بسماعه لها، وعمر أعلم ممن حدثه بهذه السنة[٢].

ولم يكن عمر أيضاً يعلم أن المرأة ترث من دية زوجها بل يرى أن الدية للعاقلة حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان ـ وهو أمير لرسول الله ﷺ على بعض البوادي ـ يخبره أن رسول الله ﷺ ورَّث امرأة أُشم الضبابي من دية زوجها. فترك رأيه لذلك. وقال: لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه[٣].

ولم يكن يعلم حكم المجوس في الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**سنوا بهم سنة أهل الكتاب**»[٤].

---

(١) قول ابن تيمية هذا احتياط منه باتفاق الأمة على العمل بهذه المسألة مما يجعل هذا الإتفاق دليل قبول، ولو لم تثبت سنداً، فالإجماع حجة ـ والله أعلم ـ.

(٢) أخرجه البخاري ٥/ ٢٣٠٥ (٥٨٩١)، ومسلم ٣/ ١١٩٤ (ح/ ٢١٥٣).

(٣) أخرجه الترمذي ٤/ ٢٧ (ح/ ١٤١٥) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه مالك ١/ ٢٧٨ كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس.

ولما قدم سرغ وبلغه أن الطاعون بالشام استشار المهاجرين الأولين الذين معه ثم الأنصار ثم مسلمة الفتح، فأشار كل عليه بما رأى، ولم يخبره أحد بسنة حتى قدم عبد الرحمن بن عوف فأخبره بسنة رسول الله ﷺ في الطاعون وأنه قال: **«إذا وقع بأرض فلا تقدموا عليه»**(١)،

وتذاكر هو وابن عباس أمر الذي يشك في صلاته، فلم يكن قد بلغته السنة في ذلك حتى قال عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ: **«إنه يطرح الشك ويبني على ما استيقن»**(٢).

وكان مرة في السفر فهاجت ريح فجعل يقول: من يحدثنا عن الريح؟ قال أبو هريرة: فبلغني وأنا في أخريات الناس فحثثت راحلتي حتى أدركته فحدثته بما أمر به النبي ﷺ عند هبوب الريح.

فهذه مواضع لم يكن يعلمها حتى بلَّغه إياها من ليس مثله، ومواضع أخر لم يبلغه ما فيها من السنة فقضى فيها أو أفتى فيها بغير ذلك.

ومثل ما قضى في دية الأصابع أنها مختلفة بحسب منافعها. وقد كان أبي موسى وابن عباس ـ وهما دونه بكثير في العلم ـ عَلما بأن النبي ﷺ قال: **«هذه وهذه سواء»** يعني: الإبهام والخنصر.

---

(١) أخرجه البخاري ٥/ ٢١٦٣ ـ ٢١٦٤ (ح/ ٥٣٩٧)، ومسلم ٤/ ١٧٤٠ (ح/ ٢٢١٩).

(٢) أخرجه مسلم ١/ ٤٠٠ (ح/ ٥٧١) من حديث أبي سعيد الخدري.

فبلغت هذه السنة لمعاوية رضي الله عنه في إمارته فقضى بها. ولم يجد المسلمون بداً من اتباع ذلك. ولم يكن عيباً في عمر رضي الله عنه حيث لم يبلغه الحديث.

وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله ﷺ عدداً كثيراً جداً. وأما المنقول منه عن غيرهم فلا يمكن الإحاطة به فإنه ألوف.

فهؤلاء كانوا أعلم الأمة وأفقهها وأفضلها، فمن بعدهم أنقص. فخفاء بعض السنة عليه أولى فلا يحتاج إلى بيان، فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة أو إماماً معيناً فهو مخطىء خطأً فاحشاً قبيحاً.

ولا يقولن قائل: الأحاديث قد دونت وجمعت فخفاؤها والحال هذه بعيد لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن إنما جمعت بعد انقراض الأئمة المتبوعين، ومع هذا فلا يجوز أن يُدَّعى انحصار حديث رسول الله ﷺ في دواوين معينة.

ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله ﷺ. فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم، ولا يكاد ذلك يحصل لأحد، بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة وهو لا يحيط بما فيها.

بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين أعلم بالسنة من المتأخرين بكثير لأن كثيراً مما بلغهم وصح عندهم قد لا يبلغنا إلا عن مجهول أو بإسناد منقطع أولا يبلغنا بالكلية، فكانت دواوينهم صدورهم التي تحوي أضعاف ما في الدواوين. وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية.

ولا يقولن قائل: من لم يعرف الأحاديث كلها لم يكن مجتهداً. لأنه إن اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله النبي ﷺ وفعله فيما يتعلق بالأحكام: فليس في الأمة مجتهد، وإنما غاية العالم أن يعلم جمهور ذلك ومعظمه بحيث لا يخفى عليه إلا القليل من التفصيل، ثم إنه قد يخالف ذلك القليل من التفصيل الذي يبلغه.

السبب الثاني: أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يثبت عنده

إما لأن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده أو متهم أو سيىء الحفظ، وإما لأنه لم يبلغه مسنداً بل منقطعاً، أو لم يضبط لفظ الحديث، مع أن ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره بإسناد متصل بأن يكون غيره يعلم من المجهول عنده الثقة، أو يكون قد رواه غير أولئك المجروحين عنده، أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة وقد ضبط ألفاظ الحديث بعض المحدثين الحفاظ، أو لتلك الرواية من الشواهد والمتابعات ما يبين صحتها.

وهذا أيضاً كثير جداً وهو في التابعين وتابعيهم إلى الأئمة المشهورين من بعدهم أكثر من العصر الأول، أو كثير من القسم الأول.

فإن الأحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت لكن كانت تبلغ كثيراً من العلماء من طرق ضعيفة، وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق، فتكون حجة من هذا الوجه مع أنها لم تبلغه من هذا الوجه.

ولهذا وجد في كلام غير واحد من الأئمة تعليق القول بموجب الحديث على صحته فيقول: قولي في هذه المسألة كذا وقد رُوي فيها حديث بكذا، فإن كان صحيحاً فهو قولي.

السبب الثالث: اعتقاده ضعف الحديث

باجتهاد قد خالفه فيه غيره مع قطع النظر عن طريق آخر، سواء كان الصواب معه أو مع غيره أو معهما عند من يقول: كل مجتهد بالحديث يعتقده أحدهما ضعيفاً ويعتقده الآخر ثقة.

ومعرفة الرجال علم واسع، ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه لإطلاعه على سبب جارح، وقد يكون الصواب مع الآخر أن ذلك السبب غير جارح إما لأن جنسه غير جارح، أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح.

وهذا باب واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم.

ومنها: أن لا أنَّ يعتقد المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه وغيره يعتقد أنه سمعه. لأسباب توجب ذلك معروفة.

ومنها: أن يكون للمحدث حالان: حال استقامة وحال اضطراب.

مثل أن يختلط أو تحترق كتبه فما حدَّثَ به في حال الاستقامة صحيح وما حدث به في حال الاضطراب ضعيف، فلا يُدرى ذلك الحديث من أي النوعين؟ وقد علم غيره أنه مما حدث به في حال الاستقامة.

ومنها: أن يكون المحدث قد نسي ذلك الحديث فلم يذكره فيما بعد أو أنكر أن يكون حدثه معتقداً أن هذا علة توجب ترك الحديث ويرى غيره أن هذا مما يصح الاستدلال به. والمسألة معروفة.

ومنها: أن كثيراً من الحجازيين يرون أن لا يحتج بحديث عراقي أو شامي إن لم يكن له أصل بالحجاز. حتى قال قائلهم: نزلوا أحاديث أهل العراق بمنزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقيل لآخر: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله حجة؟ قال: إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا!

وهذا لاعتقادهم أن أهل الحجاز ضبطوا السنة فلم يشذ عنهم منها شيء وأن أحاديث العراقيين وقع فيها اضطراب أوجب التوقف فيها.

وبعض العراقيين يرى أن لا يحتج بحديث الشاميين.

وإن كان أكثر الناس على ترك التضعيف بهذا، فمتى كان الإسناد جيداً كان الحديث حجة سواء كان الحديث حجازياً أو شامياً أو غير ذلك.

وقد صنف أبو داود السجستاني كتاباً في مفاريد أهل الأمصار من السنن يبين ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم، مثل المدينة ومكة والطائف ودمشق وحمص والكوفة والبصرة وغيرها. إلى أسباب أخر غير هذه.

السبب الرابع: اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالفه فيها غيره

مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة، واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقهياً إذا خالف قياس الأصول، واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان فيما تعم به البلوى. إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه.

السبب الخامس: أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه

وهذا يرد في الكتاب والسنة مثل الحديث المشهور عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يجنب في السفر فلا يجد الماء؟

فقال: لا يصل حتى يجد الماء.

فقال له عمار: يا أمير المؤمنين! أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في الإبل فاجنبنا، فأما أنا فتمرغت كما تمرغ الدابة، وأما أنت فلم تصل، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «**إنما يكفيك هكذا**» وضرب بيديه الأرض فمسح بهما وجهه وكفيه؟

فقال له عمر: اتق الله يا عمار!

فقال: إن شئت لم أحدث به.

فقال: بل نوليك من ذلك ما توليت.

فهذه سنة شهدها عمر ثم نسيها حتى أفتى بخلافها، وذكَّره

عمار فلم يذكر، وهو لم يكذب عماراً بل أمره أن يحدث به[١].

وأبلغ من هذا أنه خطب الناس فقال: لا يزيد رجل على صداق أزواج النبي ﷺ وبناته إلا رددته فقالت إمرأة: يا أمير المؤمنين! لم تحرمنا شيئاً أعطانا الله إياه؟.

ثم قرأت: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[٢] فرجع عمر إلى قولها، وقد كان حافظاً للآية ولكن نسيها.

وكذلك ما روي أن علياً ذكر للزبير يوم الجمل شيئاً عهده إليه رسول الله ﷺ فذكره حتى انصرف عن القتال.

وهذا كثير في السلف والخلف.

السبب السادس: عدم معرفته بدلالة الحديث

تارة لكون اللفظ الذي في الحديث غريباً عنده مثل لفظ المزابنة والمحاقلة والمخابرة والملامسة والمنابذة والغرر. إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها.

وكالحديث المرفوع: (لا طلاق ولا عتاق في إغلاق)[٣].

---

(١) أخرجه البخاري ١/ ١٢٩ (ح/ ٣٢٦).

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٠.

(٣) أخرجه أبو داود ٢/ ٦٤٢ - ٦٤٣ (ح/ ٢١٩٣) وهو حسن، انظر صحيح أبي داود ٢/ ٩، وابن ماجه ١/ ٦٥٩ - ٦٦٠ (ح/ ٢٠٤٦)، انظر إرواء الغليل (ح/ ٢٠٤٧).

فإنهم قد فسروا الإغلاق بالإكراه، ومن يخالفه لا يعرف هذا التفسير.

وتارة لكون معناه في لغته وعرفه غير معناه في لغة النبي ﷺ وهو يحمله على ما يفهمه في لغته بناءً على أن الأصل بقاء اللغة، كما سمع بعضهم آثاراً في الرخصة في النبيذ فظنوه بعض أنواع المسكر. لأنه لغتهم، وإنما هو ما ينبذ لتحلية الماء قبل أن يشتد فإنه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة صحيحة، وسمعوا لفظ الخمر في الكتاب والسنة فاعتقدوه عصير العنب المشتد خاصة بناءً على أنه كذلك في اللغة، وإن كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن الخمر اسم لكل شراب مسكر. وتارة لكون اللفظ مشتركاً أو مجملاً أو متردداً بين حقيقة ومجاز فيحمله على الأقرب عنده، وإن كان المراد هو الآخر.

كما حمل جماعة من الصحابة في أول الأمر الخيط الأبيض والخيط الأسود على الحبل، وكما حمل آخرون قوله: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾[1] على اليد إلى الإبط.

وتارة لكون الدلالة من النص خفية، فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً يتفاوت الناس في إدراكها وفهم وجوه الكلام بحسب منح الحق سبحانه ومواهبه.

ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخلاً في ذلك العام.

---

(1) سورة المائدة، الآية: ٦.

ثم قد يتفطن له تارة ثم ينساه بعد ذلك.

وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله، وقد يغلط الرجل فيفهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية التي بعث الرسول ﷺ بها.

السبب السابع: اعتقاده أن لا دلالة في الحديث

والفرق بين هذا وبين الذي قبله أن الأول لم يعرف جهة الدلالة والثاني عرف جهة الدلالة لكن اعتقد أنها ليست دلالة صحيحة، بأن يكون له من الأصول ما يرد تلك الدلالة سواء كانت في نفس الأمر صواباً أو خطأً مثل أن يعتقد أن العام المخصوص ليس بحجة، وأن المفهوم ليس بحجة، وأن العموم الوارد على سبب مقصور على سببه، أو أن الأمر المجرد لا يقتضي الوجوب، أو لا يقتضي الفور، أو أن المعرف باللام لا عموم له، أو أن الأفعال المنفية لا تنفي ذواتها ولا جميع أحكامها، أو أن المقتضى لا عموم له فلا يدعي العموم في المضمرات والمعاني. إلى غير ذلك مما يتسع القول فيه.

فإن شطر أصول الفقه تدخل مسائل الخلاف منه في هذا القسم، وإن كانت الأصول المجردة لم تحط بجميع الدلالات المختلف فيها وتدخل فيه أفراد أجناس الدلالات. هل هي من ذلك الجنس أم لا؟

مثل أن يعتقد أن هذا اللفظ المعين مجمل بأن يكون مشتركاً لا دلالة تعين أحد معنييه أو غير ذلك.

السبب الثامن: اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة

مثل معارضة العام بخاص أو المطلق بمقيد، أو الأمر المطلق بما ينفي الوجوب أو الحقيقة بما يدل على المجاز إلى أنواع المعارضات.

وهو باب واسع أيضاً، فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم.

السبب التاسع:

اعتقاده أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله إن كان قابلاً للتأويل بما يصلح أن يكون معارضاً بالاتفاق. مثل آية أو حديث آخر أو مثل إجماع.

وهذا نوعان:

أحدهما: أن يعتقد أن هذا المعارض راجح في الجملة فيتعين أحد الثلاثة من غير تعيين واحد منها. وتارة يعين أحدهما بأن يعتقد أنَّه منسوخ أو أنه مؤول ثم قد يغلط في النسخ فيعتقد المتأخر متقدماً.

وقد يغلط في التأويل بأن يحمل الحديث على ما لا يحتمله لفظه أو هناك ما يدفعه، وإذا عارضه من حيث الجملة فقد لا يكون ذلك المعارض دالاً. وقد لا يكون الحديث المعارض في قوة الأول إسناداً أو متناً.

وتجيء هنا الأسباب المتقدمة وغيرها في الحديث الأول

والإجماع المدعى في الغالب إنما هو عدم العلم بالمخالف.

وقد وجدنا من أعيان العلماء من صاروا إلى القول بأشياء، متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف، مع أن ظاهر الأدلة عندهم يقتضي خلاف ذلك لكن لا يمكن العالم أن يبتدىء قولاً لم يعلم به قائلاً، مع علمه بأن الناس قد قالوا خلافه حتى إن منهم من يعلق القول فيقول: إن كان في المسألة إجماع فهو أحق ما يتبع، وإلا فالقول عندي كذا وكذا.

وذلك مثل من يقول: لا أعلم أحداً أجاز شهادة العبد. وقبولها محفوظ عن علي وأنس وشريح وغيرهم.

ويقول: أجمعوا على أن المعتق بعضه لا يرث وتوريثه محفوظ عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما. وفيه حديث حسن عن النبي ﷺ.

ويقول آخر: لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة. وإيجابها محفوظ عن أبي جعفر الباقر.

وذلك إن غاية كثير من العلماء أن يعلم قول أهل الذين أدركهم في بلاده وأقوال جماعات غيرهم، كما تجد كثيراً من المتقدمين لا يعلم إلا قول المدنيين والكوفيين. وكثير من المتأخرين لا يعلم إلاقول اثنين أو ثلاثة من الأئمة المتبوعين، وما خرج عن ذلك فإنه عنده يخالف الإجماع لأنه لا يعلم به قائلاً، وما زال يقرع سمعه خلافه، فهذا لا يمكنه أن يصير إلى حديث يخالف هذا، لخوفه أن يكون هذا خلافاً للإجماع، أو لاعتقاده أنه مخالف للإجماع، والإجماع أعظم الحجج.

وهذا عذر كثير من الناس في كثير مما يتركونه، وبعضهم معذور فيه حقيقة، وبعضهم معذور فيه وليس في الحقيقة بمعذور، وكذلك كثير من الأسباب قبله وبعده.

السبب العاشر:

معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله مما لا يعتقده غيره أو جنسه معارض أو لا يكون معارضاً راجحاً.

كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن، واعتقادهم أن ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث، ثم قد يعتقد ما ليس بظاهر لما في دلالات القول من الوجوه الكثيرة، ولهذا ردوا حديث الشاهد واليمين وإن كان غيرهم يعلم أن ليس في ظاهر القرآن ما يمنع الحكم بشاهد ويمين، ولو كان فيه ذلك فالسنة هي المفسرة للقرآن عندهم.

وللشافعي في هذه القاعدة كلام معروف، ولأحمد فيها رسالته المشهورة في الرد على من يزعم الاستغناء بظاهر القرآن عن تفسير سنة رسول الله ﷺ. وقد أورد فيها من الدلائل ما يضيق هذا الموضع عن ذكره.

ومن ذلك دفع الخبر الذي فيه تخصيص لعموم الكتاب أو تقييد لمطلقة أو فيه زيادة عليه، واعتقاد من يقول ذلك أن الزيادة على النص كتقييد المطلق نسخ وأن تخصيص العام نسخ، وكمعارضة طائفة من المدنيين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة بناءً على أنهم مجمعون على مخالفة الخبر وأن إجماعهم حجة مقدمة على الخبر.

كمخالفة أحاديث خيار المجلس بناءً على هذا الأصل، وإن كان أكثر الناس قد يثبتون أن المدنيين قد اختلفوا في تلك المسألة وأنهم لو اجتمعوا وخالفهم غيرهم لكانت الحجة في الخبر.

وكمعارضة قوم من البلدين بعض الأحاديث بالقياس الجلي بناءً على أن القواعد الكلية لا تنقض بمثل هذا الخبر. إلى غير ذلك من أنواع المعارضات سواء كان المعارض مصيباً أو مخطئاً.

فهذه الأسباب العشرة ظاهرة وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها. فإن مدارك العلم واسعة ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء، والعالم قد يبدي حجته وقد لا يبديها وإذا أبداها فقد تبلغنا وقد لا تبلغ وإذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد لا ندركه سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا؟ لكن نحن وإن جوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة وإن كان أعلم إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم.





المبحث الثالث:

طريقة المحدثين في رواية الأحاديث

يروي المحدثون المتن بذكر من حدثهم عن شيخه إلى نهاية السند ـ المروي عنه ـ وهي الطريقة التي طبقها علماء الحديث، فلا يقبلون حديثاً إلاّ بسنده، وقالوا:

«الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

وقد روى ابن تيمية أربعين حديثاً رواها بسنده اختار منها أربعة أحاديث لبيان التزامه بطريقة المحدثين في الرواية(١) قال:

١ ـ أخبرنا العدل المسند أمين الدين أبو محمد القاسم بن أبي بكر بن قاسم بن غديعة الأربلي، وأبو بكر بن عمر بن يونس المزي الحنفي، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان العامري، قراءة عليهم وأنا أسمع سنة (٦٧٧هـ).

قال الأول: أخبرنا أبو الحسن المؤيد، عن محمد بن الفضل بن أحمد الغراوي وقال الآخران: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن الحرستاني قراءة عليه، أخبرنا الفراوي إجازة، أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي. أخبرنا أبو أحمد محمد بن عيسى عمرويه الجالودي،

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/٩٣ ـ ١٠١ ـ ١١٤ ـ ١٢١.

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان. حدثنا مسلم بن الحجاج القشيري حدثنا خلف بن هشام وأبو الربيع الزهراني، وقتيبة ابن سعيد، كلهم عن حماد، قال خلف: حدثنا حماد بن زيد عن محمد بن زياد حدثنا أبو هريرة قال: قال محمد رسول الله ﷺ: «**أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار**»[١].

ولد الأربلي في سنة (٥٩٥هـ) أو قبلها بإربل، وتوفي في جمادي الأولى سنة (٦٨٠هـ) وولد المزي سنة (٥٦٣هـ) وتوفي في شعبان سنة (٦٨٠هـ).

٢ ـ أخبرنا نجيب الدين أبو المرهف المقداد بن أبي القاسم هبة الله بن المقداد بن علي القيس قراءة عليه وأنا أسمع، أخبرنا أبو محمد عبد العزيز بن محمود ابن المبارك بن الأخضر قراءة عليه، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، أخبرنا أبو إسحاق البرمكي، أخبرنا أبو محمد بن ماسي، حدثنا أبو مسلم الكجي، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثني سليمان التيمي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام ـ أو قال ثلاث ليال**»[٢].

---

(١) أخرجه البخاري ١/ ٢٤٥ (ح/ ٦٥٩)، وأخرجه مسلم ١/ ٣٢٠ (ح/ ١١٤ ـ ٤٢٧).

(٢) أخرجه البخاري ٥/ ٢٣٠٢ (ح/ ٥٨٨٣)، وأخرجه مسلم ٤/ ١٩٨٤ (ح/ ٢٥٦٠).

٣ ـ أخبرنا الشيخ الإمام محيي الدين أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عمرون التميمي بقراءتي عليه وأنا أسمع سنة (٦٨٢هـ)، وأبو حامد الصابوني قالا: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل الحرستاني، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل الإسفرائيني، أخبرنا أبو الحسين محمد بن مكي الأزدي، أخبرنا القاضي أبو الحسين علي بن محمد بن إسحاق بن يزيد الحلبي سنة (٣٩٠هـ) حدثنا أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد القاضي، حدثنا عبد الرحمن بن جابر الكلاعي، حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي، حدثنا العلاء بن سليمان، عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلماء فإذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً. فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»(١).

وأخبرنا عالياً أبو الحسن بن البخاري، أخبرنا ابن طبرزد، أخبرنا القاضي أبو بكر، أخبرنا علي بن إبراهيم الباقلاني، حدثنا محمد بن إسماعيل الوراق إملاء، حدثنا أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الواسطي، حدثنا سويد بن سعيد حدثنا مالك بن أنس، وحفص بن أبي ميسرة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو (فذكره).

---

(١) أخرجه البخاري ١/ ٥٠ (ح/ ١٠٠)، وأخرجه مسلم ٤/ ٢٠٥٩ (ح/ ٢٦٧٣) وهو في الفتاوى بهذا اللفظ ١٨/ ١١٤.

أخرجه البخاري ومسلم من حديث هشام.

مولده سنة (٥٦٦هـ) وتوفي في ثالث ذي القعدة سنة (٩٨٢هـ).

٤ ـ أخبرتنا الشيخة الصالحة أم محمد زينب بنت أحمد بن عمر بن كامل المقدسية، قراءة عليها وأنا أسمع سنة (٦٨٤هـ). وأبو عبد الله بن بدر، وأبو العباس بن شبيان، وابن العسقلاني:

قالوا: أخبرنا ابن طبرزد، أخبرنا ابن البيضاوي، والفزاز، وابن يوسف، قالوا: أخبرنا ابن المسلمة، أخبرنا المخلمي، أخبرنا أبو القاسم عبيد الله بن محمد، حدثنا الحسن بن إسرائيل الهرنيري، حدثنا عيسى بن يونس، عن أسامة بن زياد، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، قالت: «كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من غير احتلام ثم يتم صومه»(١) ولدت سنة (٦٠١هـ). وتوفيت في شوال سنة (٦٨٧هـ).

واهتمامه بمروياته يظهر من هذه اللطائف الواردة في هذه الأحاديث الأربعة:

أولاً: وصف الراوي بما يوثقه، ويوضح حاله وهو كذلك عدل مسند.

ثانياً: ذكر الشيوخ الذين روى عنهم الحديث.

---

(١) أخرجه البخاري ٢/ ٦٧٩ ـ ٦٨١ ـ ٦٨٢ (ح/ ١٨٢٥ ـ ١٨٣٠)، وأخرجه مسلم ٢/ ٧٨٠ (ح/ ١١٠٩).

ثالثاً: بيان طريقة السماع ـ أي طريقة التحمل للرواية ـ حيث قال قراءة عليهم وأنا أسمع.

رابعاً: بيان التاريخ الذي تم فيه السماع، وفائدة ذلك بيان الإطمئنان إلى صحة السماع، وانتفاء التدليس أو الانقطاع.

خامساً: الدقة في نقل أقوال الرواة والشيوخ، والتحري في الألفاظ التي حصل لهم بها التحمل:

فالحديث الأول: قال الراوي الأول أخبرنا ـ وهو يدل على سماعه. وقال الآخران أخبرنا ـ قال الثاني ـ قراءة عليه. وقال الثالث ـ إجازة.

وهذه دقة متناهية في تحري ألفاظ الشيوخ والسماع منهم.

سادساً: بيان تاريخ الرواة من خلال ذكر سنة الولادة والوفاة، وهو علم تاريخ الرواة لبيان معاصرتهم لمن روى عنهم، لينتفي الانقطاع أو عدم السماع.

سابعاً: تحري الدقة في لفظ الحديث كما ورد في الحديث الثاني: (لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام ـ أو قال ثلاث ليالٍ)، وذلك لفرق الدلالة التي تُبنى عليها الألفاظ.

ثامناً: بيان طلب العلوفي الإسناد، وهو قلة عدد رجال السند، وقرب الراوي من المروي عنه ـ رسول الله ﷺ ـ وفائدة ذلك انحصار الخطأ وندرته كلما كان العدد قليلاً، وإمكانية وقوعه كلما كثرت الواسطات.

تاسعاً: ذكر من يخرج الحديث، وخاصة البخاري ومسلم، لما يدل عليه إخراجهما للحديث من صحة لالتزامهم به.

عاشراً: روايته عن هذه المرأة في الحديث الرابع، ووصفها ومدحها بأنها شيخة صالحة، وهذا أدب جم في الوصف والرواية معاً، فلا يجد حرجاً في جعلها الأساس مع وجود مشايخ آخرين معها، وهذا تكريم منه للعلم الذي حملته تلك المرأة.



المبحث الرابع:

طريقة المحدثين في النقد والتقويم

أبدع علماء الحديث بإيجاد فن علم الجرح والتعديل، إذ بقواعده يُعرف الحق من الباطل والصواب من الخطأ، وهو علم لم يسبق إليه من قبل الأمم السابقة.

لذا كان لا بد من تقويم الأعمال، ونقد الأخطاء ليظهر الحق، ويتضح الباطل ويُردّ عليه.

وقد مارس ابن تيمية ـ رحمه الله ـ ذلك، وإليك نماذج من نقده وتقويمه:

لعلماء الحديث منهج متكامل في موازين النقد، يقوم على العدل والإنصاف والتوازن حتى مع الخصوم.

يقول ابن تيمية في ذلك:

«.. والله قد أمرنا ألاّ نقول عليه إلاّ الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط»[١].

وقال رحمه الله[٢]:

«ومما يتعلق بهذا الباب أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم

(١) منهاج السنة ٢/ ٣٤٢.

(٢) منهاج السنة ٤/ ٥٤٣.

والدين من الصحابة والتابعين من بعدهم إلى يوم القيامة أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين.

ومثل هذا إذاوقع يصير فتنة لطائفتين:

١ ـ طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه.

٢ ـ وطائفه تذمه فتجعل ذلك قادحاً في ولايته وتقواه، بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان(١).

وكلا هذين الطرفين فاسد، والخوارج والروافض وغيرهم دخل عليهم الداخل من هذا.

ومن سلك طريق الاعتدال عظَّمَ من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيُحمد ويُذم، ويُثاب ويُعاقب، ويُحب من وجه ويُبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم».

---

(١) قلت: كما هو حال من ينقد الأخطأ ويكفر الخصوم بحمل كلامهم وتأويله على غير مراد قائله، وهذا مرض انتشر في هذا الزمن المتأخر، ولعلّه داخل في دائرة المعركة القائمة بين الحق والباطل إذ قاعدة أهل الباطل الآن هي: «حاربوا الإسلام بالإسلام» أنظر كتابي «النصيحة ليست نقداً».

وقد مارس ابن تيمية النقد للأقوال والأحكام، وللرجال والكتب، وإليك نماذج من ذلك:

يقول عن أهل البدع(١):

«إن أكثرهم ـ أي أصحاب المقالات ـ قد صار لهم في ذلك حتى أن ينتصر جاههم أو رياستهم وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم وإن كان مجتهداً، معذوراً، لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم، وإن كان جاهلاً سيىء القصد، ليس له علم ولا حسن قصد، فيفضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله، ويذموا من لم يذمه الله ورسوله ﷺ، وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهواء نفوسهم لا على دين الله ورسوله، وهذا حال الكفار الذين لا يطلبون إلا أهواءهم، ويقولون هذا صديقنا وهذا عدونا، وبلغة المُغلّ هذا بالِ، وهذا باغي، لا ينظرون إلى موالاة الله ورسوله ومعاداة الله ورسوله ﷺ، ومن هنا تنشأ الفتن بين الناس».

وقال رحمه الله تعالى(٢):

«.. فأما الصديقون والشهداء والصالحون، فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المحققة، وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم

---

(١) منهاج السنة ٥/ ٢٢٥ والعبارة صحيحة.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/ ٦٩، ومنهاج السنة ٥/ ٨٣.

أجران، وإذا اجتهدوا وأخطأوا فلهم أجر على اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم.

وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين، فتارة يغلون فيهم فيقولون إنهم معصومون، وتارة يجفون عنهم ويقولون إنهم باغون بالخطأ، وأهل العلم والإيمان لا يعصمون ولا يؤثمون».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض حديثه عن أبي ذر الهروي رحمه الله وهو أحد الرواة المشهورين لصحيح البخاري[١].

«أبو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة، وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة، وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به، وكان قد قدم إلى بغداد من هراة، فأخذ طريقة ابن الباقلاني إلى الحرم، فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم، كأبي نصر السجزي، وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني، وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين بما ليس هذا موضعه، وهو ممن يرجح طريقة الصبغي والثقفي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث، وأهل المغرب كانوا يحجون فيجتمعون به ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة، ويدلهم على أصلها فيرحل منهم من يرحل إلى المشرق كما رحل أبو الوليد الباجي، فأخذ طريقة أبي جعفر السناني الحنفي ـ وهو جهمي ـ صاحب القاضي أبي بكر،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢/ ١٠١ ـ ١٠٣.

ورحل بعده القاضي أبو بكر العربي فأخذ طريقة أبي المعالي في الإرشاد.

ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساعٍ مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهلِ الإلحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء من المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء، احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوساطها».

ثم قال ابن تيمية كلاماً عاماً مفيداً في هذا الباب[1]، وهو قوله:

«وهذا ليس مخصوصاً بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين، والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات، ويتجاوز لهم عن السيئات.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[2].

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢/١٠١ ـ ١٠٣.

(٢) سورة الحشر، الآية: ١٠.

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ، وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه، تحقيقاً للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حين قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[١].

ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه خطأ ظنّه صواباً بعد اجتهاده، وهو من البدع المخالفة للسنة، فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظمه هو من أصحابه، فقلَّ من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين، لكثرة الاشتباه والاضطراب...».

وقال ابن تيمية في أبي محمد بن حزم[٢]:

«... وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل إنما يستحمد بموافقة السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة، وكذلك ما ذكره في باب الصفات، فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن الكريم وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن الكريم والصفات.

وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٢) نقض المنطق/ ١٧ ـ ١٨.

من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة المعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى. وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضموماً إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، وَالإسراف في نفي المعاني، ودعوى متابعة الظواهر، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدافعه إلا مكابر.

ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام، ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء.

أما نقده وتقويمه للكتب والمؤلفات، فإليك رأيه في كتاب إحياء علوم الدين وقوت القلوب(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض تقويمه لكتابي: «إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي، و«قوت القلوب» لأبي طالب المكي:

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٥٥، والفتاوى الكبرى ٢/ ١٩٤.

«أما كتاب قوت القلوب، وكتاب الإحياء تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب مثل الصبر، والشكر، والحب، والتوكل، والتوحيد، ونحو ذلك.

وأبو طالب أعلم بالحديث والأثر وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية من أبي حامد الغزالي، وكلامه أسدُّ وأجودُ تحقيقاً، وأبعد عن البدعة، مع أن في قوت القلوب أحاديث ضعيفة وموضوعة، وأشياء كثيرة مردودة.

وأما في الإحياء من الكلام في المهلكات مثل: الكلام على الكبر، والعجب، والرياء، والحسد، ونحو ذلك، فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في الرعاية، ومنه ما هو مقبول، ومنه ما هو مردود، ومنه ما هو متنازع فيه.

والإحياء فيه فوائد كثيرة، لكن فيه مواد مذمومة، فإن فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة، تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد، فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدواً للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين.

وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه وقالوا: مرضه الشفاء، يعني: شفاء ابن سيناء في الفلسفة.

وفيه أحاديث وآثار ضعيفة، بل موضوعة كثيرة وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترهاتهم، وفيه ـ مع ذلك ـ من كلام مشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنة، ومن غير ذلك من العبادات والأدب ما هو

موافق للكتاب والسنة ما هو أكثر مما يرد منه، فلهذا اختلف فيه اجتهاد الناس، وتنازعوا فيه».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع آخر:

«وكلام أكثر الناس في هذا الباب ونحوه على درجات متفاوتة: فيحمد كلام الرجل بالنسبة إلى من دونه، وإن كان مذموماً بالنسبة إلى من فوقه، إذ الإيمان يتفاضل، وكل له من الإيمان بقدر ما حصل له منه، ولهذا كان أبو حامد مع ما يوجد في كلامه من الرد على الفلاسفة، وتكفيره لهم، وتعظيمه النبوة وغير ذلك، ومع ما يوجد فيه من أشياء صحيحة حسنة، بل عظيمة القدر نافعة، يوجد في بعض كلامه مادة فلسفية وأمور أضيفت إليه توافق أصول الفلاسفة الفاسدة المخالفة للنبوة، بل المخالفة لصريح العقل».

وقال ـ رحمه الله ـ عن بعض كتب التفسير: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة، ولا ينقل من المتهمين كمقاتل بن بكير والكلبي.

والتفاسير المأثورة بالأسانيد كثيرة. كتفسير عبد الرزاق وعبد بن حميد ووكيع وأبي قتيبة وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

وسئل عن تفسير البغوي والواحدي والزمخشري فأجاب:

أما التفاسير المسؤول عنها فأسلمها من البدعة والأحاديث

الضعيفة البغوي، لكنه مختصر من تفسير الثعلبي وحذف منه الأحاديث الموضوعة والبدع التي فيه وحذف أشياء غير ذلك.

وأما الواحدي فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أخبر منه بالعربية، لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع وإن ذكرها تقليداً لغيره، وتفسيره وتفسير الواحدي البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جليلة، وفيها ثمت كثير من المنقولات الباطلة وغيرها.

وأما الزمخشري فتفسيره محشو بالبدعة وعلى طريق المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات وخالق لأفعال العباد وغير ذلك من أصول المعتزلة.

وأصولهم خمسة يسمونها التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين وإنفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثم قال وهذه الأصول حشا كتابه بعبارة لا يهتدي أكثر الناس إليها ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة ومن قلة النقل من الصحابة والتابعين رحمهم الله.

وتفسير القرطبي خير منه بكثير وأقرب إلى طريقة أهل الكتاب والسنة وأبعد عن البدعة، وإن كان كل من كتب هذه الكتب لا بد أن تشمل على ما ينقد، لكن يجب العدل بينها وإعطاء كل ذي حق حقه. وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلاً وبحثاً وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعلَّه أرجح هذه التفاسير

لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها[١].

لقد تملكت ابن تيمية روح النقد والثورة على ما في عصره من عقائد مخالفة لمذهبه السلفي، فانبرى لنقدها والرد عليها في كثير من الإفاضة والتحليل.

ولقد صرف ابن تيمية كده إلى هذه الناحية النقدية حتى كانت أعظم نواحيه على الإطلاق، وحتى يمكن القول بأنه أكبر نقادة في الإسلام. وهذا الجانب عنده رحمه الله لا تتسع له الصفحات القليلة في هذه العجالة السريعة، وإنما تتبع ذلك يكون في موسوعة تؤلف عن آرائه ونقده، وتصدر عن مؤسسة تهتم بتفكيره وفكره، وتبرمج على الحاسوب علمه ومؤلفاته فلعل وعسى.



(١) الفتاوى الكبرى ٢/ ٢٢٧ ـ ٢٢٩.

المبحث الخامس:

نظراته في علوم الحديث

امتاز ابن تيمية ببعض النظرات في هذا الجانب المتعلق بمسائل علوم الحديث الاصطلاحية، أذكر لك بعضاً منها فيما يأتي:

١ ـ سئل رحمه الله: إذا صح الحديث هل يكون صدقاً؟ قال:

«إجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ»[١].

٢ ـ يقول عن الراوي وروايته:

«الراوي إما أن تقبل روايته مطلقاً أو مقيداً، فأما المقبول إطلاقاً فلا بد أن يكون مأمون الكذب بالمظنة، وشرط ذلك العدالة وخلوه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التي يظن معها جواز الوضع، وأن يكون مأمون النسب بالحفظ والضبط والإتقان، وأما المقيد فيختلف باختلاف القرائن، ولكل حديث ذوق، ويختص بنظر ليس للآخر»[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ١٧.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/ ٤٧.

٣ ـ وقد تعرض إلى اصطلاح الترمذي في جامعه، فقال عنه[(١)]:

«وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك، فذكر: أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيه متهم بالكذب ولم يكن شاذاً، وهو دون الصحيح الذي عرفت عدالة ناقليه وضبطهم، وقال: الضعيف الذي عرف أن ناقله متهم بالكذب رديء الحفظ، فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيىء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً، نزل من درجة الصحيح.

وقد أنكر بعض الناس على الترمذي هذه القسمة، وقالوا: إنه يقول: حسن غريب، والغريب الذي انفرد به الواحد، والحديث قد يكون صحيحاً غريباً كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»[(٢)] وحديث «نهى عن بيع الولاء وهبته»[(٣)] وحديث «دخل مكة وعلى رأسه المغفر»[(٤)]. فإن هذه صحيحة متلقاة

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٢٧.

(٢) أخرجه البخاري ١/ ٣ (ح/ ١)، ومسلم ٣/ ١٥١٥ (ح/ ١٩٠٧).

(٣) أخرجه البخاري ٢/ ٨٩٦ (ح/ ٢٣٩٨)، ومسلم ٢/ ١١٤٥ (ح/ ١٥٠٦).

(٤) أخرجه البخاري ٤/ ١٥٦١ (ح/ ٤٠٣٥)، ومسلم ٢/ ٩٩٠ (ح/ ١٣٥٧).

=

بالقبول، والأول لا يعرف ثابتاً عن غير عمر، والثاني: لا يعرف عن غير ابنه عبد الله، والثالث: لا يعرف إلا من حديث الزهري عن أنس.

ولكن هؤلاء الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قاله: فإن أهل الحديث قد يقولون. هذا الحديث غريب، أي: من هذا الوجه، وقد يصرحون بذلك فيقولون: غريب من هذا الوجه، فيكون الحديث عندهم صحيحاً معروفاً من طريق واحد، فإذا رُوي من طريق آخر كان غريباً من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحاً معروفاً، فالترمذي إذا قال: حسن غريب قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن.

وبعض ما يصححه الترمذي ينازعه غيره فيه، كما قد ينازعونه في بعض ما يضعّفه ويحسنه، فقد يضعّف حديثاً صححه البخاري كحديث ابن مسعود لما قال له النبي ﷺ: «**ابغني أحجاراً استنفض بهن**»، قال: فأتيته بحجرين وروثة، قال: فأخذ الحجرين وترك الروثة وقال: «**إنها رجس**»[١]. فإن هذا قد اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي، فجعل الترمذي هذا الاختلاف علة، ورجح روايته له عن أبي عبيدة عن أبيه وهو لم يسمع من أبيه.

= والولاء: الموالاة لمن أعتق عبداً يرثه إذا مات وليس له ورثة، والمغفر: ما يلبس على الرأس من درع الحديد.

(١) أخرجه البخاري ١/ ٧٠ (ح/ ١٥٥).

وأما البخاري فصححه من طريق آخر، لأن أبا إسحاق يكون الحديث عنده عن جماعة يرويه عن هذا تارة وعن هذا تارة، كما كان الزهري يروي الحديث تارة عن سعيد بن المسيب، وتارة عن أبي سلمة، وتارة يجمعهما، فمن لا يعرفه فيحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا يظن بعض الناس أن ذلك غلط، وكلاهما صحيح، وهذا باب يطول وصفه.

وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف منهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان:

ـ ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي.

ـ وضعيف ضعفاً يوجب تركه، وهو الواهي.

وهذا بمنزلة مرض المريض قد يكون قاطعاً بصاحبه فيجعل التبرع من الثلث، وقد لا يكون قاطعاً بصاحبه وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره، ولهذا يقولون: هذا فيه لين، فيه ضعف، وهذا عندهم موجود في الحديث.

ومن العلماء المحدثين أهل الإتقان: مثل شعبة ومالك والثوري ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي هم في غاية الإتقان والحفظ بخلاف من دون هؤلاء، وقد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه إذاً الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتقاد به، فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً حتى قد يحصل العلم بها،

ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط؟

ومثل هذا عبد الله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة، قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به[١]: مثل ابن لهيعة.

وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد.

ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب، ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه، ويذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي وينهى عن الأخذ عنه، ويذكر أنه يعرف، ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه وما كذب فيه بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق، أو تقترن به القرائن تَدلُّ على أنه كذب.

٤ ـ وسئل: عن قوم اجتمعوا على أمور متنوعة في الفساد، ومنهم من يقول:

---

(١) معنى كلمة ـ الاعتبار به ـ أي البحث عن طرق الحديث ليُعلم هل له متابع أو شاهد أم أنه حديث فرد فيحكم عليه بعد.

لم يثبت عن النبي ﷺ حديث واحد بالتواتر، إذ التواتر نقل الجم الغفير عن الجم الغفير؟

فأجاب[١]:

أما من أنكر تواتر حديث واحد فيقال له: التواتر نوعان: تواتر عن العامة، وتواتر عن الخاصة وهم أهل العلم بالحديث، وهو أيضاً قسمان: ما تواتر لفظه، وما تواتر معناه، فأحاديث الشفاعة والصراط والميزان والرؤية وفضائل الصحابة ونحو ذلك متواتر عند أهل العلم، وهي متواترة المعنى وإن لم يتواتر لفظ بعينه، وكذلك معجزات النبي ﷺ الخارجة عن القرآن متواترة أيضاً، وكذلك سجود السهو متواتر أيضاً، عند العلماء، وكذلك القضاء بالشفعة ونحو ذلك.

وعلماء الحديث يتواتر عندهم ما لا يتواتر عند غيرهم، لكونهم سمعوا ما لم يسمع به غيرهم، وعلموا من أحوال النبي ﷺ، ما لم يعلم غيرهم والتواتر لا يشترط له عدد معين، بل من العلماء من ادعى أن له عدداً يحصل له به العلم من كل ما أخبر به كل مخبر، ونفوا ذلك عن الأربعة، وتوقفوا فيما زاد عليها، وهذا غلط. فالعلم يحصل تارة بالكثير، وتارة بقرائن تقترن بأخبارهم وبأمور أخر.

وأيضاً فالخبر الذي رواه الواحد من الصحابة والاثنان: إذا تلقته الأمة بالقبول والتصديق أفاد العلم عند جماهير العلماء،

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٥٦.

ومن الناس من يسمى هذا: المستفيض. والعلم هنا حصل بإجماع العلماء على صحته، فإن الإجماع لا يكون على خطأ، ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم صحته عند الطوائف من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وإنما خالف في ذلك فريق من أهل الكلام كما قد بُسط في موضعه.

٥ ـ وله نظرة في مسألة العمل بالحديث الضعيف هي[١]:

أنَّه سئل عن قول أحمد بن حنبل: إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد، وإذا جاء بالترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

فقال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعي، فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت بالإيجاب أو التحريم، ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع.

وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع، كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعتق، والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب، والخيانة، ونحو ذلك، فإذا رُوي حديث في

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٦٥.

فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا رُوي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والحمل به، بمعنى: أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح، لكن بلغه أنها تربح ربحاً كثيراً، فهذا إن صدّق نفعه، وإن كذَّبَ لم يضره، ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات، والمنامات، وكلمات السلف والعلماء، ووقائع العلماء ونحو ذلك، مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي، لا استحباب ولا غيره، لكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب، والترجيه والتخويف.

فما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع فإن ذلك ينفع ولا يضر، وسواء كان في نفس الأمر حقاً أو باطلاً، فما عُلِمَ أنه باطل موضوع لم يجز الالتفات إليه، فإن الكذب لا يفيد شيئاً، وإذا ثبت أنه صحيح أُثبت به الأحكام، وإذا احتمل الأمرين رُوي لإمكان صدقه ولعدم المضرة في كذبه، وأحمد إنما قال: إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد، ومعناه: أننا نروي ذلك بالأسانيد وإن لم يكن محدثوها من الثقات، الذين يحتج بهم، وكذلك قول من قال: يعمل بها في فضائل الأعمال، وإنما العمل بها العمل بما فيها من الأعمال الصالحة، مثل التلاوة والذكر، والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة.

ونظير هذا قول النبي ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني

إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[١]، مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «**إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم**»[٢] فإنه رخص في الحديث عنهم، ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم، فلو لم يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به، ولو جاز تصديقهم بمجرد الإخبار لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه في مواضع.

فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة، أو على صفة معينة لم يجز ذلك، لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي، بخلاف ما لو روي فيه من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله كان له كذا وكذا[٣]، فإن ذكر الله في السوق مستحب لما فيه من ذكر الله بين الغافلين، كما جاء في الحديث المعروف: «ذاكر الله في الغافلين كالشجرة الخضراء بين الشجر اليابس»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري ٣/ ١٢٧٥ (ح/ ٣٢٧٤)، ومسلم ٤/ ٢٢٩٩ (ح/ ٣٠٠٤).

(٢) أخرجه البخاري ٤/ ١٦٣٠ (ح/ ٣٢١٥) بلفظ ﴿لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا﴾... الآية.

(٣) أخرجه الترمذي ٥/ ٤٩١ (ح/ ٣٤٢٨) وقال في صحيح سنن الترمذي حسن، أنظر ٣/ ١٥٢ (ح/ ٢٧٢٦).

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٦/ ١٨١ وهو ضعيف.

فأما تقدير الثواب المروي فيه فلا يضر ثبوته ولا عدم ثبوته، وعلى مثله جاء الحديث الذي رواه الترمذي: «من بلغه عن الله شيء فيه فضل فعمل به وجاء ذلك الفضل، أعطاه الله ذلك، وإن لم يكن ذلك كذلك»[١].

فالحاصل: أن هذا الباب يُروى ويُعمل به في الترغيب والترهيب، لا في الاستحباب، ثم اعتقاد موجبه وهو مقادير الثواب والعقاب، يتوقف على الدليل الشرعي.

قلت: ينقسم ما يرد عن بني إسرائيل إلى ثلاثة أقسام[٢].

الأول: ما يتفق مع ديننا ولا يتعارض معه.

ولا مانع من روايته لإظهار التوافق بين الأنبياء والرسالات.

الثاني: ما لا يتفق مع ديننا، ويتعارض معه.

وهذا لا تجوز روايته، ولا نقبله عنهم، بل نرده عليهم.

«وقد كان أجدر بالمفسرين القدامى رحمهم الله عدم ذكره ولو للرد عليه لأنهم بذلك أثبتوه وحفظوه».

الثالث: ما ورد من أمر لا يتفق ولا يختلف.

---

(١) قال العجلوني في كشف الخفا ٢/ ٣٠٩ ـ رواه أبو الشيخ في مكارم الأخلاق عن جابر مرفوعاً وفي سنده بشر بن عبيد متروك، ورواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط بلفظ آخر، وانظر المقاصد الحسنة/ ٤٠٥.

(٢) علوم القرآن أساسيات ومبادىء للمؤلف.

كأخبار الماضي... وهذا نطبق عليه مبدأ ـ لا نصدقهم ولا نكذبهم.

ولا مانع من روايته عنهم إذا كان ذا فائدة للمسلمين في دنياهم أو آخرتهم، مع أن الأولى الإعراض عنه. فعندنا في ديننا دين الإسلام ما يُغني عنه ـ والله أعلم.





المبحث السادس:

نماذج من شرحه للفظ النبوي الشريف

أذكر بعض اختياراته في شرح بعض الأحاديث، ومن ذلك:

قال رحمه الله[١]: فصل في قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء**»[٢].

لا يقتضي هذا أنه إذا صار غريباً يجوز تركه ـ والعياذ بالله ـ بل الأمر كما **قال تعالى**: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[٣].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٤].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٩٠.

(٢) أخرجه مسلم ١/ ١٣٠ (ح/ ١٤٥).

(٣) سورة آلة عمران، الآية: ٨٥.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

﴿قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾(١).

ولا يقتضي هذا أنه إذا صار غريباً أن المتمسك به يكون في شر، بل هو أسعد الناس. كما قال في تمام الحديث: «**فطوبى للغرباء**»، و«طوبى» من الطيب، **قال تعالى**: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾(٢).

فإنه يكون من جنس السابقين الأولين الذين اتبعوه لما كان غريباً.

وهم أسعد الناس، أما في الآخرة.. فهم أعلى الناس درجة بعد الأنبياء عليهم السلام.

وأما في الدنيا، فقد **قال تعالى**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٣).

أي أن الله حسبك، وحسب متبعك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾(٤).

وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾(٥).

---

(١) سورة البقرة، الآيات: ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٢٩.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٦٤.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٩٦.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٣٦.

وقال: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[1].

فالمسلم المتبع للرسول، الله تعالى حسبه وكافيه وهو وليه حيث كان ومتى كان.

وقال[2]: «وكثير من الناس إذا رأى المنكر أو تغير كثير من أحوال الإسلام جزع وكلَّ وناح كما ينوح أهل المصائب، وهو منهيٌّ عن هذا، بل هو مأمور بالصبر والتوكل والثبات على دين الإسلام، وأن يؤمن بالله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وأن العاقبة للتقوى، وأن ما يصيبه فهو بذنوبه فليصبر، إن وعد الله حق، وليستغفر لذنبه، وليسبح بحمد ربه بالعشيّ والإبكار».

وقوله ﷺ: «**ثم يعود غريباً كما بدأ**» يحتمل شيئين:

أحدهما.. أنه في أمكنة وأزمنة يعود غريباً بينهم ثم يظهر، كما كان في أول الأمر غريباً ثم ظهر، ولهذا قال: «سيعود غريباً كما بدأ» وهو لما بدأ كان غريباً لا يعرف ثم ظهر وعرف، فكذلك يعود حتى لا يعرف، ثم يظهر ويُعرف فيقل من يعرفه في أثناء الأمر كما كان من يعرفه أولاً.

ويحتمل أنه في آخر الدنيا لا يبقى مسلماً إلا قليل، وهذا إنما يكون بعد الدجال، ويأجوج ومأجوج عند قرب الساعة،

---

(١) سورة الطلاق، الآيتان: ٢ ـ ٣.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٩٥.

وحينئذ يبعث الله ريحاً تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة[١]، ثم تقوم القيامة.

وأما قبل ذلك فقد قال ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة**»[٢].

وهذا الحديث في الصحيحين، ومثله من عدة أوجه.

فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا تزال طائفة ممتنعة من أمته على الحق أعزاء لا يضرهم المخالف، ولا خلاف الخاذل، فأما بقاء الإسلام غريباً ذليلاً في الأرض كلها قبل الساعة فلا يكون هذا.

وقوله ﷺ: «**ثم يعود غريباً كما بدأ**»، أعظم ما تكون غربته إذا ارتد الداخلون فيه عنه، وقد قال تعالى:

﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾[٣].

فهؤلاء يقيمونه إذا ارتد عنه أولئك.

---

(١) أخرجه مسلم ١/ ١٠٩ (ح/ ١١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: «إن الله يبعث ريحاً من اليمن ألين من الحرير، فلا تدع أحداً في قلبه مثقال حبة أو ذرة من إيمان إلاّ قبضته».

(٢) أخرجه البخاري ٦/ ٢٦٦٧، (ح/ ٦٨٨١) بمعناه من حديث معاوية رضي الله عنه، ومسلم ٣/ ١٥٢٣ (ح/ ١٩٢٠) ـ من حديث ثوبان رضي الله عنه. وانظر شرح الحديث في كتابي: «أضواء نبوية».

(٣) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

وكذلك بدأ غريباً ولم يزل يقوى حتى انتشر، فهكذا يتغرب في كثير من الأمكنة والأزمنة ثم يظهر حتى يقيمه الله عزّ وجلّ، كما كان عمر بن عبد العزيز لمّا وليَّ قد تغرب كثير من الإسلام على كثير من الناس، حتى كان منهم من لا يعرف تحريم الخمر، فأظهر الله في الإسلام ما كان غريباً.

وفي السنن:

«إن الله يبعث لهذه الأمة في رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[(١)]. والتجديد إنما يكون بعد الدروس، وذلك. هو غربة الإسلام.

وهذا الحديث يفيد المسلم أنه لا يغتم بقلة من يعرف حقيقة الإسلام ولا يضيق صدره بذلك، ولا يكون في شك من دين الإسلام، كما كان الأمر حين بدأ.

قال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾[(٢)].

إلى غير ذلك من الآيات والبراهين الدالة على صحة الإسلام.

وقد تكون الغربة في بعض شرائعه، وقد يكون ذلك في بعض الأمكنة، ففي كثير من الأمكنة يخفى عليهم من شرائعه

---

(١) أخرجه أبو داود ٤/ ٤٨٠ (ح/ ٤٢٩١) وهو صحيح، أنظر صحيح أبي داود ٣/ ٢٣.

(٢) سورة يونس، الآية: ٩٤.

ما يصير به غريباً بينهم لا يعرفه منهم إلا الواحد بعد الواحد.

ومع هذا فطوبى لمن تمسك بتلك الشريعة كما أمر الله ورسوله، فإن إظهاره والأمر به والإنكار على من خالفه هو بحسب القوة والأعوان، وقد قال النبي ﷺ:

«من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»(١).

وإذا قُدِّرَ أن في الناس من حصل له سوء في الدنيا والآخرة بخلاف ما وعد الله ورسوله وأتباعه، فهذا من ذنوبه ونقص إسلامه، كالهزيمة التي أصابتهم يوم أحد، وإلا فقد **قال تعالى:**

﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾(٢).

وقال تعالى:

﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَـٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾(٣).

وفيما قصه الله تعالى من قصص الأنبياء وأتباعهم ونصرهم ونجاتهم وهلاك أعدائهم عبرة، والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم ١/ ٦٩ (ح/ ٤٩).

(٢) سورة غافر، الآية: ٥١.

(٣) سورة الصافات، الآيات: ١٧١ ـ ١٧٣.

المبحث السابع:

نظراته الحديثية الفقهية

الخلاف الفقهي لا يوجب قطيعة:

الحرص على جماعة المسلمين والألفة بين قلوبهم هدف يسعى إليه المسلم. والوحدة التي تصف الصفوف وتربط بين الناس غاية يطلبها الداعية، لذا كانت الأخوة في الدين أوثق عرى الإيمان. مكانتها عالية، ومنزلتها في هذا الدين رفيعة، فهي قمة شامخة وأساس متين لعملية الصلاح والإصلاح في هذه الحياة.

وقد رأى ابن تيمية أن وجهات النظر تتعدد، ونتائج الاجتهاد تتنوع ـ وخاصة في المسائل الخلافية الفقهية ـ فكان له فيها قول يوفق ولا يفرق ويجمع ولا يشتت، في إطار من الحرية الثقافية، وترك الجمود والتقليد.

يقول رحمه الله تعالى(١):

«وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤/ ١٧٢.

تَأْوِيلًا﴾[١] وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين.

«كما اختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم، والناس بعدهم في رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا، وقالوا فيها كلمات غليظة.

كقول أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها: «من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية»[٢].

ومع هذا فما أوجب هذا النزاع تهاجراً ولا تقاطعاً.

وكذلك ناظر الإمام أحمد رحمه الله أقواماً من أهل السنة في مسألة الشهادة للعشرة بالجنة، حتى آلت المناظرة إلى ارتفاع الأصوات، وكان أحمد وغيره يرون الشهادة، ولم يهجروا من امتنع عن الشهادة، إلى مسائل نظير هذه كثيرة[٣].

والخلاف لا يوجب قطيعة ولا هجراً:

يقول: «وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا، لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة»[٤].

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٢) أخرجه مسلم ١/ ١٥٩ (ح/ ١٧٧).

(٣) مجموع الفتاوى ٦/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٤/ ١٧٣.

ولقد كان رحمه الله ينبه على هذا الأصل الأصيل من مبادىء الدعوة عند ذكره لبعض المسائل. فمن ذلك:

١ ـ قال: «فأما صفة الصلاة فمن شعائرها مسألة البسملة، فإن الناس اضطربوا فيها نفياً وإثباتاً، في كونها آية من القرآن، وفي قراءتها، وصنفت من الطرفين مصنفات يظهر في بعض كلامها نوع جهل وظلم، مع أن الخطب فيها يسير.

وأما التعصب لهذه المسائل ونحوها فمن شعائر الفرقة والاختلاف الذي نُهينا عنه إذا الداعي لذلك هو ترجيح الشعائر المفرّقة بين الأمة، وإلا فهذه المسائل من أخف مسائل الخلاف جداً، لولا ما يدعو الشيطان من إظهار شعار الفرقة[١].

٢ ـ عرض لأقوال العلماء في حكم تلاوة البسملة في الصلاة. فقال[٢]: «ويستحب للرجل أن يقصد إلى تأليف هذه القلوب بترك هذه المستحبات، لأن مصلحة التأليف في الدين أعظم من مصلحة فعل مثل هذا. كما ترك النبي ﷺ تغيير بناء البيت، لما رأى في إبقائه من تأليف القلوب. وكما أنكر ابن مسعود على عثمان إتمام الصلاة في السفر، ثم صلى خلفه متماً، وقال: الخلاف شر»[٣].

٣ ـ وكتب إلى أهل البحرين هذه الرسالة[٤]:

---

(١) القواعد النورانية الفقهية/ ٤٢، ومعاً على طريق الدعوة/ ٣٤.

(٢) القواعد النورانية الفقهية/ ٤٣ ـ ٤٤.

(٣) القواعد الفقهية/ ٢٢.

(٤) مجموع الفتاوى ٦/ ٤٨٥.

قال: «والذي أوجب هذا ـ كتابة الرسالة ـ أن وفدكم حدثونا بأشياء من الفرقة والاختلاف بينكم، حتى ذكروا أن الأمر آل إلى قريب المقاتلة وذكروا أن سبب ذلك الاختلاف في «رؤية الكفار ربهم» وما كنا نظن أن الأمر يبلغ بهذه المسألة إلى هذا الحد، فالأمر في ذلك خفيف، وإنما المهم الذي يجب على كل مسلم اعتقاده أن المؤمنين يرون ربهم في الدار الآخرة في عرصة القيامة وبعدها يدخلون الجنة».

ثم قال في آخر الرسالة: «فبالجملة فليس مقصودي بهذه الرسالة الكلام المستوفي لهذه المسألة، فإن العلم كثير، وإنما الغرض بيان أن هذه المسألة ليست من المهمات التي ينبغي كثرة الكلام فيها، وإيقاع ذلك إلى العامة والخاصة حتى يبقى شعاراً ويوجب تفريق القلوب، وتشتت الأهواء»[1].

ثم ختم رسالته إلى أهل البحرين بهذه الآداب، فقال: «وهنا آداب يجب مراعاتها:

أ ـ أن من سكت عن الكلام في هذه المسألة «رؤية الكفار» ولم يدع إلى شيء فإنه لا يحل هجره، وإن كان يعتقد معتقد أحد الطرفين.

فإن البدع التي هي أعظم منها لا يهجر فيها إلا الداعية، دون الساكت فهذه أولى.

ب ـ لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة «رؤية

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٥٠٢.

الكفار» محنةً وشعاراً يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم، فإن مثل هذا مما يكرهه الله ورسوله ﷺ.

ج ـ لا يفاتحوا فيها عِوام المسلمين الذين هم في عافية وسلام عن الفتن ولكن إذا سئل الرجل عنها، أو رأى من هو أهل لتعريفه ذلك، ألقى إليه مما عنده من العلم ما يرجو النفع به، بخلاف الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة، فإن الإيمان بذلك فرض واجب لما قد تواتر فيها عن النبي ﷺ وصحابته وسلف الأمة»[١].

ولا نحمل الناس عنده على اجتهاد ظهر لنا. يقول:

«وأما الأقوال والأعمال التي لم يعلم قطعاً مخالفتها للكتاب والسنة، بل هي من موارد الاجتهاد، التي تنازع فيها أهل العلم والإيمان، فهذه الأمور قد تكون قطعية عند بعض من بيَّن الله له الحق فيها، لكنه لا يمكنه أن يلزم الناس بما بان له ولم يُبن لهم»[٢].

هذه الروح المتسامحة في الخلاف ألا تتناقض مع فتاواه الجريئة التي خالف فيها آراء الأئمة والعلماء، بل ناله بسببها الأذى. والجواب عن هذا يذكره ابن تيمية نفسه فيقول:

«إن الإنسان ينشأ على دين أبيه أو سيده أو أهل بلده، كما يتبع الطفل في الدين أبويه وسادته وأهل بلده، ثم إذا بلغ

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠/٣٨٣ ـ ٣٨٤.

الرجل فعليه أن يلتزم طاعة الله ورسوله حيث كان، ولا يكون ممن إذا قيل لهما اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا.

فكل من عدل عن اتباع الكتاب والسنة، وطاعة الله ورسوله إلى عادته وعادة أبيه وقومه فهو من أهل الجاهلية المستحقين الوعيد. وكذلك من تبين له مسألة من مسائل الحق الذي بعث الله به رسوله، ثم عدل عنه إلى عادته، فهو من أهل الذم والعقاب».

بل يقول:

«أما إذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقد معه أن القول الآخر ليس معه ما يدفع به النص فهذا يجب عليه اتباع النصوص، وإن لم يفعل كان متبعاً للظن، وما تهوى الأنفس وكان أكبر العصاة لله ولرسوله».

إنه عَلِمَ الحق في تلك المسائل من خلال بحثه واجتهاده، فلم يتخلى عنه لأنه في التخلي عنه معصية، ولكنه منع أي أثر ترتب على إيذائه فعفا عن خصومه واحترمهم، ولم يسمح بوقوع الأذى لهم حفاظاً على وحدة كلمة المسلمين وأخوتهم، فأصبح ذامه مادحاً، وعدوه صديقاً، ومبغضه محباً.

اجتهادات ابن تيمية الفقهية

كان لابن تيمية اختيارات لبعض المسائل الفقهية خالف فيها جمهور العلماء بناءً على ما اتضح له من الأدلة، وقد سبق تشنيع البعض عليه ممن خالفه فيها، وفي زماننا نجد أن أقوال

ابن تيمية قد أخذت بها بعض الدول في قوانينها المتعلقة بالأحوال الشخصية.

وإليك بعض النماذج:

النموذج الأولي: الطلاق ثلاثاً مجموعة أو مفرقة يقع طلقة واحدة[١]:

ذكر ابن تيمية خلاف أهل العلم في وقوع الطلاق بلفظ الثلاث على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه طلاق مباح لازم:

وهو قول الشافعي[٢] وأحمد في رواية[٣] وهو قول بعض السلف.

القول الثاني: إنه طلاق محرم لازم:

وهو قول مالك[٤] وأبي حنيفة[٥] وأحمد في الرواية المتأخرة عنه[٦]. قال ابن تيمية: وهو قول كثير من السلف من الصحابة والتابعين.

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٩، زاد المعاد ٤/ ٦٧، العقود الدرية/ ٣٢٤، الأخبار العلمية في اختيارات ابن تيمية/ ٢٥٦.

(٢) الأم ٥/ ١٨١ ـ ١٨٢.

(٣) الفروع ٥/ ٣٧.

(٤) المدونة ٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٥) مختصر الطحاوي/ ١٩٦.

(٦) الفروع ٥/ ٣٧١.

القول الثالث: إنه طلاق محرم ولا يلزم منه إلا طلقة واحدة:

قال ابن تيمية: وهو منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله ﷺ مثل الزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وهو قول كثير من التابعين ومن بعدهم طاوس وخلاس بن عمر ومحمد بن إسحاق وقد اختار ابن تيمية هذا القول.

الأدلة:

استدل القائلون بوقوعها ثلاثاً بالآتي:

١ ـ بعموم الآيات الواردة بمشروعية الطلاق.

٢ ـ ما ورد ذكره من الأحاديث كحديث فاطمة بنت قيس وحديث امرأة رفاعة وحديث سهل بن سعد رضي الله عنهم.

٣ ـ بما نقل عن السلف من وقوع الطلاق بلفظ الثلاث، كما ثبت ذلك في عهد عمر رضي الله عنه.

وقد ردَّ ابن تيمية على استدلالهم بالقرآن بقوله:

واستدل الأكثرون بأن القرآن العظيم يدل على أن الله لم يبح إلا الطلاق الرجعي وإلا الطلاق للعدة كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ فَارِقُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖ﴾[١].

---

(١) سورة الطلاق، الآيتان: ١ ـ ٢.

وهذا إنما يكون في الرجعي وقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ يدل إلى أنه لا يجوز إرداف الطلاق للطلاق حتى تنقضي العدة أو يراجعها، لأنه إنما أباح الطلاق للعدة -أي لاستقبال العدة فمتى طلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة بنت على العدة ولم تستأنفها باتفاق جماهير المسلمين.

ثم قال: وأما من أخذ بمقتضى القرآن وما دلت عليه الآثار فإنه يقول: إن الطلاق الذي شرعه الله هو ما تقتضيه العدة، وما كان صاحبه مخيراً فيها بين الإمساك بمعروف والتسريح بإحسان، وهذا منتفٍ في إيقاع الثلاث في العدة قبل الرجعة، فلا يكون جائزاً فلم يكن ذلك طلاقاً للعدة، ولأنه قال: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ فخيره بين الرجعة وبين أن يدعها تقضي العدة فيسرحها بإحسان، فإذا طلقها ثانية قبل انقضاء العدة لم يمسك بمعروف ولم يسرح بإحسان.

وقد قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾[١].

فهذا يقتضي أن هذا حال كل مطلقة يشرع إلا هذا الطلاق، ثم قال: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾[٢] فهذه

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

الطلقة الثالثة لم يشرعها الله إلا بعد الطلاق الرجعي مرتين.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾[١].

وهذا إنما يكون فيما دون الثلاث وهو يعم كل طلاق فعلم أن جمع الثلاث ليس مشروع[٢].

قال ابن تيمية: ولا نعرف أن أحداً طلق على عهد النبي ﷺ امرأته ثلاثاً بكلمة واحدة فألزمه النبي ﷺ بالثلاث، ولا روي في ذلك حديث صحيح ولا حسن، ولا نقل أهل الكتب المعتمد عليها في ذلك شيئاً، بل رويت في ذلك أحاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث بل وموضوعه[٣].

أما بالنسبة لما نقل عن السلف:

فذكر ابن تيمية القائلين من الصحابة بوقوع الطلاق ثلاثاً أو بوقوعه واحدة فقال رحمه الله: وأما جمع الثلاث فأقوال الصحابة فيها كثيرة ومشهورة روي الوقوع فيها عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعمران بن حصين وغيرهم[٤].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٧٩، ٨٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣/ ١٢، ٨٤.

(٤) روى ذلك عنهم ابن أبي شيبة في مصنفه ٥/ ١٠ ـ ١٢ عدا علياً وأبا هريرة فقد روى عنهما ذلك البيهقي في السنن الكبرى ٧/ ٣٣٥.

وروي عدم الوقوع فيها عن أبي بكر وعن عمر صدراً من خلافته[١].

وعن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس أيضاً وعن الزبير وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم أجمعين[٢].

وقد نقل ابن تيمية[٣] قول من قال من الصحابة بوقوع الطلاق ثلاثاً واحدة من كتاب «المقنع في أصول الوثائق وبيان ما في ذلك من الدقائق» لابن مغيث وقد روى ابن مغيث[٤] ذلك عن محمد بن وضاح[٥].

وقد أجاب ابن تيمية عن استدلالهم بما روي عن الصحابة أنه كما نقل عن بعضهم بوقوعها ثلاثاً نقل عن البعض الآخر اعتبارها واحدة، وعند اختلاف القول عنهم في مسألة واحدة يجب رد ذلك إلى كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ.

---

(١) يدل على ذلك ما رواه ابن عباس قال: (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة). رواه مسلم في الطلاق ٢/ ١٠٩٩ (ح/ ١٤٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٨٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٨٣.

(٤) هو أحمد بن مغيث الصدفي الطليطلي أبو جعفر توفي سنة (٤٥٩هـ) له كتاب «المقنع في علم الشروط»، الديباج المذهب ١/ ١٨٢.

(٥) هو محمد بن وضاح القرطي الحافظ محمد بن الأندلسي صدوق في نفسه أخذ من أصحاب مالك والليث وروى علماً جماً. توفي في حدود مائتين وثمانين. ميزان الإعتدال ٤/ ٥٩، لسان الميزان ٥/ ٤١٦.

قال: والأصل الذي اتفق عليه علماء المسلمين أن ما تنازعوا فيه وجب رده إلى الله والرسول ﷺ.

كما **قال تعالى**: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[١][٢].

وقد وجه ابن تيمية رحمه الله: ما صح به النقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من إلزام من طلق ثلاثاً بلفظ واحد بوقوعها ثلاث طلقات وموافقة الصحابة له على ذلك لواحد من أمرين:

١ ـ إما أن ذلك من باب التعزير ويجوز فعله حسب الحاجة.

٢ ـ أو لاختلاف الاجتهاد في ذلك.

وقد ربط ابن تيمية رحمه الله هذه المسألة بما شابهها من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الصحابة سواء كان مع عمر أو مع غيره، وذلك لتقريب هذه المسألة لمثيلاتها من المسائل التي سلم فيها الخلاف من قبل الطرفين.

قال رحمه الله: فقول عمر بن الخطاب إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أنفذناه عليهم. هو

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٣٢ ـ ٨٩.

بيان أن الناس أحدثوا ما استحقوا عنده أن ينفذ عليهم الثلاث. فهذا إما أن يكون كالنهي عن متعة الحج، لكون ذلك كان مخصوصاً بالصحابة وهو باطل، فإن هذا كان على عهد أبي بكر، ولأنه لم يذكر ما يوجب اختصاص الصحابة بذلك وبهذا أيضاً تبطل دعوى من ظن ذلك منسوخاً كنسخ متعة النساء، وإن قدر أن عمر رأى ذلك لازماً فهو اجتهاد منه اجتهده في المنع من فسخ الحج لظنه أن ذلك كان خاصاً، وهذا قول مرجوح قد أنكره غير واحد من الصحابة.

والحجة الثانية: هي مع من أنكره وهكذا الالتزام بالثلاث في جعل قول عمر فيه شرعاً لازماً له، فهذا اجتهاده قد نازعه فيه غيره من الصحابة وإذا تنازعوا في شيء وجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ﷺ والحجة مع من أنكر هذا القول المرجوح.

وإما أن يكون عمر جعل هذا عقوبة تفعل عند الحاجة، وهذا أشبه الأمرين بعمر، ثم العقوبة بذلك يدخلها الاجتهاد من وجهين: من جهة أن العقوبة بذلك هل تشرع أم لا؟ فقد يرى الإمام أن يعاقب بنوع لا يرى العقوبة به غيره كتحريق علي الزنادقة بالنار، وقد أنكره عليه ابن عباس وجمهور الفقهاء مع ابن عباس، ومن جهة أن العقوبة إنما تكون لمن يستحقها فمن كان من المتقين استحق أن يجعل الله له فرجاً ومخرجاً ولم يستحق العقوبة، ومن لم يعلم أن جمع الثلاث محرم، فلما علم أن ذلك محرم تاب من ذلك اليوم أن لا يطلق إلا طلاقاً سنياً فإنه من المتقين في باب الطلاق، فمثل هذا لا يتوجه

إلزامه بالثلاث مجموعة، بل يلزمه بواحدة منها وهذه المسائل عظيمة وقد بسطنا الكلام عليها في موضع آخر في مجلدين وإنما نبهنا عليها هاهنا تنبيهاً لطيفاً.

والذي يحمل عليه أقوال الصحابة أحد أمرين: إما أنهم رأوا ذلك من باب التعزير الذي يجوز فعله بحسب الحاجة كالزيادة على أربعين في الخمر.

وأما لاختلاف اجتهادهم فرأوه لازماً وتارة غير لازم، وأما القول بكون لزوم الثلاث شرعاً لازماً كسائر الشرائع، فهذا لا يقوم عليه دليل شرعي وعلى هذا القول الراجح لهذا الموقع أنها طلقة واحدة ويراجع امرأته ولا يلزمه شيء لكونها كانت حائضاً إذا كان ممن اتقى الله وتاب من البدعة[1] واستدل القائلون بوقوعها واحدة بما يأتي:

١ - بما تقدم ذكره من الآيات وبقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾[2].

قال ابن تيمية: أي هذا الطلاق المذكور مرتان، وإذا قيل سبح مرتين أو ثلاث مرات لم يجزه أن يقول سبحان الله مرتين، بل لا بد أن ينطق بالتسبيح مرة بعد مرة، فكذلك لا يقال طلق مرتين إلا إذا طلق مرة بعد مرة، فإذا قال: أنت طالق ثلاثاً أو مرتين لم يجز أن يقال طلق ثلاث مرات ولا مرتين وإن جاز أن يقال طلق ثلاث تطليقات أو طلقتين.

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٣/٩٦ - ٩٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

ثم قال بعد ذلك: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾(١) فهذه الطلقة لم يشرعها الله إلا بعد الرجعي مرتين(٢).

٢ ـ أما الأحاديث فقد استدلوا بالآتي:

أ ـ حديث ابن عباس قال: (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم)(٣).

وهذا الحديث صريح في أن الطلاق ثلاثاً في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وأول خلافة عمر يعتبر واحدة.

ب ـ ما رواه الإمام أحمد في مسنده قال حدثنا سعد بن إبراهيم، حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق، حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: (طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني مطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً، فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقتها؟ قال: طلقتها ثلاثاً فقال في مجلس واحد. قال فراجعها، فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل طهر)(٤).

قال ابن تيمية: وهذا الحديث قال فيه بن إسحاق حدثني

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٨٠.

(٣) أخرجه مسلم ٢/ ١٠٩٩ (ح/ ١٤٧٢).

(٤) رواه أحمد ١/ ٢٦٥.

داود وداود من شيوخ مالك ورجال البخاري وابن إسحاق إذا قال حدثني فهو ثقة عند أهل الحديث، وهذا إسناد جيد، وله شاهد آخر رواه أبو داود في السنن ولم يذكر أبو داود[١] هذا الطريق الجيد، فلذلك ظن أن تطليقه واحدة بائناً أصح، وليس الأمر كما قاله، بلْ الإمام أحمد رجح هذه الرواية على تلك وهو كما قال أحمد[٢].

وسند الحديث كما ذكر ابن تيمية وهو متصل، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث، ولكن داود يروي الحديث عن عكرمة وقد قال علي بن المديني وأبو داود أحاديثه عن عكرمة مناكير. وقد وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي[٣] ويشهد لمعنى هذا الحديث المتقدم عن ابن عباس وبه تزول النكارة[٤].

وقد روى هذا الحديث من طرق أخرى بلفظ (إن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة فأخبر النبي ﷺ بذلك، وقال: والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه)[٥].

---

(١) رواه أبو داود (ح/ ٢١٩٦) وفيه مجهول. قال في صحيح السنن حسن ٢/ ١٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٨٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ١٨١.

(٤) أنظر منهج ابن تيمية في الفقه/ ٥٥٨.

(٥) رواه أبو داود في كتاب الطلاق باب في البتة (ح/ ٢٢٠٦).
روى الطلاق بلفظ ألبتة أبو داود في كتاب الطلاق في ألبتة ٢/ ٦٥٥ من طريقين:

=

وقد ردها ابن تيمية بقوله: وهذا المروي عن ابن عباس في حديث ركانة من وجهين وهو رواية عكرمة عن ابن عباس من وجهين عن عكرمة وهو أثبت من رواية عبد الله بن يزيد بن ركانة ونافع بن عجير أنه طلقها البتة وأن النبي ﷺ استحلفه، فقال: ما أردت إلا واحدة فإن هؤلاء مجاهيل لا تعرف أحوالهم وليسوا فقهاء، وقد ضعف حديثهم أحمد بن حنبل وأبو عبيد وابن حزم، وقال أحمد بن حنبل حديث ركانة في ألبتة ليس بشيء. وقال أيضاً: حديث ركانة لا يثبت أنه طلق امرأته ألبتة، لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين عن

= **الطريق الأول**: قال أبو داود وحدثنا ابن السرح وإبراهيم بن خالد الكلبي (أبو ثور) في آخرين قالوا حدثنا محمد بن إدريس الشافعي حدثني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبيد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد يزيد بن ركانة. وفيه عبد الله بن علي السائب قال في التقريب مستور ونافع بن عجير قال ابن القيم في الزاد ٤/ ٧٣ مجهول لا يعرف حاله ألبتة.

والطريق الثاني: قال أبو داود حدثنا سليمان بن داود العتكي حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده وفيه عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة قال في تقريب لين الحديث. وأيضاً أبوه في التقريب مستور وفيه أيضاً الزبير بن سعيد قال في التقريب لين الحديث.

أما وجه استدلالهم من الحديث كما ذكره ابن القيم في زاد المعاد ٤/ ٧٠ قال ووجه استدلالهم بالحديث أنه ﷺ أحلفه أنه أراد ألبتة الواحدة، فدل على أنه لو أراد بها أكثر لوقع ما أراد ولو لم تفترق الحال لم يحلفه. أفاده الدكتور: العطيشان في منهج ابن تيمية في الفقه/ ٥٠٠.

عكرمة عن ابن عباس (أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً) وأهل المدينة يسمون ثلاثاً ألبتة.

فقد استدل أحمد على بطلان حديث البتة بهذا الحديث الآخر الذي فيه أن طلقها ثلاثاً، وبين أن أهل المدينة يسمون من طلق ثلاثاً طلق البتة، وهذا يدل على ثبوت الحديث عنده وقد بينه غيره من الحفاظ.

وهذا الإسناد هو قول ابن إسحاق، حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس هو إسناد ثابتٌ عن أحمد وغيره من العلماء وبهذا الإسناد روى (أن النبي ﷺ رد ابنته زينب على زوجها بالنكاح الأول) وصحح ذلك أحمد وغيره من العلماء[١].

وأسانيد الحديث بلفظ طلاق البتة كلها لا تخلو من ضعف. وبهذا يستقيم الاستدلال بحديث ابن عباس أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً والله أعلم.

أما بالنسبة لمن قال بذلك من الصحابة، فقد تقدم ما نقله ابن تيمية عن كتاب أصول الوثائق لابن مغيث، هذا بالإضافة إلي إجماع الصحابة على ذلك قبل أخذ عمر باعتبار الطلاق ثلاثاً بثلاث طلقات، كما يفهم من حديث ابن عباس المتقدم.

أما بالنسبة للقياس: فقد وجه ابن تيمية ما نقل عن الصحابة بوقوع الثلاث جميعاً بقوله: «بل الآثار الثابتة عمن ألزم بالثلاث

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٨٦.

مجموعة عن الصحابة تدل على أنهم لم يكونوا يجعلون ذلك مما شرعه النبي ﷺ لأمته شرعاً لازماً، كما شرع تحريم المرأة بعد الطلقة الثالثة، بل كانوا مجتهدين في العقوبة بإلزام ذلك إذا كثر ولم ينته الناس عنه».

وقد ذكرت الألفاظ المنقولة عن الصحابة تدل على أنهم ألزموا بالثلاث لمن عصى الله بإيقاعها جملة، فأما من كان يتقي الله فإن الله يقول: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾[1].

فمن لا يعلم التحريم حتى أوقعها ثم لما علم التحريم تاب والتزم ألا يعود إلى المحرم، فهذا لا يستحق أن يعاقب وليس في الأدلة الشرعية الكتاب والسنة والإجماع والقياس ما يوجب لزوم الثلاث له ونكاحه ثابت بيقين وامرأته محرمة على الغير بيقين[2] ويشهد لهذا ما تقدم من حديث ابن عباس وجاء في آخره فقال عمر بن الخطاب: «أن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه فأمضاه عليهم».

أما الاستدلال بالقياس:

فقد استدل ابن تيمية بأصل أن العقود إذا وقعت محرمة فلا تكون لازمة كما تدل على ذلك الأحاديث الصحيحة.

قال رحمه الله: وعلى هذا يدل القياس والاعتبار بسائر

(١) سورة الطلاق، الآيتان: ٢ ـ ٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٩١ ـ ٩٢.

أصول الشرع، فإن كل عقد يباح تارة ويحرم تارة كالبيع والنكاح إذا فعل على الوجه المحرم لم يكن لازماً نافذاً كما يلزم الحلال الذي أباحه الله والرسول.

ثم قال والطلاق هو مما أباحه الله تارة وحرمه أخرى، فإذا فعل على الوجه الذي حرمه الله ورسوله لم يكن لازماً نافذاً كما يلزمه ما أحله الله ورسوله كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)[١][٢].

النموذج الثاني: طلاق الحائض، أو طلاق المرأة في طهر جامعها فيه، حرام ولا يقع الطلاق[٣]

ذكر ابن تيمية الخلاف في وقوع الطلاق المحرم[٤].

فقال: ذهب الجمهور[٥] من السلف والخلف إلى وقوع الطلاق المحرم.

وذهب آخرون إلى عدم وقوعه منهم عمر وطاووس وعكرمة

---

(١) أخرجه مسلم ٣/ ١٣٤٣ (ح/ ١٧١٨).

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/ ١٨

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٧٢، العقود الدرية/ ٣٢٤، الأخبار العلمية في اختيارات ابن تيمية/ ٢٥٦.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٨١.

(٥) المدونة ٢/ ٤٢٢، مختصر الطحاوي/ ١٩٢، ١٩٤، الأم ٥/ ١٨١، الفروع ٥/ ٣٧٠.

وخلاس بن عمرو ومحمد بن إسحاق وحجاج بن أرطأة وأهل الظاهر.

ومنشأ النزاع في هذه المسألة هو: الاختلاف في فهم حديث ابن عمر حينما طلق امرأته وهي حائض، وأخبر عمر النبي ﷺ بذلك، فأمره بأن يراجعها، وما ورد لهذا الحديث من روايات.

قال ابن تيمية: أما الطلاق في الحيض فمنشأ النزاع في وقوعه أن النبي ﷺ قال لعمر بن الخطاب لما أخبره أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض: «مره فليراجعها حتى تحيض ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر»[١].

فمن العلماء من فهم من قوله فليراجعها أنها رجعة المطلقة، وبنوا على هذا أن المطلقة في الحيض يؤمر برجعتها مع وقوع الطلاق.

ثم قال: ومن العلماء من قال قوله: «مره فليراجعها» لا يستلزم وقوع الطلاق، بل لما طلقها طلاقاً محرماً حصل منه إعراض عنها ومجانبة لها لظنه وقوع الطلاق فأمره أن يردها إلى ما كانت، كما قال في الحديث الصحيح لمن باع صاعاً بصاعين «هذا هو الربا فرده»[٢].

---

(١) أخرجه البخاري ٥/ ٢٠١١، (ح/ ٤٨٥٣)، ومسلم ٢/ ١٠٩٣ (ح/ ١٤٧١).

(٢) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٩٨ ـ ٩٩.

وأهم ما استدل به القائلون بوقوع الطلاق:

١ ـ حديث ابن عمر المتقدم، حيث جاء فيه: (مره فليراجعها) وهذا دليل على وقوع الطلاق لأمره بمراجعتها.

٢ ـ ما نقل عن ابن عمر باحتساب طلاقه امرأته وهي حائض طلقة واحدة وهو صاحب القصة، وكيف يظن بابن عمر أن يخالف أمر رسول الله ﷺ هذا مع ما نقل عن الصحابة كعثمان بن عفان وزيد بن ثابت.

ومما روي عن ابن عمر قوله: حسبت عليّ بتطليقة التي طلقتها[١].

وقوله: (ما لي لا أعتد بها)[٢]. وقوله عندما سئل عن حكم طلاق الحائض (أرأيت إن عجز واستحمق)[٣] يعني أرأيت إن عجز واستحمق يسقط عنه الطلاق حمقه أو يبطله عجزه، وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه[٤] هذا إضافة إلى روايات أخرى عنه في هذا الشأن.

ـ ما رواه ابن وهب في جامعه من حديث ابن أبي ذئب أن نافعاً أخبرهم عن ابن عمر: أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «**مره فليراجعها ثم ليمسكها**

---

(١) أخرجه البخاري ٥/ ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ (ح/ ٤٩٥٤)، ومسلم ٢/ ١٤٧١ (ح/ ١٤٧١).

(٢) أخرجه مسلم ٣/ ١٠٩٣ (ح/ ١٤٧١).

(٣) أخرجه البخاري ٥/ ٢٠١٢ (ح/ ٤٩٥٤).

(٤) انظر معالم السنن بهامش مختصر أبي داود ٣/ ٩٥.

حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء» وهي واحدة.

قول نافع عندما سئل هل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد الرسول ﷺ قال نعم[(١)].

ـ تحريم الطلاق لا يمنع من ترتب أثره كالظهار فهو محرم بلا شك ومع ذلك يترتب عليه أثره.

وقد رد القائلون بعدم وقوع الطلاق على هذه الأدلة بالآتي:

أما حديث ابن عمر فقد تقدم الخلاف في فهم ما المقصود بالمراجعة، وهي مناط الاستدلال بهذا الحديث فلا يستقيم قطع الاستدلال بذلك.

ويؤيد على عدم استقامة الاستدلال به ما روى أبو داود[(٢)] بسند صحيح[(٣)] من طريق أبي الزبير عن ابن عمر وجاء فيه:

---

(١) أخرجه مسلم ٣/ ١٠٩٣ (ح/ ١٤٧١).

(٢) رواه أبو داود في كتاب الطلاق (ح/ ٢١٨٥)، انظر صحيح أبي داود ٢/ ٧ وقال: صحيح.

(٣) قال ابن القيم في الزاد ٤/ ٥٧ رواه أبو داود بالسند الصحيح الثابت، وقال ابن حجر في الفتح ٩/ ٣٥٣ إسناده على شرط الصحيح وقد تابع أبا الزبير نافع عن ابن عمر أخرجه ابن حزم في المحلى. قال ابن حجر في الفتح ٩/ ٣٥٤ إسناده صحيح وصححه ابن القيم في الزاد ٤/ ٦٢. وقال في التلخيص ٣/ ٢٠٦ لم ينفرد أبو الزبير، فقد رواه عبد الوهاب الثقفي عن عبد الله عن نافع أن ابن عمر قال في =

(فردها عليّ ولم يرها شيئاً) وهذا نص في عدم الاعتداد بالطلاق في الحيض.

أما بالنسبة لما نقل عن ابن عمر من قوله باحتسابها طلقة وقد صح عنه ذلك كما تقدم. فأيضاً قد صح عنه القول بعدم الاعتداد بها كما تقدم.

قال ابن القيم رحمه الله: «الألفاظ قد اضطربت عن ابن عمر رضي الله عنه في ذلك اضطراباً شديداً وكلها صحيحة عنه، وهذا يدل على أنه لم يكن عنده نص صريح عن الرسول ﷺ في وقوع تلك الطلقة والاعتداد بها، وإذا تعارضت تلك الألفاظ نظرنا إلى مذهب ابن عمر رضي الله عنه وفتواه فوجدناه صريحاً في عدم الوقوع، ووجدنا أحد الألفاظ صريحاً في ذلك، فقد اجتمع صريح روايته وفتواه على عدم الاعتداد وخالف في ذلك ألفاظ مجملة مضطربة»[١].

أما الحديث الذي رواه ابن وهب فقد ذكر ابن القيم أن سبب عدم الأخذ به هو عدم معرفة من صدر عنه قوله (وهي واحدة) هل هي عن نافع أو ممن دونه في السند.

قال: فلعمر الله لو كانت هذه اللفظة من كلام رسول الله ﷺ ما قدمنا عليها شيئاً ولصرنا إليها بأول وهلة[٢].

= الرجل يطلق امرأته وهي حائض، قال ابن عمر لا يعتد بذلك، أخرجه محمد بن عبد السلام الخشني عن بندار عنه وإسناد صحيح. أفاده الدكتور: صالح العطيشان.

(١) زاد المعاد ٤/ ٦٢.

(٢) زاد المعاد ٤/ ٦٣.

ولفظ (هي واحدة) واردة في متن الحديث أنها من كلام رسول الله ﷺ والسند صحيح ورواته كلهم ثقات أعلام، فكيف يظن بهم أنهم يذكرون في المتن ما ليس منه، فلا مجال لرد هذا الحديث ويتعين الأخذ به[١].

وقد ذكر ابن حجر في الفتح[٢] سند هذا الحديث قال: وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافعاً أخبره أن ابن عمر فذكره، وابن وهب صاحب المسند هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي قال في التقريب ثقة حافظ عابد. وابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب وهو ثقة فقيه فاضل كما في التقريب، وروى عنه ابن وهب. ونافع هو مولى ابن عمر قال في التقريب ثقة ثبت فقيه مشهور.

وقد أخرج هذا الحديث الدارقطني[٣] في سننه بسنده من طريق ابن أبي ذئب.

كما أجابوا عن حديث نافع بما أجابوا به عن حديث ابن عمر في رواية ابن أبي ذئب أنه لا يعرف من حسبها على ابن عمر هل هو نفسه أو والده أو رسول الله ﷺ، وهذا الحديث رواه مسلم كما تقدم ويؤيده معنى الحديث المتقدم عن أبي ذئب، حيث أن النبي ﷺ حسبها واحدة، وبهذا الحديث بني

(١) منهج ابن تيمية في الفقه/ ٥٦٥.

(٢) فتح الباري ٩/ ٣٥٣.

(٣) رواه الدارقطني، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره ٤/ ٩.

للمجهول من حسب هذه التطليقة، وهناك صرح بها فيكون من حسبها هنا هو النبي ﷺ فيزول الشك بذلك والله أعلم.

أما قياسهم الطلاق على الظهار، فقد أجاب عن ذلك بأن الطلاق مما أباحه الشارع تارة ومنعه أخرى، إذا جاء مخالفاً لما شرع.

أما الظهار فهو حرام في شرع الله ولم يبح إطلاقاً.

قال رحمه الله: وهذا بخلاف ما كان محرم الجنس كالظهار والقذف والكذب وشهادة الزور ونحو ذلك، فإن هذا يستحق من فعله العقوبة بما شرع الله من الأحكام فإنه لا يكون تارة صحيحاً وتارة فاسداً وما كان محرماً من أحد الجانبين مباحاً من الجانب الآخر كافتداء الأسير، واشتراء المحجور عتقه، ورشوة الظالم لدفع ظلمه، أو لبذل الحق الواجب وكاشتراء الإنسان المصراة، وما دلس عيبه، وإعطاء المؤلفة قلوبهم ليفعل الواجب أو ليترك المحرم، وكبيع الجالب لمن تلقى منه ونحو ذلك.

فإن المظلوم يباح له فعله وله أن يفسخ العقد وله أن يمضيه بخلاف الظالم فإن فعله ليس بلازم، والطلاق هو مما أباحه الله تارة وحرمه أخرى، فإذا فعل على الوجه الذي حرمه الله ورسوله لم يكن لازماً نافذاً كما يلزم ما أحله الله ورسوله، في الصحيحن عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: **«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»**[١].

(١) مجموع الفتاوى ٣٣/١٨. والحديث سبق تخريجه.

وقد استدل القائلون بعدم وقوع الطلاق في الحيض بما يأتي:

١ ـ النصوص الشرعية المبينة للطلاق السني المباح والطلاق البدعي المحرم، وقد تقدم بيان بعض هذه النصوص فيما تقدم.

٢ ـ ما رواه أبو داود من طريق أبي الزبير عن ابن عمر في مسألة طلاق زوجته وهي حائض وجاء في آخره (فردها عليّ ولم يرها شيئاً) وسنده صحيح كما تقدم وهو نص في عدم الاعتداد بالطلاق.

٣ ـ النصوص القاضية ببطلان الأعمال التي تقع مخالفة لما شرعه الشارع كما جاء في الحديث الصحيح عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**».

وما يتبع ذلك من الأصول المبنية على النصوص الشرعية كأصل النهي يقتضي الفساد، ومفهوم هذا الأصل أن كلاً من الأقوال والأفعال إذا فعلت على الوجه المنهي عنه فهي فاسدة، وإذا فسدت فلا تترتب عليها الأحكام، والطلاق في الحيض مما وقع الإجماع على تحريمه ووقوعه مخالفاً لما أتت الشريعة به بناءً على حديث ابن عمر المتقدم وجاء فيه: (فردها عليّ ولم يرها شيئاً).

٤ ـ النظر العام لمقاصد الشريعة من التشريع من تحقيق المصالح ودرء المفاسد قال ابن تيمية رحمه الله:

«وأيضاً فلو كان الطلاق المحرم قد لزم لكان حصل الفساد الذي كرهه الله ورسوله وذلك الفساد لا يرتفع برجعة يباح له الطلاق بعدها والأمر بالرجعة لا فائدة فيها مما ينزه عنه الله

ورسوله فإنه إن كان راغباً في المرأة فله أن يرتجعها وإن كان راغباً عنها فليس له أن يرتجعها فليس في أمره برجعتها مع لزوم الطلاق له مصلحة شرعية بل زيادة مفسدة ويجب تنزيه الرسول ﷺ عن الأمر بما يستلزم زيادة الفساد، والله ورسوله إنما نهى عن الطلاق البدعي لمنع الفساد فكيف يأمر بما يستلزم زيادة الفساد.

وقول الطائفة الثانية أشبه بالأصول، والنصوص يعني القائلين بعدم وقوع الطلاق في الحيض، فإن هذا القول متناقض إذ الأصل الذي عليه السلف والفقهاء أن العبادات والعقود المحرمة إذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن لازمة صحيحة، وهذا وإن كان نازع فيه طائفة من أهل الكلام فالصواب مع السلف وأئمة الفقهاء، لأن الصحابة والتابعين لهم بإحسان كانوا يستدلون على فساد العبادات والعقوبة بتحريم الشارع لها وهذا متواتر عنهم.

ثم قال: وأيضاً فالشارع يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة أو الراجحة، ومقصوده بالتحريم المنع من ذلك الفساد وجعله معدوماً، فلو كان مع التحريم يترتب عليه من الأحكام ما يترتب على الحلال فيجعله لازماً نافذاً كالحلال، لكن ذلك إلزاماً منه بالفساد الذي قصد عدمه أفيلزم أن يكون ذلك الفساد قد أراد عدمه مع أنه ألزم الناس به وهذا تناقض ينزه عنه الشارع ﷺ»[1].

(١) مجموع الفتاوى ٣٣/ ٢٣ ـ ٢٥.

النموذج الثالث: طواف المرأة الحائض للحج[١]

لقد ابتدأ ابن تيمية ببيان التعليل المناسب لمنع الحائض من الطواف بالبيت لينطلق من ذلك بتحديد .أقوال العلماء وأدلتهم في المسألة، وما يترتب عليها، وموقف ابن تيمية من لازم المذهب وعدمه.

أقوال العلماء:

١ ـ المنع لحرمة المسجد سواء كان مكثاً أو مروراً.

٢ ـ المنع لحرمة الطواف مع الحيض كالصلاة.

ولقد ذكر أقوال العلماء بالنسبة للسبب الأول على ثلاثة أقوال:

- جواز المرور دون اللبث. وهو قول الشافعي وأحمد.
- المنع مطلقاً، وهو قول أبي حنيفة[٢].
- الجواز مطلقاً.

وذكر أن قولي الشافعي وأحمد يجمع بين الأدلة الواردة في المسألة.

ثم ذكر القائلين بجواز طواف المحدث، وهي رواية للإمام أحمد[٣] وبعض الحنفية[٤].

---

(١) منهج ابن تيمية في الفقه/ ٥١٧ وما بعدها.

(٢) المبسوط ١/ ٣/ ٥٣.

(٣) الفروع ٣/ ٥٠١ ـ ٥٠٢، والإنصاف ٤/ ١٦.

(٤) المبسوط ٤/ ٣٨، قاله ابن شجاع.

وبعض التابعين كالمنصور بن المعتمر، وحماد بن أبي سليمان، وهم يقولون بمنع الحائض من الطواف فإنه يمكنهم التعليل بحرمة المسجد لا لحرمة الطواف، حيث إن الطواف يفارق الصلاة في شروطها وأركانها.

وبناءً على هذا فلا يحرم عندهم طواف الجنب والحائض إذا اضطر إلى ذلك كما لا يحرم عندهم طواف المحدث حيث لا يحرم عليهما دخول المسجد، وهما أولى من حيث الضرورة مع الحدث من غير عذر.

قال رحمه الله: «ومع قول هؤلاء فلا يحرم طواف الجنب والحائض إذا اضطر إلى ذلك، كما لا يحرم عندهم الطواف مع الحدث لأنه لا يحرم عليهما دخول المسجد حينئذ، وهما إذا كانا مضطرين إلى ذلك أولى بالجواز من المحدث الذي يجوز له الطواف مع الحدث في غير عذر»[(١)].

أما بالنسبة لتعليل المنع لحرمة الطواف مع الحيض فقد ناقش هذا التعليل بناءً على الخلاف في مسألة اشتراط شروط الصلاة للطواف فذكر قولين في هذه المسألة:

أحدهما: يشترط، وهو قول مالك[(٢)] والشافعي[(٣)] ورواية لأحمد[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٦/ ١٨٣.

(٢) المدونة ١/ ٤٠٣.

(٣) الأم ٢/ ١٧٨.

(٤) قاله في الفروع ٣/ ٥٠١، والإنصاف ٤/ ١٦ وقال وهو الصحيح من المذهب.

والثاني: لا يشترط، وهو قول أكثر السلف وهو مذهب أبي حنيفة[(١)] وأحمد في رواية وقال وهو الصواب.

ولقد ناقش دليل القائلين باشتراط شروط الصلاة للطواف وذلك للنصوص الشرعية وآثار السلف القاضية بالتفريق بين الصلاة والطواف من جوانب عدة، وتقريب مفهوم الحديث والمقصود منه بأحاديث أخرى متفق عليها في مفهوماتها، وهي مشابهة لهذا الحديث كما مرّ ذكر ذلك عن منهج ابن تيمية في الاستدلال.

قال رحمه الله: «ليس معناه ـ يعني الحديث ـ أنه نوع من الصلاة كصلاة الجمعة والاستسقاء والكسوف، فإن الله قد فرق بين الصلاة والطواف، وقد تكلم العلماء أيهما أفضل للقادم الصلاة أو الطواف، وأجمع العلماء على أن النبي ﷺ طاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين.

والآثار عن النبي ﷺ وأصحابه التابعين وسائر العلماء بالفرق بين مسمى الصلاة ومسمى الطواف متواترة، فلا يجوز أن يجعل نوعاً من الصلاة والنبي ﷺ قال: «**مِفْتَاحُ الصَّلاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسلِيمُ**»[(٢)].

والطواف ليس تحريمه التكبير وتحليله التسليم، وقد تنازع

---

(١) المبسوط ١/ ٣٨.

(٢) أخرجه الترمذي ٢/ ٣ (ح/ ٢٣٨) وقال هذا حديث حسن، وقال ابن حجر في الفتح ٢/ ٣٢٢ أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح وهو في الأرواء ٢/ ٩.

السلف ومن بعدهم في وجوب الوضوء من الحدث له، والوضوء للصلاة معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ومن أنكره فهو كافر، ولم ينقل شيء عن النبي ﷺ في وجوب الوضوء له.

ومنع الحائض لا يستلزم منع المحدث وتنازع العلماء في الطهارة من الحيض هل هي واجبة فيه أو شرط فيه؟ على قولين فيه، ولم يتنازعوا في الطهارة للصلاة أنها شرط فيها والقراءة فيه ليست واجبة باتفاق العلماء بل في كراهتها قولان للعلماء فنهى عن الكلام في الصلاة مطلقاً، والطواف فيه من الكلام ما لا يجوز في غيره.. إلخ[(١)].

وقال والاحتجاج بقوله: (الطواف بالبيت صلاة) حجة ضعيفة فإن غايته أن يشبّه بالصلاة في بعض الأحكام، وليس المشبه كالمشبه به من كل وجه وإنما أراد أنه كالصلاة في اجتناب المحظورات التي تحرم خارج الصلاة فأما ما يبطل الصلاة وهو الكلام والأكل والشرب والعلم الكثير فليس شيء من هذا مبطلاً للطواف وإن كره فيه إذا لم يكن به حاجة إليه فإنه يشغل عن مقصوده، كما يكره مثل ذلك عند القراءة والدعاء والذكر.

وهذا كقول النبي ﷺ: «**العبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة**»[(٢)].

(١) مجموع الفتاوى ٢٦/١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) أخرجه البخاري ١/٧٦ (ح/١٧٤).

وقوله: «**إذا خرج أحدكم إلى المسجد فلا يشبك بين أصابعه فإنه في صلاة**»(١).

ولهذا قال: «**إلا أن الله أباح لكم فيه الكلام**» ومعلوم أنه يباح فيه الأكل والشرب، وهذه محظورات الصلاة التي يبطلها الأكل والشرب والعمل الكثير ولا يبطل شيء من ذلك الطواف.

بل غايته أنه يكره فيه لغير حاجة، كما يكره العبث في الصلاة ولو قطع الطواف لصلاة مكتوبة أو جنازة أقيمت بنى على طوافه. والصلاة لا تقطع لمثل ذلك، فليست محظورات الصلاة محظورة فيه، ولا واجبات الصلاة واجبات فيه كالتحليل والتحريم، فكيف يقال إنه مثل الصلاة فيما يجب لها ويحرم فيها؟ فمن أوجب له الطهارة الصغرى فلا بد له من دليل شرعي. وما أعلم ما يوجب ذلك ثم تدبرت وتبين لي أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف ولا تجب فيه بلا ريب، ولكن تستحب فيه الطهارة. فإن الأدلة الشرعية إنما تدل على عدم وجوبها فيه، وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه»(٢).

ولقد تكلم ابن تيمية عن المضار الناجمة عن الأقوال المختلفة بشأن منع الحائض من الطواف بأن لا تطوف إلا وهي طاهرة فذكرها ورد عليها بما يأتي:

---

(١) أخرجه الحاكم ١/٢٠٦ وقال: صحيح على شرطهما ووافقه الذهبي.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٦/١٩٨ ـ ١٩٩.

أ ـ أن تقيم حتى تطهر وتطوف، وربما لا يكون لديها نفقة ولا مكان تأوي إليه، وربما لا تتمكن من العودة بعد سفر صحبتها، وقد يحدث لها من يستنكرها على الفاحشة أو أخذ مالها.

ورد عليه أن هذا ضرر لا تتأتى به الشريعة، فإن ذلك من الفساد في دينها ودنياها ما يعلم بالاضطرار أن الله نهى عنه فضلاً عن أن النبي يأمر به.

ب ـ أن ترجع غير طائفة بالبيت وتقيم على ما بقي من إحرامها إلى أن يمكنها الرجوع، وإن لم يمكنها بقيت محرمة إلى أن تموت.

فرد عليه من ثلاثة أوجه:

الأول: إن هذه المرأة يستمر معها الإحرام حتى تعود إلى مكة ومع هذا يحرم عليها الوطء وشريعتنا لا تأتي بمثل هذا.

الثاني: إن أمكنها العود فعادت فأصابها في المرة ما أصابها في المرة الأولى.

الثالث: إن هذا إيجاب سفرين كاملين على ا لإنسان للحج من غير تفريط ولا عدوان، وهذا خلاف الأصول، فإن الله لم يوجب على الناس الحج إلا مرة واحدة، وإذا أوجب القضاء على المفسد فذلك بسبب جنايته على إحرامه، وإذا أوجبه على من فاته الحج فذلك بسبب تفريطه. وهذا بخلاف الحائض فإنها لم تفرط.

ج ـ التحلل كما يتحلل المحصر، فإن خوفها منعها من المقام حتى تطوف لكن هذا العذر لا يسقط عنها فرض الإسلام ولا يؤمر المسلم بحج يحصر فيه، فمن اعتقد أنه إذا حج أحصر عن البيت لم يكن عليه الحج.

د ـ أنها لا تؤمر بالحج، بل لا يجب ولا يستحب، فعلى هذا التقدير يبقى الحج غير مشروع لكثير من النساء، وهذا خلاف أصول الشريعة، فإن العبادات المشروعة إيجاباً واستحباباً إذا عجز عن بعض ما يجب فيها لم يسقط عنه المقدور لأجل المعجوز.

ومعلوم أن الصلاة وغيرها من العبادات التي هي أعظم من الطواف لا تسقط بالعجز عن بعض شروطها وأركانها، فكيف يسقط الحج بعجزه عن بعض شروط الطواف وأركانه.

ومثل هذا القول أن يقال يسقط عنها طواف الإفاضة، فإن هذا خلاف الأصول إذا الحج عبارة عن الوقوف والطواف، والطواف أفضل الركنين وأجلها، ولهذا يشرع في العمرة ويشرع منفرداً ويشترط له الشروط ما لا يشترط للوقوف، فكيف يمكن أن يصح لحج بوقوف بلا طواف.

وبعد مناقشة ابن تيمية لهذه الأقوال ورده عليها أيّد القول الذي يقول: أنها تفعل ما تقدر عليه ويسقط عنها ما تعجز عنه.

واستدل لذلك بأربعة أدلة:

الدليل الأول: قال رحمه الله: وهذا هو الذي تدل عليه النصوص المتناولة لذلك والأصول المشابهة، وليس في ذلك

مخالفة الأصول والنصوص التي تدل على وجوب الطهارة، وإنما تدل على الوجوب مطلقاً. وأمثال ذلك في النصوص، وقد علم وجوب ذلك جميعه مشروط بالقدرة وهذا تقسيم حاضر.

الدليل الثاني: أن يقال غاية ما في الطهارة أنها شرط في الطواف ومعلوم كونها شرطاً في الصلاة آكد منها في الطواف ومعلوم أن الطهارة كالستارة واجتناب النجاسة، بل الستارة في الطواف آكد الطهارة لأن ستر العورة يجب في الطواف وخارج الطواف، ولأن ذلك من أفعال المشركين التي نهى الله ورسوله ﷺ عنها نهياً عاماً، ولأن المستحاضة ومن به سلس البول ونحوهما يطوف ويصلي باتفاق المسلمين والحدث في حقهم من جنس الحدث في حق غيرهم لم يفرق بينهما إلا العذر.

وإذا كان كذلك وشروط الصلاة تسقط بالعجز، فسقوط شروط الطواف بالعجز أولى وأحرى، والمصلي يصلي عرياناً ومع الحدث والنجاسة في صورة المستحاضة وغيرها... لكن الحائض لا تصلي لأنها ليست محتاجة إلى الصلاة مع الحيض فإنها تسقط عنها إلى غير بدل، لأن الصلاة تتكرر بتكرر الأيام فكانت صلاتها في سائر الأيام تغنيها عن القضاء.

ثم قال: والأصول الثابتة قد دلت على أن العبادة إذا لم تمكن إلا مع العذر كانت صحيحة مجزية معه بخلاف ما إذا فعلت بدون عذر.

الدليل الثالث: أن يقال هذا نوع من أنواع الطهارة فسقط بالعجز كغيره من أنواع الطهارة، فإنها لو كانت مستحاضة ولم يمكنها أن تطوف إلا مع الحدث الدائم طافت باتفاق العلماء.

الدليل الرابع: أن يقال شرط من شرائط الطواف فسقط بالعجز كغيره من الشروط، فإنه لو لم يمكنه أن يطوف إلا عرياناً لطاف، وطوافه عرياناً أهون من صلاته عرياناً وهذا واجب بالاتفاق. فالطواف مع العري إذا لم يمكن إلا ذلك أولى وأحرى.

ثم قال: وهذا الذي ذكرته وهو مقتضى الأصول المنصوصة العامة المتناولة لهذه الصورة لفظاً ومعنىً ومقتضى الاعتبار والقياس على الأصول التي تشابهها، والمعارض لها إنما لم يجد للعلماء المتبوعين كلاماً في هذه الحادثة المعنية كما لم يجد كلاماً فيما إذا لم يمكنه الطواف إلا عرياناً، وذلك لأن الصور التي لم تقع في أزمنتهم لا يجب أن تخطر بقلوبهم ليجب أن يتكلموا فيها، ووقوع هذا وهذا في أزمنتهم إما معدوم وإما نادر جداً، وكلامهم في هذا الباب مطلق عام وذلك يفيد العموم لو لم تختص الصورة المعنية بمعانٍ توجب الفرق والاختصاص، وهذه الصورة قد لا يستحضرها المتكلم، باللفظ العام من الأئمة لعدم وجودها في زمنهم والمقلدون لهم ذكروا ما وجدوه من كلامهم[1].

وبحث ابن تيمية لهذه المسألة طويل جداً وقد تم نقل بعض

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ٢٦/١٧٦ ـ ٢٤١.

استدلالاته ومناقشاته لهذه المسألة بشكل مختصر وبتصرف ليعطي صورة واضحة عن منهجية ابن تيمية في الفقه.

وقد اختتم ابن تيمية هذه المسألة بقوله:

«هذا هو الذي توجه عندي في المسألة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولولا ضرورة الناس واحتياجهم إليها علماً وعملاً لما تجشمت الكلام، حيث لم أجد فيها كلاماً لغيري، فإن الاجتهاد عند الضرورة مما أمرنا الله به، فإن يكن ما قلته صواباً فهو حكم الله ورسوله والحمد لله وإن يكن ما قلته خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان من الخطأ وإن كان المخطىء معفواً عنه».

واجب ولا مجال للاجتهاد مع وجود النص الصريح ومتى وجد النص الصريح فالمصالح متحققة والمفاسد ممتنعة في الأخذ به كما هي مقاصد التشريع في تحقيق المصالح ودرء المفاسد وتقديم خير الخيرين بمنع أدناهما ودفع أضر الضررين بتحقيق أدناهما.

«ومما تقدم لهذين الاختيارات يظهر جلياً بعض ما سبق تقريره من منهج ابن تيمية وأهم ذلك:

١ ـ العناية بدرجة الحديث صحةً وضعفاً.

٢ ـ تحقيق المعاني والمفهومات الصحيحة للدليل.

٣ ـ التقيد بالأصول والقواعد، فما قررته وجب الأخذ به منعاً وإقراراً.

٤ ـ تقريب مفهومات الأحاديث المختلف في فهمها بمفهومات الأحاديث التي هي موضع اتفاق.

٥ ـ الأخذ بالقول الذي معه الدليل في نظره ولو كان في ذلك مخالفة للأكثر أو الجمهور، حيث المناسبة للدليل لا لقول الرجال».

وأكتفي بهذا القدر خوفاً من الإطالة، وإلا فقد كنت أردت أن أذكر بعض اجتهاداته الأخرى، فمن أراد الاستزادة فعليه بالمطولات. والله سبحانه وتعالى أعلم.





الخاتمة



لقد امتلأ الزمان بالأئمة الأعلام، ووجد في فترات تاريخنا جملة من المجددين فكانوا علامات هدى تهدي السائرين بفيض رحمة الله وفضله، تنير سير السالكين إلى دلائل هديه جل وعلا.

لقد وجد ابن تيمية رحمه الله في خضم الصراع، فكان رجل مرحلة في علمه وجهاده وقوة حجته، وقدرته الفائقة التي بز فيها أقرانه وأنداده، فإذا بدليل عظمته وبيان عصاميته بارز ظاهر في جهده وعلمه وإنجازه.

وإذا كانت موازين التعامل قد تجاوز بها أصحابها منهج العدل والإنصاف عند الحديث عنه، والتعامل معه ومع علمه وفكره وقوله من قبل معارضيه ومنتقدي طريقه، فذلك ليس خطؤه، ولكنه خطأ عدم العدل، أو بعد الإنصاف الذي عومل به.

هذا البحث جلّى صورة من جهده، وأبان اهتماماً من اهتماماته في لمحات سريعة، وإيماءات قليلة عن مسائل الحديث عنده، وجهده في هذا العلم، ومما لا شك فيه أنها

نظرات فاحص، وخبرة مطلع لم يتعصب لصاحب الترجمة، بل حاول أن يبين بعض علم وفضل واهتمامات هذا العلم الشامخ ابن تيمية.

ولقد كان ابن تيمية عالماً

يقتدي به طلاب العلم

وكان ابن تيمية داعياً

يقتدي به طلاب الدعوة

وكان ابن تيمية مجاهداً

يقتدي به طلاب الشهادة في سبيل الله

وكان ابن تيمية إماماً

يقتدي به دعاة واجعلنا للمتقين إماماً

وكان ابن تيمية مهتماً بالحديث ومنهجه، يقتدي به دعاة الإنصاف والمهتمين بالدراسات الحديثة.

إذا أنصف المنصفون فسيجدون فضلاً وعلماً، مع أن كلاً يؤخذ من قوله ويترك إلا محمداً ﷺ.. والحمد لله رب العالمين.

سائلاً من القارئ الكريم الدعاء بالتوفيق والهداية والمغفرة لي وله وللمسلمين.





المراجع والمصادر



١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ إرواء الغليل، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

٣ ـ أصول الفقه وابن تيمية، د. صالح بن عبد العزيز آل منصور، ط/ الأولى ١٩٨٠م.

٤ ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط/ دار العلم للملايين ـ بيروت.

٥ ـ أعلام التربية في تاريخ الإسلام، ابن تيمية، عبد الرحمن النحلاوي، ط/ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٦م.

٦ ـ الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، الحافظ عمر بن علي البزار، ط/ المكتب الإسلامي ـ لبنان، تحقيق زهير الشاويش.

٧ ـ الأم، الإمام الشافعي.

٨ ـ الإمام ابن تيمية، عبد السلام هاشم حافظ.

٩ ـ الإمام ابن تيمية ومواقفه من قضية التأويل، محمد السيد الجليند، ط/ المكتبة العصرية ـ بيروت ١٩٧٣م.

١٠ ـ ابن تيمية، المستشرق هنري لاووست.

١١ ـ ابن تيمية، د. محمد يوسف موسى، ط/لبنان ـ العصر الحديث.

١٢ ـ ابن تيمية، عبد العزيز المراغي.

١٣ ـ ابن تيمية، لأبي زهرة، ط/دار الفكر العربي.

١٤ ـ ابن تيمية، محمد يوسف.

١٥ ـ ابن تيمية بطل الإصلاح الديني، محمود مهدي الاستانبولي، ط/بيروت، الثالثة.

١٦ ـ ابن تيمية وجهوده في التفسير، إبراهيم خليل بركة، ط/المكتب الإسلامي.

١٧ ـ ابن تيمية وموقفه من أهم الفرق والديانات في عصره، د. محمد حربي، ط/لبنان ـ عالم الكتب.

١٨ ـ باني النهضة الإسلامية ابن تيمية السلفي، محمد خليل هراس، ط/دار الكتب العلمية ـ لبنان.

١٩ ـ البداية والنهاية، ابن كثير القرشي، ط/لبنان.

٢٠ ـ بيان تلبيس الجهمية في تأسيسي بدعهم الكلامية، لابن تيمية، ط/الرياض، الأولى.

٢١ ـ بيان موافقة صريح المنقول لصحيح المعقول لابن تيمية، حاشية مع منهاج السنة البدر الطالع، الشوكاني محمد بن علي، ط/دار المعرفة ـ لبنان.

٢٢ ـ تاريخ ابن الوردي، ط/الثانية ـ المطبعة الحيدرية بالنجف.

٢٣ ـ تاريخ فلاسفة الإسلام في الشرق والغرب، لطفي جمعة.

٢٤ ـ تذكرة الحفاظ للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥ ـ التفسير الكبير، ابن تيمية.

٢٦ ـ تفسير سورة الإخلاص، ابن تيمية.

٢٧ ـ تلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني.

٢٨ ـ تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني/بيروت.

٢٩ ـ جامع الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي.

٣٠ ـ الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن مناورة الترمذي، ط/دار إحياء التراث ـ بيروت.

٣١ ـ جلاء العينين في محاكمة الأحمد بن السيد شعبان خير الدين الأوسي، ط/المدني ـ مصر ١٩٨١م.

٣٢ ـ حسن المحاضرة.

٣٣ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لابن نعيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤ ـ حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، الشيخ محمد بهجة

البيطار، ط/ المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٣٥ ـ خمسة من أعلام الفكر الإسلامي، مصطفى عبد الرزاق، دار الكتاب العربي ـ لبنان.

٣٦ ـ دار المعارف الإسلامية، إبراهيم زكي خورشيد وغيره، ط/ الشعب ـ مصر ١٩٦٩م.

٣٧ ـ الدارس في تاريخ المدارس، لأبي المفاخر عبد القادر بن محمد النعيمي، تحقيقي خضر الحسيني عضو المجمع العلمي، ط/ دمشق ١٢٦٧هـ.

٣٨ ـ درء تعارض العقل والنقل، أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية ـ لبنان.

٣٩ ـ الدراري المضيئة شرح الدرر البهية، محمد بن علي الشوكاني، تصوير دار المعرفة ـ لبنان.

٤٠ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ط/ دار الكتب الحديثة ـ مصر، ونسخة أخرى ط/ الهند عام ١٢٤٨هـ الأولى.

٤١ ـ ذيل طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دار المعرفة ـ لبنان.

٤٢ ـ رجال الفكر والدعوة، الجزء الثاني، أبو الحسن الندوي، ط/ دار القلم ـ الكويت.

٤٣ ـ الرد الوافر على من زعم أن من أطلق على ابن تيمية

شيخ الإسلام كافر، ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق زهير الشاوين، ط/المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٨١م.
٤٤ - الرد على البكري، ابن تيمية.
٤٥ - الرد على المنطقيين، ابن تيمية.
٤٦ - رسائل من السجن، جمع محمد العبدة، ط/دار طيبة - الرياض ١٩٨٣م.
٤٧ - رسالة ابن القيم في مؤلفات شيخه ابن تيمية.
٤٨ - رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، ط/المكتب الإسلامي - بيروت.
٤٩ - زاد المعاد، ابن القيم.
٥٠ - سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط/دار الحديث - بيروت.
٥١ - سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني.
٥٢ - سنن الدارقطني، الدارقطني.
٥٣ - السنن الكبرى، البيهقي.
٥٤ - السياسة الشرعية، ابن تيمية.
٥٥ - سير أعلام النبلاء، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، ط/مؤسسة الرسالة - لبنان ١٩٨٣م.
٥٦ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تصوير دار المسيرة - بيروت.
٥٧ - الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، مرعي بن

يوسف الكري الحنبلي، ط/ بيروت ١٩٨٥م الثانية.

٥٨ - شيخ الإسلام ابن تيمية، جهاده - دعوته، عقيدته، الشيخ أحمد القطان ومحمد الزين، ط/ ندس - الكويت ١٩٨٦م.

٥٩ - شيخ الإسلام ابن تيمية إمام السيف والقلم، سعد صادق محمد، ط/ دار اللواء - الرياض ١٩٨٠م.

٦٠ - شيخ الإسلام ابن تيمية سيرته وأخباره عند المؤرخين لصلاح الدين المنجد، ط/ دار الكتاب الجديد - لبنان.

٦١ - صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ترتيب د. مصطفى ديب البغا، ط/ مؤسسة علوم القرآن.

٦٢ - صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني.

٦٣ - صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني.

٦٤ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج.

٦٥ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، بترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي ١٩٥٩م.

٦٦ - ضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني.

٦٧ - طبقات القراء، للإمام محمد بن الجزري، نشر/ ج، برجستراسر، تصوير لبنان ١٩٨٠م.

٦٨ - طبقات القراء للإمام محمد بن محمد الجزري، نشر/ ج،

برجستراسر، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٠م.

٦٩ - طبقات المفسرين، السيوطي جلال الدين - لبنان.

٧٠ - طبقات المفسرين، السيوطي جلال الدين، بيروت.

٧١ - العقود الدرية من مناقب ابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، ابن عبد الهادي، تحقيق محمد حامد الفقي، ط/ دار الكتاب العربي - - لبنان.

٧٢ - الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٧٣ - فتح الباري، ابن حجر العسقلاني.

٧٤ - فهرس الفهارس، الكناني، ط/ الأولى.

٧٥ - فوات الوفيات لابن شاكر الكتمي، تحقيق د. إحسان عباس، ط/ دار الثقافة العربية - بيروت.

٧٦ - في ظلال القرآن، سيد قطب.

٧٧ - القواعد النورانية الفقهية، ابن رجب.

٧٨ - الكامل في التاريخ لابن الأثير، ط/ دار صادر - بيروت ١٩١٦م.

٧٩ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس، عما انتهى من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، ط/ دار إحياء التراث - بيروت.

٨٠ - لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني.

٨١ ـ المجددون في الإسلام من القرن الأول حتى القرن الرابع عشر، عبد المتعال الصعيدي، ط/ المطبعة النموذجية ـ مصر.

٨٢ ـ مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم العاصمي النجدي، ط/ الأولى ١٣٨٢هـ ـ الرياض.

٨٣ ـ مجموعة الرسائل الكبرى، لابن تيمية، دار إحياء التراث العربي ـ لبنان.

٨٤ ـ مختصر الطحاوي.

٨٥ ـ مختصر طبقات الحنابلة، جمع محمد جميل الشطي، ط/ مطبعة الترقي ـ دمشق ١٣٣٩هـ.

٨٦ ـ مرآة الجنان، اليافعي عبد الله بن أسعد، ط/ الهند.

٨٧ ـ مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي.

٨٨ ـ المصنف لابن أبي شيبة.

٨٩ ـ معاً على طريق الدعوة، محمد عبد الحليم حامد، ط/ مصر ـ التوزيع والنشر الإسلامي ١٩٨٩م.

٩٠ ـ معارج الوصول.

٩١ ـ معالم السنن بهامش أبي داود.

٩٢ ـ معجم المؤلفين، لعمر كحالة، ط/ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٩٣ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد عبد الرحمن السخاوي، ط/ دار الكتب العلمية ١٩٧٩م.

٩٤ ـ منهاج السنة النبوية لابن تيمية، تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩٥ ـ منهج ابن تيمية في الفقه، د. صالح العطيشان.

٩٦ ـ المنهج الأحمد.

٩٧ ـ المنهل الصافي.

٩٨ ـ الموسوعة الميسرة، اصدار الندوة العالمية للشباب المسلم/ ١٩٨٩م الرياض.

٩٩ ـ موطأ مالك، مالك بن أنس، بترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث ـ بيروت ١٩٨٥م.

١٠٠ ـ ميزان الاعتدال، الذهبي.

١٠١ ـ ناحية من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، إبراهيم أحمد الغياني، ط/ السلفية ـ مصر ١٩٦٥م.

١٠٢ ـ النبوات، ابن تيمية.

١٠٣ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي الأتابكي، نسخة مصورة من طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٠م.

١٠٤ ـ نقض المنطق، ابن تيمية.

١٠٥ ـ نوابغ الإسلام، أنور الجندي، ط/ دار الاعتصام ـ القاهرة بدون تاريخ.

١٠٦ ـ الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل أيبك الصفدي، ط/ استانبول ـ وزارة المعارف ١٩٣١م.

١٠٧ ـ وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، ط/ السعادة ـ مصر ـ الأولى ١٩٤٨م.

وغيرها من المراجع.





الفهرس



تلاميذه وناشروا فكره

قدراته في الحديث وعلومه